

اختبرنا لك ٧٩



نظرات في قورة وعمرنا الى عصر

بقلم
هارولد لاسكي

الجزء الثاني

اختبرنا لك ٧٩

نظرات في

نور غفرنا الحاضر

هارولد ^{بمقام} لاسكي

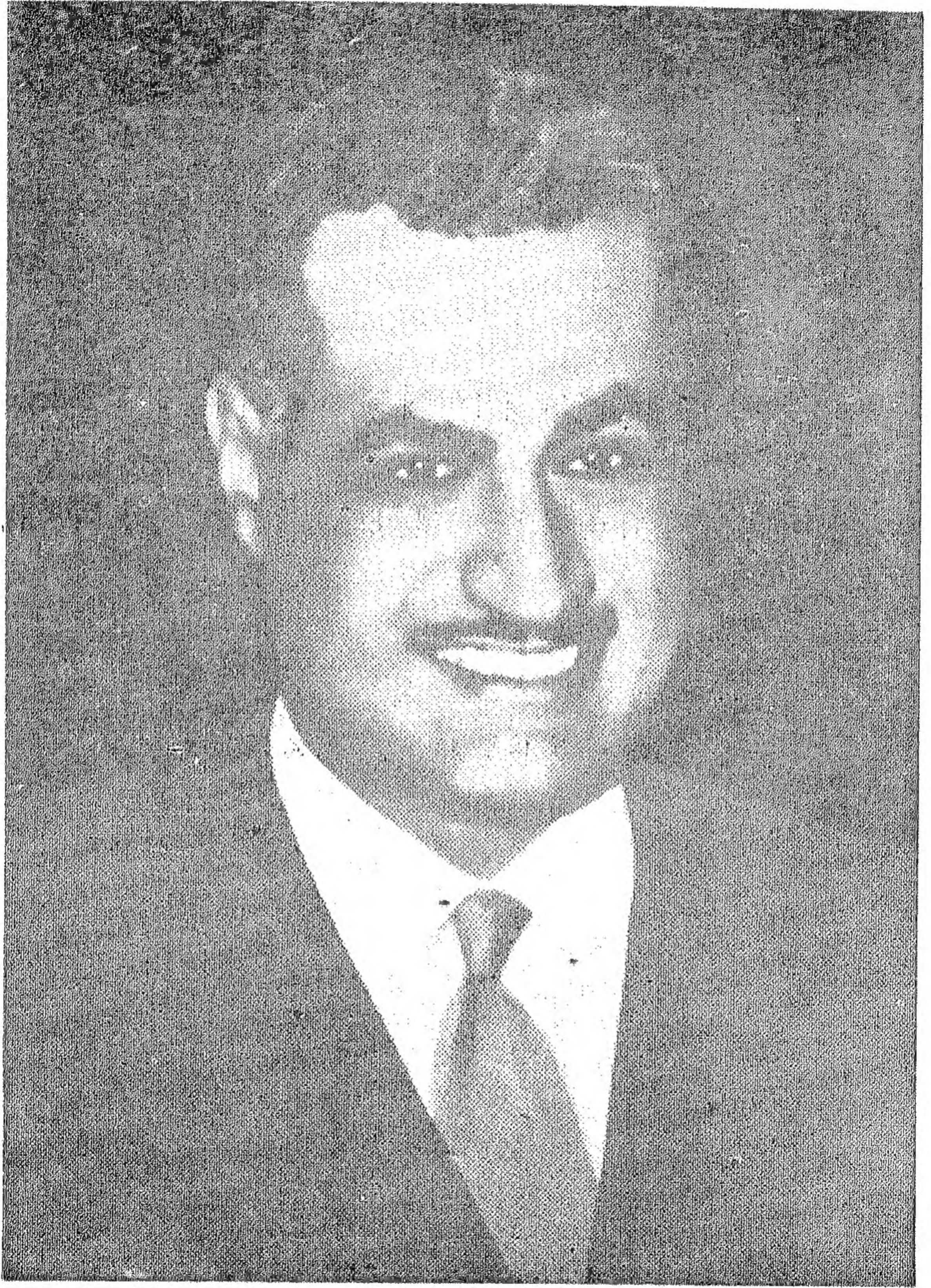
الجزء الثاني

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

**REFLECTIONS ON THE
REVOLUTION OF OUR TIME**

by

HAROLD J. LASKI



الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الثالث

معنى الفاشية

- ١ -

تتميز الظواهر التي تمخضت عن الدول الفاشية بطابع واحد متكرر ، وعلى الذين يريدون فهم هذه الدول أن يهتموا بهذا الطابع ، فحكام الدول الفاشية كلها قد وصلوا الى مراكز الحكم لأحد أمرين : اما أنهم ظهروا في مجتمع منى بالهزيمة في حرب عام ١٩١٤ ، أو أنهم ظهروا في مجتمع أصيب بخيبة أمل بسبب نتائج هذا الصراع . معنى هذا أن شعور الامة بأن آمالها ذهبت أدراج الرياح ساعد على وصول الحزب الفاشي الى الحكم - في كلتا الحالين ، وقد اتجه الحزب الفاشي الى العناصر المضطهدة في المجتمع القومي : اتجه الى البائع الصغير الذي يخشى نجاح المستودعات التعاونية والمحال التي تباع أصنافا متعددة ، واتجه الى المتعطلين وبخاصة الضباط الذين أحيلوا الى الاستيداع ، والى صاحب المصنع الصغير الذي يخشى على مصنعه من الشركات المساهمة ، والى المثقف الذي لا يعرف الى أي طبقة ينتمي ، والذي لا يجد له مكانا في أي منظمة سياسية

تقليدية ، والى «البرجوازي الصغير» الذى لم يعد فى مقدوره أن يكون سيد نفسه .

اتجه الحزب الفاشى الى هؤلاء وهو يشق طريقه الى السلطة ولكن ، حدث (فى كلتا الحالين أيضا) أن كان البرنامج الرسمى للأحزاب الفاشية قناعا يخفى وراءه صلات تختلف عن الصلات الظاهرية اختلافا كبيرا . فلقد حصلت هذه الأحزاب على معظم ميزانياتها بفضل الارتباط بدوائر الأعمال الضخمة ، كما أن القيادة تعهدت ، فى المراحل الأولى ، بالوقوف فى وجه آمال البروليتاريا . والى جانب هذا تغلغلت الأحزاب فى جهاز الدولة الحكومى (أو فهمته ، على الأقل) فالضباط الموجودون فى قوات الدفاع ، ورجال البوليس ، بل الحكام المحليون وموظفو الحكومة ، كل هؤلاء قد نواظطوا مع الفاشيين وسكتوا على كثير من الجرائم التى ارتكبوها .

وعندما وصلت الأحزاب الفاشية الى الحكم ، نيزت البرامج التى سبق أن أعلنت عنها وتعمدت بتنفيذها . أضف الى هذا أنها نفذت نظاما ارهابيا يتناسب مع مبلغ خوفها من وجود أية مقاومة ضدها . وبفضل هذا النظام الارهابى سعت الى القضاء على الخصوم ، وتصفية جميع المنظمات التى قد تعادى الفاشية فى المستقبل . ثم أسسوا دولة تسير على نظام الحزب الواحد ، ويتشكل جهازها طبقا لشكل الحزب ونظامه . ومعنى هذا أن

أى معارضة للحزب إنما هى معارضة للدولة . وكانت النتيجة أن أصبح كل مظهر من مظاهر الحياة الوطنية (سواء فى الميدان الحضارى أو السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى) خاضعا لمطلب الحزب ، هذا المطلب الذى ينحصر فى رغبته فى الاحتفاظ بسلطانه . ومعنى هذا - بطبيعة الحال - القضاء على كل الأساليب الدستورية التى سعت الديمقراطيات النيابية الى وضعها منذ الثورة الفرنسية . وأدى هذا - بدوره - الى رفض المبدأ الذى ينادى بأن الفرد غاية فى حد ذاته ، وأن الحقوق كامنة فيه نظرا لأنه غاية . غير أن وضع الفرد تغير فى ظل النظام الفاشى ، فقد أصبح مجرد وسيلة تخدم هدفا ما .

فما هذا الهدف ؟ انه يتمثل فى العمل باستمرار على تقوية شأن الدولة باعتبارها السلطة التى تعبر عن الرسالة القومية . غير أن الدولة هنا هى الحزب الفاشى ، فإذا تطورت الدولة فلا بد من أن يخضع الفرد للحزب الفاشى .

وهكذا تحدد شكل السياسة الفاشية ، سواء فى الداخل أو الخارج . ففى الوطن اضطروا الى التدخل حتى لا تزداد موجة الحق وتعرض الفاشية للخطر ، وكان عليها أن تقدم للجماهير ما يعوضهم عن النظم التى ترفع مستواهم فى الديمقراطيات الرأسمالية . أما فى الميدان الخارجى فقد اضطرت الفاشية الى انتهاج سياسة عدوانية ، فالفاشية قد ترعرعت بفضل الآمال

القومية التي تحطمت وكان أن استفادت من هذه السياسة العدوانية لأسباب عدة كانت تسعى إلى «المجد» في الخارج ، وبذلك تصرف النظر عن الاستياء في الداخل • وتطلب هذا «المجد» ارتفاع نسبة التسليح بما يتناسب والمطامح التي يقتضيها أما التسليح فيتطلب أيادي عاملة ، ومن ثم يؤدي إلى الاقلال من المتعطلين • وهكذا يدعى العهد الفاشي أنه نجح في الميدان الاقتصادي • غير أن السعي وراء «المجد» يتطلب اتصالات ملموسة • وهكذا تضطر الدولة الفاشية إلى التلويح بإجراءات عدوانية ، بل تسعى من أجل إيجاد مكان لها تحت الشمس • وهي لهذا تختار خصما ضعيفا ترغمه على الاستسلام ، فإذا كان الخصم عنيدا فإنها تتخذ من ذلك ذريعة لإعلان الحرب واعتبارها مقامرة شرعية • والحرب ، أو خطر الحرب ، يلم شمل الأمة ، حتى لحظة الهزيمة على الأقل • وهكذا تتعذر مقاومة الحكام فإذا انتصر الحكام في هذه الحرب ازدادت هيبتهم • وإذا سارت الأمة إلى الأمام عن طريق سلسلة من الفتوحات والغزو باتت الأمة قريرة العين وهي التي عانت من الهزيمة ، أو خيبة الأمل ، في الماضي • وإذا استثنينا الخصوم الألداء ، قلنا : إن الغالبية ستتأثر بهذا النجاح الذي تحرز به الفاشية في ميدان التوسع الاستعماري •

ولقد هاجم نقاد الفاشية من الماركسيين أنها مجرد تعبير عن

الرأسمالية الاحتكارية المنحلة . وقالوا انها لا تؤثر على العلاقات الطبقة في أى مجتمع تسيطر عليه ومن مميزاتها أنها تبقى على الاغنياء فيما هم عليه من غنى وعلى الفقراء فى فقرهم وهم محقون فى ذلك . وأشاروا الى أن قيام الفاشية لم يكن ليثبت اقدام الرأسمالية الاحتكارية فحسب ، بل انه كان يقضى على كل أمل فى سبيل حماية الضعيف . وأشاروا أيضا الى أن القضاء على نقابات العمال والاحزاب الاشتراكية يترك العمال ضعفاء لا حول ولا طول لهم أمام أصحاب الاعمال وأن الحكم الفاشى دائما ما يصحبه هبوط فى مستوى المعيشة . ومن ثم فانهم يدللون على أن الفاشية تقوم على أساس احلال الدكتاتورية التى يتحكم فيها كبار الاحتكاريين محل الديمقراطية الرأسمالية وأنها ملاذ الرأسمالية عند عجزها عن الابقاء على امتيازات الطبقة الحاكمة والتنازل عن بعضها لجماهير الشعب .

والواقع أن هذا التحليل يقوم على الحقائق وان كنت أعتقد أنه لا ينطوى على جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع . وما من أحد يستطيع أن يدرس تاريخ استيلاء موسولبنى وهتلر على السلطة دون أن يتبين أنهما كانا يقومان بتوجيه المشروعات الاجتكارية الضخمة . ونتيجة لوجود هذا العنصر فى المجتمع حصل كل منهما على المساعدات المالية التى كان يحتاج اليها ولكن كان هذا على حساب الطبقة العاملة وثمة عنصران آخران على

جانب كبير من الأهمية لفهم الفاشية لم يلتفت اليهما اتباع ماركس
 أما العنصر الأول فهو قدرة كل من موسوليني وهتلر
 على تكوين حركات جماعية بين الجماهير . فقد كان في
 استطاعتهم أن يصموا الجندي الى المفكر الى الشاب الثائر
 الى التاجر البورجوازي كما أنهم كانوا يجتذبون اهتمام النساء
 ويقوم هذا العنصر على شيئين اولهما استغلال المشاعر القومية
 بالوعود بالمستقبل الباسم وتحقيق الوحدة للشعوب التي تشعر
 بالفشل والتفكك . ولقد عرضت الفاشية أيضا التوسع في الوقت
 الذي ثبت فيه عجز الحكومات المناهضة . وقد عرضت أيضا
 مستقبل العمل في الجيش والتمتع بسلطة اصدار الاوامر
 على الذين ينضمون اليه فيشعرون بأنهم يسرون في طريق معين
 وأنهم يقومون بعمل ما قد وكل اليهم . وكان من السهل على
 الفاشيين ان يجعلوا اعداءهم هدفا للمهنة التي كانت قد تعرضت
 لها بلادهم حتى يجعلوا هزيمتهم نصرا لبلادهم . والواقع أن
 ايطاليا والمانيا فيما بعد عام ١٩١٨ كانتا تضمان عددا كبيرا من
 الأشخاص الذين كانت الحماسة تدفعهم للقضاء على الشعوب
 بالخيبة وكان هؤلاء الأشخاص قادرين على أن يجدوا في العنف
 وسيلة للتعويض عن الفشل بالعدوان . ولما كان معظم المتعرضين
 لهجومهم من أعضاء نقابات العمال الذين كانوا موضع كراهية
 رجال الأعمال أو من اليهود الالمان الذين كانوا يعتبرون عنصرا

دخيلاً على الحياة القومية فكان يعتبر العنف الفاشى مساهمة من أجل وضع نظام المستقبل الذى تصبح فيه الحركة النفاية مشلولة والذى تنزع فيه ممتلكات اليهود وتعطى للأشخاص الذين يعجزون عن مناقشة اليهود وجها لوجه • ولكن لما أشفى كل ذلك عن أزمة اقتصادية واتقسام الأحزاب فكان من الواضح أنه لابد من انفجار البركان • ولو عملت الحكومتان الإيطالية والألمانية على مقاومة هتلر أو موسوليني في بداية أيامهما لما ظهرت أية صعوبة في سبيل القضاء على حركتهما غير أن القوى المعارضة لهما لم تكن من الوحدة بحيث تستطيع مواجهتهما •

ولقد انقسم العمال على أنفسهم وبدءوا يكرهون بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم للعدو المشترك ثم واجهوا جيشاً مدرباً ومنظماً كان يقول لجماهير المواطنين الذين يجهلون السياسة شيئاً واحداً فقط في الوقت الذى كان فيه المواطنون مشتبهين في صراع لا نهاية له • وكانت الفاشستية تؤيد في الوقت نفسه كل ما كانت تعرضه الأحزاب اليسارية وكانت بالإضافة إلى ذلك أكثر مهارة من هذه الأحزاب في استغلالها للتقاليد القومية من الناحية النفسية • وبدأ على اليساريين تخليهم عن اتجاههم الأصلي فرأى كل من موسوليني وهتلر أن استرداد الفاشية لقوتها عنصر هام في برنامجهما • والواقع

أن المبالغة في النزعة القومية بالنسبة للدولة التي تعاني من مرارة الهزيمة لون من ألوان الترف التي لا بد منها . وبينما كانت الفاشية تستند الى أمجاد الماضي كان اليساريون يطالبون بالتخلص من الذكريات العديدة التي اسبغت عليها الذاكرة طابع القداسة . ولا شك أن أسلوب الفاشيين في الدعاية كان - في هذا الصدد - ينطبق على ما كان متوقعا له كما كان أسهل من الأسلوب الذي يتبعه منافسوه . وكان اصرارهم على أن استيلاءهم على السلطة سيؤدي الى تعويض الهزيمة الماضية دليلا على افتقار الدعاية اليسارية الى الحساسية .

وثمة خطأ آخر وقع فيه اليساريون وهو دعوتهم لمبدأ ثوري دون دراسة العوامل الدافعة للقوة . ويتجلى هذا بشكل واضح في انفجار المشاعر الثورية في ايطاليا باستيلاء العمال في عام ١٩٢٠ على المصانع . وكان أمامهم أحد السبيلين اما أن ينتقلوا من مرحلة الاستيلاء على المصانع الى مهاجمة الدولة ، أو يقبلوا الهزيمة التي كانت تخلق العداء في كل عنصر من عناصر النظام التقليدي . وعلى أي حال فانهم اختاروا السبيل الأول وكان في ذلك اشارة الى عجزهم عن الاستيلاء على السلطة والى خضوعهم للحكومة القوية لو فرضت عليهم . وقد أدى هذا الاستنتاج الى تحالف موسوليني والطبقة الحاكمة في ايطاليا . ومن ذلك الوقت أخذ موسوليني يحكم بالقسوة فلم

يجد لدى أحد من معارضية الشجاعة لتخذي سلطته • وكان
الوضع في ألمانيا لا يختلف كثيرا عما كان في إيطاليا •

اتى أفسر التجربة الاشتراكية في إيطاليا وألمانيا قبيل
موسوليني وهتلر برغبة الاشتراكيين في حكم أولئك الذين
يخافون من الحكومة فقد رفضوا تولى مهام الدولة كما واجهوا
أعداءهم الذين كانوا يصرون على استغلال الحكم لتحقيق الحد
الأقصى لسلطة القسر والاجبار • ويؤدي بي هذا الموضوع
الى المظهر الثانى من مظاهر الفاشية الذى أغفله الماركسيون في
تحليلهم لها • وعلى الرغم من أن استيلاء الفاشية على السلطة
كان مقترنا باتحاد زعمائها مع الطبقة الحاكمة في الديمقراطية
الرأسمالية ولم يكن استيلاؤها على السلطة مجرد وسيلة في
أيدي الرأسمالية الاحتكارية •

وكانت الفاشية تهدف الى القضاء على الرأسمالية لسببين
أولهما أنها كانت مضطرة الى مواجهة مشكلة البطالة وثانيهما
أنه كان عليها أن تعيد من جديد بناء التقاليد القومية وتزيل
الشعور بالخيبة الذى بدأ يسود بعد الحرب العالمية الاولى •
وقد توصل الفاشيون الى وسيلتين لمواجهة المشكلتين السابقتين
وهما وضع برنامج للاشغال العامة يسمح باتباع سياسة خارجية
متهورة • وكان المرجو من الحل الاول التغلب على البطالة

بينما يهدف الثاني الى جذب اهتمام الناس بعيدا عن السياسة الداخلية .

ولكن السياسة الخارجية المتهورة يجب أن تقوم على اعادة التسليح الذي يمكن بدورة من استيعاب عدد كبير من العمال العاطلين وكان ذلك يؤدي لا الى تهدئة موجة السخط التي أثارها الحكومة وعجزت عن مواجهتها فحسب بل ان التسليح سيقوى سمعة الفاشيين بين صفوف العمال فيعوضهم عن الحركات التي فقدوها .

وكان برنامج التسليح يتطلب مميزات قد لا تتوفر في ظل النظام الرأسمالي مثل سيطرة الدولة على الاستثمار والاستيراد وتحديد الارباح بل ان ذلك يسفر عن خطر جديد وهو الاقتراب من مستوى العمالة وما يصحبه من التضخم الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار ثم مطالبة العمال برفع أجورهم لذلك اضطرت الحكومة الفاشية الى تحديد استهلاك السلع الاستهلاكية بالبطاقات وتحديد الاسعار وهكذا وجدنا أن المانيا قد أصبحت في عام ١٩٣٩ قد تخلت كلية عن جميع مميزات الاقتصاد الرأسمالي الحر .

ولكن هذا أدى الى نتائج أخرى اذ قل استهلاك جماهير الشعب للسلع فانخفضت أرباح تجار السلع الاستهلاكية مما اضطرت الكثيرين الى اغلاق متاجرهم والعمل بالصناعة . ونتيجة

لذلك استطاعت الفاشية ان تقوى الوحدات الصناعية الضخمة .
ولكنها عملت من ناحية أخرى على اخضاعها لأنها تقيدت بيرنامج
التسليح الذى يهدف الى استرداد مكانة الدولة .
ولما كانت النازية تعمل على مواجهة البطالة واسترداد العزة
الوطنية مع تجنب حدوث تضخم وارتفاع الاسعار مما قد
يؤدى الى اثاره التدمر فانها عملت على تحديد الارباح حتى لا
يحاول العمال مقارنة اوضاعهم باوضاع أصحاب الاعمال . غير
أن تحديد الارباح كان يحدث تأثيرا سلبيا فانه لم يبعث الأمل،
ولكى يكون نظام الحكم ثابتا ومستقرا فلا بد من أن يبعث
الآمال . لذلك اضطر الزعماء الفاشيون الى أن يجعلوا اعادة
التسليح أساسا لسياسة التوسع الاستعماري . واضطروا الى
بذل الوعود بجنى ثمره التضحية الحالية فى المستقبل . ولو لم
يكن التوسع ل يتيح الفرصة لزيادة مكاسب الدولة فما كان بوسع
الفاشين اقناع العمال أو أصحاب المصانع . وقد أصبحت
الحرب نتيجة محققة للتوسع عندما يبلغ مرحلة معينة .

- ٢ -

لقد ذكرت من قبل عرضا مبسطا للمشاكل الاقتصادية التى
تواجهها الفاشية وأوضحت كيف يمكن مواجهة هذه المشاكل

بإرضاء طبقة الرأسماليين عن طريق القضاء على نقابات العمال وسحق قوتهم وإرضاء طبقة العمال بالقضاء على البطالة وتحديد الأرباح . وفي نفس الوقت حصلت على التأييد من الدول التي كانت تخشى الفاشية . وأدى الخوف بالتالى الى توسيع رقعتى المانيا وايطاليا فتدفقت الارباح نتيجة لسياسة التوسع . وانبعث الأمل فى امكان رفع مستوى المعيشة الذى يؤدي بدوره الى كفالة الأمن للشعب والاستقرار للحكومة .

ولقد كانت خطة الفاشية ضعيفة لأنها كانت تعتمد على الغزو والفتح دون أن يكون هناك ما يساعد هذا العمل فى الداخل . والواقع ان الرعب الداخلى كان معادلا للتهديدات الخارجية . وكانت الدول الرأسمالية تبذل الجهود لتهدئة خواطر زعماء الفاشية الذين كانوا يأبون السلام فقد كان السلام يعنى تحويل نظر الشعب من المغامرات الخارجية الى المآسى الداخلية . ولما أصبح هذا الاعتقاد واضحا لا جدال فيه - كما حدث عند الاستيلاء على براغ - لم ينتظر العالم الا الشرارة التى تعجل من وقوع كارثة الحرب .

اذا فما جوهر الفاشية ؟ انها ثمرة من ثمار الرأسمالية المضمحلة وهى ضد مصالح الملاك فى الديمقراطية التى تسعى لتثبيت علاقات الانتاج التى ينطوى عليها المجتمع الرأسمالى والواقع انها لا تهدف الى سحق الديمقراطية فحسب بل انها

تستغل المشاعر القومية لتبرير سياسة المغامرة الخارجية التي تقوم بها على أمل تخفيف حدة الآلام الداخلية التي تدل على اضمحلال الرأسمالية • والواقع أن نجاح الفاشية يقوم على احتجاج رجال الأعمال على مطالب العمال • ولكي تصبح هذه الاحتجاجات ذات اثر فعال فإن رجال الأعمال يعملون على تأييد أحد الزعماء الشعبيين وأتباعه الذين اتفقوا على سحق قوة العمال • وعندما تتمثل الدولة في شخصية فانه يستخدمها في سبيل حل المشاكل التي جعلته يصل الى السلطة • غير أن الدافع الوحيد له هو الرغبة في البقاء في الحكم دون أن يكون له أي مذهب حقيقي • وهو يفهم النجاح على أنه تسليط سلطة الدولة على الأمة • أما القيم التي يعتقد فيها فهي تلك القيمة التي يمكن ان تساعد على النجاح •

والحقيقة أنه صورة للامير كما جاء في كتاب ماكيافلي • ولكي يستمر في كرسى الحكم فيجب عليه أن يقضى على كل فرصة يتيحها اجراء دستوري لخلعه عن الحكم لذلك فانه يضطر الى أن يكون طاغية يتمتع بسلطة مطلقة • غير أن الاستبداد المطلق لا يمكن أن يقوم الا على الخوف لذلك فانه يتخلص من حكم القانون ليحل محله حكم الرعب • غير أن الرعب وحده لا يكفي لذلك يصبح من الواجب عليه ان يتوصل الى الأساليب التي تمكنه من الحصول على رضا الناس بسلطته فيلجأ الى

الدعاية • غير أن الدعاية لا بد وأن ترضى مصالح مختلفة فيميل
الطلاغية الى مبدأين هما استغلال المشاعر القومية اما المبدأ الثاني
فهو عدم الأخذ بأي مبدأ ثابت للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى •

- ٣ -

اذا نريد أن نتوصل الى الأساليب التى تؤدى الى القضاء
على الفاشية باعتبارها نظاما يقضى على كل القيم الا فيما يتعلق
بالقوة فانه يستخدم الحرب على أنها سلاح طبيعى للسياسة
القومية • والواقع أن هناك سبيلين يجب اتباع أحدهما فاما أن
يقضى عليها أو أنها تترك لتستعبد الجنس البشرى •
الواقع ان الاضطراب الذى كان سائدا فى ايطاليا وفشل
الحكومة البرلمانية والجهل المستشرى وعجز ايطاليا عن احتلال
مركز هام بين الدول الكبرى نظرا لقلة مواردها الطبيعية
وتعرضها لفترات طويلة للحكم السيء وعدم وجود حكومة
نفاية صحيحة وعجزها عن ارضاء أية طبقة فى نطاق الديمقراطية
الرأسمالية والخصية التى منيت بها - كل هذه الاشياء كانت
تبرر قيام الحكم الفاشى بها •
وان كنا نستطيع بسهولة تبرير قيام الفاشية فى ايطاليا فاننا

نواجه مشكلات اعظم عندما نحاول تبرير قيام النازية في المانيا . فقد كان مستوى التعليم في المانيا اعلى من أية دولة أخرى ، كما كان التقدم العلمى فيها قد بلغ مرتبة عالية . وكانت الحركة الاشتراكية منظمة فيها وفي مجال الفكر كانت تسبق فرنسا في كثير من الاوقات . ولا شك أن خضوع هذه البلاد المتقدمة لهتلر وأعوانه مما يثير الدهشة .

ومما يثير الدهشة أيضا أن مئات الألوف من الألمان قد قبلوا الحكم الجديد وأخلصوا له بين تلك الشعوب الحرة التى لم تتعرض للضغط أو الخوف الذى تعرض له الألمان في ظل تحكم هتلر .

وقد وجد الكثيرون ما يغريهم على تفسير قيام الفاشية في المانيا بالطابع القومى الذى يغلب على الشعب الألماني فيقال مثلا انهم يريدون أن يكونوا محكومين وانهم يقبلون السيطرة والطاعة ولكن هذا التفسير يدل على البساطة في التفكير بل انه يجعلنا نتغاضى عن الاعتبارات الهامة التى تجعلنا نفهم الأسباب المنطقية لظهور الفاشية .

لقد ظلت المانيا زهاء قرن من الزمن جسدا بلا روح ، كما أنها كانت تفتقر إلى ثورة الطبقة الوسطى على عكس فرنسا وانجلترا . وكانت حركة التصنيع فيها نتيجة لتحالف رجال الأعمال والجيش من ناحية والطبقة الارستقراطية وكبار رجال

الحكومة من ناحية أخرى • وكانت مراكز الدولة الكبرى في أيدي نفس الطبقة التي كانت تسيطر عليها في القرن الثامن عشر بن. انا نستطيع أن نقول ان المانيا ظلت حتى نهاية عام ١٩١٤ دولة لها مميزات القرن الثامن عشر وتتمتع بالأساليب الحديثة • وكان أكبر حدث في تاريخها في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو أنه لم تقم بها ثورة كبيرة •

ويمكننا أن نقول ان تاريخ المانيا بأكمله هو الذي أدى الى فشلها في عام ١٨٤٨ ويرجع فشلها الى حد ما الى عدم تحالف الطبقة الوسطى وطبقة العمال الذي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح الثورة البورجوازية • كما يرجع فشلها ايضا الى أن الاحوال الصناعية لم تكن متقدمة في ألمانيا فترة ما قبل الامبراطورية بحيث تسمح بتدعيم القوى المعادية للاقطاع لتأليف جبهة قوية • وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى في المانيا امتلكت بعض الثروة فقد ظلت السلطة في أيدي أولئك الذين كانوا يسيطرون عليها في القرن الثامن عشر فقد احتفظوا بنفوذ وسلطة الطبقة الحاكمة وكانت اهداف البورجوازية الألمانية تخضع دائماً لأغراضهم ولقد رضيت البورجوازية الألمانية بمكاتها الدنيا في مقابل زيادة أسباب الرفاهية التي تنعم بها •

ولقد أسفرت هزيمة الامبراطورية في عام ١٩١٩ عن تحالف البورجوازية والعمال لخلق المسئولين عن الهزيمة من مناصبهم

والواقع ان جمهورية «فايمار» لم تكمل الثورة التي حاولت القيام بها وسبب ذلك أولا ان استكمال الثورة كان يعنى قيام حرب أهلية بين العمال والطبقة الوسطى ولم تكن الجمهورية مستعدة لذلك وثانيا الى عدم تسامح بريطانيا وفرنسا لقيام هذه الثورة خوفا من انتقال عدوى البلشفية اليها .

هكذا ذاع اليأس والشعور بالفشل فى المانيا وأصبحت جمهورية فايمار عاجزة عن مواجهة البطالة المتفشية فى نطاق الديمقراطية الرأسمالية وظهر التبرم بين العمال وأخذ كبار رجال الأعمال يكتنون لها الكراهية لأنها عجزت عن الرجوع الى حالة الامبراطورية فى بادىء الامر كما كان يكرهها البورجوازي الصغير لأنها لم تتح له الضمان الاقتصادى .

وكان هتلر أشبه بالجلاد الذى جاء ليتولى السلطة ليضع حدا لهذا الصراع الداخلى . ولكى يعزز سلطته كان عليه أن يقوم بأشياء ثلاثة فكان عليه أن يعيد لألمانيا مكانتها فى المحيط الدولى وأن يستعيد تقاليد الطاعة بين الألمان المدنيين وأن يتيح الوظائف لآلاف الأشخاص الذين لا عمل لهم بل لا مبدأ لهم والذين كانوا يعرفون أنهم كانوا يريدون السلطة والراحة المادية ولم يستطيعوا تحقيقها فى ظل حكم فايمار .

وهكذا جاء هتلر ليدمر لا ليفى بوعوده . فقد سبقه مثالا نابليون الذى أشعل نيران الحرب واستخدم الارهاب ولكنه

كان رسولا يمثل فكرة معينة . أما هتلر فلم تكن لديه أية فكرة يريد نشرها اللهم الا كراهيته لحضارة فشىل فيها . وعندما تولي السلطة في المانيا لم يكن أمامه الا العمل على زيادة سلطته فكان عليه أن يقضى على المعارضة كلها وعندما تحقق له ذلك كان عليه أن يسطر سلطانه لأن ذلك اولا كان يضمن له تحقيق المجد في الداخل مما يحول دون قيام أية معارضة جديدة في وجهه أو بالاحرى يعوق قيامها وثانيا كان ينطوى النظام في حد ذاته على تهديد التنظيمات المستقرة في الخارج . وكان عليه أن يقوى لأنه كان يشعر بحاجة لهذه القوة ان أجلا او عاجلا . كما أن تقوية الجيش ونتاج السلاح كان يضمن له القضاء على البطالة وهكذا مضى هتلر في زيادة قوته بالتهديد فلم يجد معارضة من الخارج فكان ذلك يزيد اطماعه ويثبت لرعاياه أن مرحلة العبودية التي بدأت بعد معاهدة فرساي قد ولت دون رجعة . وبدأت اساليب هتلر توظف في الألمان روح الكبرياء والعزة القومية . ولقد عزز هذا الشعور بالكبرياء وبما يتسم به الألمان من البراعة في التنظيم والقدرة على العمل . وهكذا أقام أكبر جهاز حربي في تاريخ العالم . ولكنه بعد أن أقام هذه القوة الحربية أصبح أسيرا لها . وكان عليه أن يختار بين المضي في التسليح أو التوقف عنه . غير أن وقفة التسليح كان من شأنه أن يؤدي الى انتشار البطالة

ثانية واثارة التذمر أما المضي في التسليح فكان يثير مخاوف الدول الأوروبية الكبرى من سيطرته على العالم . ولو أقدم على وقف عمليات التسليح لكان يجب عليه أن ينادى بمبدأ معين يقيم عليه تنظيم الحياة في ألمانيا ولكنه في الحقيقة كان يفتقر الى هذا المبدأ . لذلك مضى في عمليات التسليح . والحقيقة أنه لم يكن يعتقد أية فكرة ايجابية فكان يكتفى فقط بالنسداء بتصحيح الأخطاء التي ارتكبها من جلبوا الفشل لألمانيا . ولكنه بعد القضاء على اعدائه لم يكن يعرف ماذا يفعل وعندما قوى ألمانيا لجأ الى التوسع .

وكان عليه أخيرا أن يقامر بالدخول في الحرب ولعلنا نلاحظ براعته في التدمير بنظرتنا الى القوى التي استخدمها في استعداداته للحرب التي كانت تنطوي على ثلاثة عناصر : العنصر الأول هو اخفاء مدى وطبيعة خطته والعنصر الثاني هو تحالفه العلني والسري مع الحركات المماثلة له في الدول الأخرى والعنصر الثالث هو مدى استخدامه للمخاوف الناشئة في كل دولة يحتمل أن تشتبك معه . تلك المخاوف التي تظهر التناقض الذي تنطوي عليه الديمقراطية الرأسمالية .

- ٤ -

تعتمد المدنية على شيئين ، فهي تعتمد على قوة المنطق في توسيع نطاقها في عقول وعادات الناس كما أنها باعتبارها وظيفة من وظائف هذه القوة - تعتمد على قدرتنا على احلال المبادئ القانونية المستقرة التي تتحكم في سلوك أى انسان أو مجموعة من الناس محل الاحكام الجزافية . والواقع أن التهمة التي توجه الى الفاشية سواء أكانت في ايطاليا أو ألمانيا فهي أنها تنكر هذين العنصرين معا . وبانكارها لهما تعرف نفسها بأنها عدو المدنية .

انها عدو المنطق لأنها تقوم على التأكيد بأن استخدام العنف دون مبدأ أو وسيلة للحصول على القوة له ما يبرره . فهي على استعداد لاستخدام الاجبار والقسر حيث لا يمكن الاقناع . انها ايضا ضد حكم القانون فقد كانت التجريبتان اللتان مرت بهما ايطاليا منذ عام ١٩٢٢ وألمانيا منذ عام ١٩٣٣ دليلا على ذلك . فقد قامت كل منهما على العدوان الداخلى والخارجى . ويعتبر اغتيال ماتيو تى الذى دبره موسوليني وحادث ليلسة ٣٠ يونية عم ١٩٣٤ مثالين على ذلك الاحتقار لحكم القانون فى الشؤون الداخلية .

والواقع أن تجاهل مبادئ القانون المقررة فى الداخل يقابلها احتقار المعاهدات وقواعد الاتصالات الدولية فى مجال

العلاقات الخارجية • وكان كل من هتلر وموسوليني على استعداد لبذل الوعود وسحبها في أى وقت حتى قبل أن توضع على بساط البحث ولقد مجدا الحرب وأكدوا للناس أنها الوسيلة الطبيعية لحل المنازعات الدولية • ولو كان قد تحقق لهما النصر فربما اتفقا معا على جعل أوروبا وأفريقيا ضيعتين واسعتين يقومان باستغلالهما لصالح سلطتهما •

وعلىنا أن نتذكر دائما أن هذا الاستغلال كان سيخلو من كل معنى وأنه كان سيخدم مصالحتهما فقط • وتشير عبارة موسوليني «جثة الحرية العفنة» الى رأيهما في الطبيعة البشرية التي لا يظهران نحوها أى احترام • ويعتبر انتصار الفكرة الفاشية انتصارا للوحشية في الانسان على قدرته على الارتفاع فوق مستوى الغريزة الانسانية •

ولقد حاول العلماء التعرف على أصول هذا الاتجاه فيما كتبه الفلاسفة فعزاها احدهم الى كانت وآخر الى فخته وثالث الى هيجل وقال بعضهم انها ترجع الى تأثير سوريل في خلطه بين فلسفة المتطهرين وفلسفة ماركس على عقلية موسوليني • ونحنا آخرون نحوا آخر فأخذوا يفسرونها بفلسفة المؤرخين الألمان فعزاها بعضهم الى ترتشكى او فون سييل وبعضهم الآخر الى مومسن وما كتبه عن عبادة قيصر او درويزن •

اتنى اعتقد أن جميع هذه المحاولات خاطئة لأن الفاشية في

جميع أشكالها لا تطوى على أية فلسفة • غير أن الفلاسفة دائماً ما يفتشون عن أصول الأشياء بيد أن الأمر لا يتطلب البحث فيما وراء الطبيعة لتعليل اطماع هتلر وموسوليني • فلا داعى لوجود فلسفة تعلل سلوكهما • ومن العبث تشبيههما بلوثر وكالفن وكرومويل وواشنطن وماركس ولينين على الرغم من أن هؤلاء كانوا ثوريين لأن هؤلاء الأشخاص كانوا مدفوعين لتحقيق غرض اوسع من أن ينحصر في مصلحتهم • فقد كانوا يخدمون المبادئ التى كانوا ينادون بها دون أن يكونوا سادة المبادئ • وكانوا يعملون على ادخال هذه المبادئ فى القانون فيصبحون مقيدين بها مثلهم مثل جميع المواطنين • وان وضعنا هتلر وموسوليني فى مصافهما فانا نكون قد خلطنا بين الثورى والخارج على القانون •

ان استيلاء هتلر وموسوليني على السلطة ما كان ليتم الا فى المجتمع الذى لا تربطه أهداف مشتركة لأنه تعبير صادر عن مجتمع يسير بخطوات سريعة نحو الانحلال • وفى ظل الفاشية يموت احترام القانون نظرا لانعدام الايمان المشترك بأهداف القانون •

هكذا يكون المجتمع فى حالة حرب أهلية وتفقد الدولة قدرتها على فرض نظامها • وتصبح سلطة الخارجين على القانون من القوة بحيث لا يكتفون بمناقسة الجماعات السياسية العادية

فحسب بل انهم يتحدون سلطة الدولة نفسها لأن سلطة أولئك الافراد تكون قد أضعفت السلطة التقليدية - وهذا ما لاحظناه في تجربة هتلر وموسولينى واتحدت مع القوى التى تعتمد عليها بحيث يبدو استدعاء الخارج على القانون لاعادة العلاقات التقليدية بين الدولة والرعية أمرا طبيعيا • وأول رغبة يسعى لتحقيقها مثل هذا الشخص هى تفوقه فى السلطة وأول شرط لهذا التفوق فى السلطة هو ارضاؤه لآخوانه الخارجين على القانون الذين يسيطر عليهم والذين يعتمد هو على تأييدهم • والرغبة الثانية التى تعتمل فى نفسه هى القضاء على مصدر المعارضة الخطيرة التى قد يتعرض لها •

ان المجمع يصل الى الفاشية عندما تتناقض العلاقات الإنتاجية • ومن شأن هذا التناقض ان يجعل عمليات الدولة عاجزة عن ارضاء جزء كبير من المواطنين الذين تكون طاعتهم لأوامرها أمرا مشكوكا فيه • وعندئذ تقوم الاضرابات والثورات والمظاهرات ويضطرب السلام ويذيع الشعور بالخيبة والفشل • وقد رأينا كل ذلك فى الفترات السابقة لعهد الاصلاح والثورة الفرنسية وثورات عام ١٨٤٨ • وقد صاحب هذه الاحداث حروب وثورات وأسفرت كلها عن توازن جديد بين العلاقات الإنتاجية والقوى الإنتاجية ويعقب هذه الفترات تجديد فى السلطة • كما يتفق التوازن الجديد مع التوسع فى القوى الإنتاجية • ولقد

ساعد هذا التوسع على خلق مستوى جديد للمعيشة وشعور جديد بالقوة والرفاهية لأولئك الذين لم يكتفوا بمجرد الصياح بل أظهروا استعدادهم للقتال من أجل ذلك • ولذلك يشعر المجتمع بأن أعضائه لهم أهداف مشتركة في الحياة فيحل الأمل محل الخوف •

ولا أعتقد أن كل أولئك يمكن أن يحدث عندما يستولى على الحكم الخارجون على القانون. اذ لا تكون لهم فلسفة ثابتة ولا يرسمون لأنفسهم طريقا يتبعونه لاقامة علاقات سنية. اذ أنهم يضطرون الى اقامة حرب أهلية دائمة من أجل احتفانهم بالسلطة والى اقامة حرب دولية دائمة في الخارج للجيلولة دون هزيمتهم في الحرب الاهلية • وضرورة خلق الارهاب تعنى عجزهم عن اكتشاف الظروف التى تؤدي الى التوسع الاقتصادى الذى يتوقف على الشعور بالأمن والثقة وهو ما ينكره الارهاب ويصبح الناس فى خوف من حكامهم ومن جيرانهم بل من أنفسهم وأفكارهم أيضا • فهم لا يعرفون ما يأتى به الغد • ولا يمكن أن يتم التوسع الاقتصادى حيث توجد الفاشية لأن سيطرتها على الحياة الاقتصادية تعنى اساءة استخدام موارد الثروة من أجل التسليح • وتؤدي سيطرتها على عملية الانتاج والتجارة الخارجية لهذا الغرض الى شل حركة التجارة الدولية ولقد أدت الفاشية بالتالى الى خفض مستوى المعيشة بين الشعب

وبمجرد قيام الحرب وتقدم القوات المحاربة يبدأ الدمار والخراب
فهي تجر وراءها أشباح المجاعة أما بالنسبة للشعوب التي
تتعرض للغزو فإن المستقبل لا يبعث أمامها أى أمل إلا العمل
الاجبارى بأجور منخفضة لخدمة الجهود العسكرية الفاشية
التي تحتاج دائما للجيش ، التي تحتل بها أرضا جديدة • ولا
شك أن ظروف التوسع الاقتصادى فى مثل هذا الموقف تكون
معدومة لأن انخفاض مستوى المعيشة بين الشعوب المستعبدة
يسفر عن انكماش التجارة الدولية مما يكون له اثره فى المجتمعات
للخارجية عن نطاق سيطرة الحكم الفاشى مثل الولايات المتحدة
واليابان مثلا •

من هذا العرض يمكن أن نستنتج استنتاجين : الأول هو
أن تهدة الخارج على القانون لا يعتبر تجديدا حقيقيا لسلطة
الدولة بل انه يعرقل الجهود التي تبذل فى سبيل ذلك التجديد
والثانى هو أن الفاشية تناقض فكرة تطور التاريخ فهي تقف
فى مجرى التاريخ فلو كانت تسير مع التاريخ لأسفرت عن
ارتفاع مستوى المعيشة وزادت قدرة الانسان على التحكم فى
الطبيعة كلما ازداد التوازن بين العلاقات والقوى الابتاجية •
ولكن الفاشية لا يمكن أن تفعل ذلك نظرا لطبيعة غايتها وهذا
ما أوضحته من قبل • وذلك لأنها تؤكد فى السلوك جميع تلك
العناصر التي تقضى على الطاقة الابتاجية وتعكر صفو السلام

وتعادي القانون وتقضي على الثقة والأمن • ولما كانت تنكر جميع القيم فلا يمكنها أن تعزز جهود الناس لتحقيق أى غرض محدد • ولما كانت ضد المنطق فانها تعادي كل اكتشاف جديد إلا اذا كان هذا الاكتشاف يساعد على زيادة قوة الدمار •

ولكن كل نظام فى التاريخ الحديث يتطلب الايمان الذى يعتبر الأساس الذى يتقبله الناس وينبع هذا الايمان من قدرة النظام على الوفاء بالحاجات والمطالب التى تعترضه • غير أن الفاشية عاجزة عن تحقيق ذلك بطبيعتها بل لا يهمها أن تفعل ذلك لأن الشعب الذى يكون راضيا لا يخضع لحكومة الخارجين على القانون • والواقع أن تولى هتلر وموسوليسى السلطة يرجع الى انعدام ظروف الوحدة الاجتماعية الذى يمكن ارجاعه الى الفشل الاقتصادى والسياسى الذى جعل الناس يلتفتون الى الخلافات القائمة بينهم دون أن تلفت نظرهم أوجه التشابه وقد توليا السلطة فى الوقت الذى كانت تستطيع فيه أوروبا أن تقضى عليهما فى المراحل الأولى غير أنها كانت لا تريد ذلك خوفا من أن تكون الحرب ثمنا لهلاكهما • ولم يكن يصدق الذين أحجموا عن بحث تصرفاتهما بحثا دقيقا انهما خارجان على القانون نظرا لسببين السبب الأول : هو أنهما قد احتفظا بالثقة فى امكان تهذيب هذه التصرفات والسبب الثانى هو أن المصالح التى كانت تقضى عليها الفاشية فى كل مرحلة من مراحل

تهدئتها كانت تنطوى على المتاعب والمشاكل بالنسبة للأشخاص الذين يعملون على تهدئتها وإن سعى هؤلاء للقضاء على الفاشية فما الذى يمكن أن يحل محلها ؟ كما كانوا يعتقدون أن كلا من الفاشية والشيوعية ستقضى على الأخرى • ولكن لم يحدث هذا بل ثبتت الفاشية أقدامها لدرجة أنهم تعرضوا هم أنفسهم للخطر • ولما كان الزعماء الفاشيون يسعون للقوة فإنهم كانوا يبحثون عن الغنائم التى تتناسب ومشاكلهم وكان من المستطاع الحصول على هذه الغنائم فى امبراطوريات تلك الدول التى كانت تستطيع من قبل القضاء على الخارجين على القانون ولكن هذه الدول أدركت أنها قد تأخرت كثيرا فى ذلك وانها أصبحت ضحية لأطماع زعماء الفاشية •

إن الذين كانوا يسعون الى السلام لم يجدوا إلا الحرب وهذه هى العبرة الحقيقية التى لقوها نتيجة لتحالف أصحاب الامتيازات والجيش والخارجين على القانون • وكانت نتيجة لا مفر منها • والواقع أن الأسس النفسية للمجتمع المنظم تكمن فى اعتقاد الجماهير فى أنهم يتمتعون بالعدالة الاجتماعية وعندما لا يتوفر هذا الاعتقاد فاما أن يتخلى الحكام عن بعض الامتيازات أو يشنوا الحرب ، وقد اختار الحكام السبيل الثانى •

- ٥ -

وثمة نقطتان ثانويتان يجب التعرض لهما ، فمن الجدير أن نتعرف على الوسائل التي جعلت الزعماء الفاشيين في ألمانيا وإيطاليا يعملون على السيطرة النفسانية على الجماهير التي كانوا يحكمونها . ويرجع ذلك الى حد ما الى أن الزعيم الفاشي كان يصل الى مرتبة الألوهية وعلى الرغم من أن الزعيم كان يخطيء مثل رفاقه الا انه كان أرفع منهم مكانة . وكانت هذه النعمة الالهية التي ينعم بها الزعيم تنتقل أيضا الى مساعديه وزملائه . وهي تخالف قواعد العقل والمنطق الطبيعية كما لا يمكن أن تسير طبقا للمبادئ الديمقراطية . والحق يكون في الطاعة والخطأ في الشك في حكمة الزعيم أو من يفوضهم هو . ولما كانت طاعة الزعيم جزءا من شخصيته الغامضة فإن العقاب على شق عصا الطاعة ليس من الضروري أن يكون متمشيا مع قواعد العقل والمنطق .

ومتى كان الزعيم يحتل مكانة الآلهة التي تسو عن مكانة رفاقه فلا بد أيضا من أن يكون من بينهم ومعهم اذ يجب ألا تؤثر هذه المسافة التي تفصله عنهم في اشتراكه معهم في كل شيء . . .

ويترتب على ذلك أن تتاح الفرصة للجميع للعضوية في طبقة

لصفوة الممتازة وقد كان بألمانيا قبيل غزو النمسا حوالي ٧٠٠ ألف زعيم سياسى كل منهم يأمل أن يرقى فى سلم المجد • ومن شأن ذلك أن يجتذب الشباب وهكذا كان ٣٥ فى المائة من عدد أعضاء الحزب النازى فى عام ١٩٣٥ ممن لم يبلغوا الثلاثين بينما كانت نسبة عدد أعضاء الحزب الديسقراطى الاشتراكى ممن هم فى هذه السن يبلغ ضعف نسبتهم فى الحزب النازى •

وأعتقد أن الفاشية تتوقف على أحد عاملين فاما أن تكون هناك هزيمة خارجية أو تكون هناك فوزى داخلية ناجمة عن مؤامرة تتم فى الوقت الذى يبلغ فيه القلق والخوف حد اليأس غير أن العامل الثانى هو فى الحقيقة نتيجة للهزيمة حيث ان تحدى سلطة الدولة لا يمكن أن ينجح الا عندما يتضح فشل زعمائها لعدد كبير من الرعايا وذلك لأن جوهر الفاشية هو تحطيم ارادة الاشخاص الذين يعملون على مقاومتها •

وتشير الدلائل فيما يتعلق بظهور الفاشية أن السبب هو الهزيمة فى الخارج اذ أن طول مدة تولى موسولينى وهتلر السلطة التى بلغت ٢٠ عاما بالنسبة للاول و ١٠ أعوام بالنسبة للثانى تثبت عدم امكان نجاح أية مؤامرة ضد أيهما • واذا سلمنا بأن جميع وسائل السلطة قد انحصرت فى ايديهما فلا بد من أن يشترط لخلعهما عجزهما عن الاعتماد على الجيش غبير

أنه من الثابت أن كلا منهما كان يثق في ولاء الجيش الذي أصبح يؤدي بالأشخاص الى أعلى مناصب الدولة •

ولا يمكن أن تنجح المؤامرة في القضاء على الحكم الفاشي لأن هذا يتطلب قيام حركة واسعة تستطيع أن تثبت الشر الذي تنطوي عليه أسطورة الفاشية وجهازها ولائيات ذلك لا بد من التدليل على ضعفها الذي سيؤدي الى الانهيار غير أن هزيمة الفاشية لا يمكن أن تترتب الا على هزيمتها العسكرية ولا أعنى بهزيمتها الانتصار عليها في ميدان القتال على الرغم من أن هذا الانتصار عظيم الأهمية بل أعنى بذلك القدرة التي يمكن أن تتاح بشدة المقاومة على إثارة الشك في امكان تحقيق زعمائها للوعود التي أخذوها على انفسهم وعلى ادراك هزيمتها المحققة نتيجة لعدم انجاز الوعود • انتهى اعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يؤدي الى وضع حد لخضوع جماهير الشعب للخارجين على القانون والى ابراز عنصر عدم الثقة الذي يتفشى بينهم دائما وان كانوا يتغلبون عليه كلما خالفهم النجاح •

الفصل الرابع

الديمقراطيات فى مازق

- ١ -

لم يكن موقف الديمقراطيات الكبرى مرضيا فى سنوات ما بين الحربين . لقد تحداها رجال لا يؤمنون بمبادئها ، ولم تصمد هى امام التحدى . وكان هناك اتجاه خطير من جانب كبار رجال السياسة فى هذه الديمقراطيات ، فلقد طالبوا الشعب بالاعتراف بقيود لا تتماشى مع المبدأ الديمقراطى . أضف الى هذا أنهم صرحوا باعجابهم بالزعماء الفاشيين . ومن هؤلاء سياسة المحافظين ، فى بريطانيا ، الذين كالوا الثناء والمدح لموسولينى ، وعهده .

وقبل نشوب الحرب ظهرت بوادر التشكك فى الديمقراطية وظهرت هذه البوادر فى الديمقراطيات نفسها . اختفى التفاؤل ليحل محله التشاؤم . ويظهر هذا ، اكثر ما يظهر ، فى المناداة بأن الجماهير جاهلة ، وانها لا تستطيع ان تحكم نفسها بنفسها ، وأن السياسة وقف على الخاصة ، وأن الميول الاشتراكية الموجودة فى الديمقراطية لا تتلاءم مع مفهوم الحرية ، وأن

التخطيط الذى تنادى به الاشتراكية يسىء الى الحرية الفردية ،
وأن السياسة تخص القلة وحسب •

ولتشكك الديمقراطية مظهران يجب الفصل بينهما • فالباعث
على هذا التشكك ، فى الجانب الأيمن ، هو الخوف • أما
خيبة الأمل فهى مبعث التشكك فى الجانب الأيسر • وكان
الجناح الأيسر يؤمن بأن خصومه لن يحترموا الأساليب
الديمقراطية اذا تعارضت هذه الأساليب مع مصالحهم
وامتيازاتهم •

وتتميز فترة ما بين الحربين بايديولوجياتها المتضاربة
المتصارعة • وهى تذكرنا بالأعوام الستين التى أعقبت نشوب
الثورة الفرنسية • فالثورة الروسية مثلها فى ذلك مثل الثورة
الفرنسية ، حددت موقف الناس • والثورتان أثبتتا أن مذهب
الأحرار المجرد لا يعدو أن يكون مذهباً مجرداً أمام الواقع
الصارم • وتميزت أيضاً بأن التحمس انقلب الى خيبة أمل ، وأن
الأمل انقلب الى وهم • والجناح الأيمن أحس بالانزعاج ،
والغضب ، والاحتقار ، والخوف من وضع روسيا • غير أن
الجناح الأيسر أمر بأن الجناح الأيمن سيستخلى عن المبادئ
الديمقراطية اذا رأى أن هذه المبادئ تعرض مصالحه للخطر •
وهكذا يتسلح الفريقان للنزال ، وهو نزال لا يستطيعان الهرب
منه ، وتكون النتيجة أن يزداد تدهور الأساليب الديمقراطية •

ذلك لأن الاساليب الديمقراطية لا تؤمن بالنزال المسلح ، وإنما تؤمن بالعقل •

وجدير بالذكر ان حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ • انتهت باقتصار ديمقراطى ضخمة من الناحية الظاهرية • وتوقعت الجماهير الكثير ، غير أن هذا الكثير لم يتحقق • كان هناك جيش من المتعطلين ، ولم يكن الاقتصاد فى أمان ، والحكومات قد أحجمت عن الاقدام على التجارب الهامة •

وفى بريطانيا ، وفى فرنسا ، أعادت الجماهير حكومات الجناح الأيسر الى الحكم على أساس تعزيز المعركة ضد الفقر غير أن الأزمة قد ازدادت حدتها ، وازداد شك الأغنياء فى الديمقراطية • وعندما لجأ العمال الى الاضراب لتحقيق مطالبهم ، قيل انهم باضرابهم هذا يحاولون اجبار المجتمع على شىء • وقاوم العمال وقوف الحكومة الى جانب أصحاب العمل ، ودفاعها عن مصالحهم •

والواقع أن الديمقراطية تضمحل وتتهار اذا لم تكن عادلين فى تطبيق القوانين على الفئات المختلفة ، دون انحياز الى هذا الفريق أو ذاك •

لقد تحسنت أوضاع الجماهير ، غير انها طالبت بمزيد من التحسن ، وبدأت الجماهير تلقى حظاً من التعليم ، أضيف الى

هذا فشل النظام الرأسمالي في استغلال قوى الإنتاج • واضف
ذلك ايضا الى تقلص الفرص وانكماشها •

ولكن من الملاحظ أن فرنسا والولايات المتحدة أصرتا —
قبل الحرب — على استقرار الديمقراطية السياسية بحيث لا
تهدد الأسس الاقتصادية • ثم فضلت حكومة فيشي — في
فرنسا — الخضوع لهتلر ، بدلا من الدخول في تجربة الديمقراطية
الدينامية • وعندما حدث انهيار ١٩٤٠ كان من الواضح أن
الزعماء خانوا الأمة ، مع أن الأمة نفسها لم تخن الزعماء • ومن
الملاحظ أن الفرنسيين الذين تعاونوا مع هتلر هاجموا المبادئ
التي قضت على الاقطاع الفرنسي ، وهاجموا المبادئ التي
ستصبح فرنسا بالصبغة الديمقراطية • وحل محل هذا كله
كلمات جديدة : النظام ، العقيدة •

أما التجربة الأمريكية فأكثر تعقيدا ، وإن تكن قد سارت
في نفس الاتجاه ، بدأ الضغط على الطبقات العاملة بعد عام
١٩١٩ ، وضائق الفرص ، وقلت منابع الزعامة والقيادة في
ميدان العمل ، وظهرت المدارس الخاصة التي يتعلم فيها أبناء
الأغنياء وحدهم ، وظهر هذا بصورة واضحة في الثلث الأول من
القرن العشرين • وظهرت في الولايات المتحدة طبقة تذكرونا
بالارستقراطيين العاطلين في بريطانيا وفرنسا ، طبقة تخشى على
مصالحها • أما رجال الأعمال الأمريكيون فلم يكن هناك من

هو أكثر منهم اوتوقراطية • لقد كانوا يتحدون بسلطانهم سلطان الدولة نفسها ، وسلطان الحكومات الفدرالية • لقد تعرضت الديمقراطية للخطر في العقدین الثالث ، والرابع ، من القرن الحالى • ولم تعترف الولايات المتحدة بالتشريعات التى صاحبت ظهور الدول الايجابية فى أوروبا •

ان أعنف فترة تعرضت فيها الديمقراطية الأمريكية للخطر هى الفترة التى حكم فيها روزفلت فى الفترة ١٩٣٢-١٩٤٠ • لقد أقدم روزفلت على اصلاحات ضخمة ، غير أنه واجه حملة كراهية كبيرة • قيل عنه انه دكتاتور ، وشيوعى ، وغير أمريكى ، وكان الهجوم كله موجهاً من الأغنياء • وانقسم الناس على أنفسهم ما بين مؤيد ومعارض للاجراءات التى أقدم عليها روزفلت ، ودبت الخلافات ، واستحال الأصدقاء الى أعداء ألداء • ونسى هؤلاء أن روزفلت اضطر الى هذه الاصلاحات اضطراراً ، هذه الاصلاحات التى كان يجب القيام بها منذ زمان بعيد وظهرت عداوات كثيرة ، بل ظهر العداء للجنس السامى بصورة كبيرة فى ذلك العهد ، وهو عداء يعتبر مقدمة لانهايار النفوذ الديمقراطى فى المجتمع •

حدث هذا كله بالرغم من أن روزفلت قاد الأمة - فى أزمتها - الى شاطئ الأمان • وكانت الأزمة التى أنقذهم روزفلت منها أخطر شئ واجهته أمريكا منذ أيام حربها الأهلية

لقد أكد مشروع روزفلت الكبير أن رجال الأعمال ينظرون إلى الديمقراطية باعتبارها ضمانة لعدم تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية . وأكد أيضا أن رجال الأعمال لن يؤمنوا بالديمقراطية عندما يرون أنها ستقضى على مبدأ «عدم تدخل الدولة في شئون الفرد الاقتصادية» والواقع أن رجال الأعمال الأمريكيين اعتدوا على الحريات المدنية بصورة منافية للقانون . وكانت هناك مؤسسات صناعية ضخمة تملك جيوشا خاصة بها ، جيوشا مزودة بالمدافع الرشاشة ، والغازات المسيلة للدموع ، وذلك من أجل الصمود أمام حركات النقابات العمالية .

ليس من قبيل المبالغة إذن أن يقول المرء ان الاتجاه الفاشي سيطر على رجال الأعمال الأمريكيين منذ عام ١٩٤٠ . وليس هذا بالموقف الجديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة لأول مرة . فهو لا يعدو أن يكون صورة حديثة للصراع الذي دار بين الاتحاديين والجمهوريين . لم تعد لرجال الأعمال مبادئ سياسية يؤمنون بها ويعتقدونها . كان في مقدورهم الانتماء إلى أية حكومة تضمن لهم ربحهم .

وجدير بالذكر أن جون تيلور دافع عن الديمقراطية الحققة ، أما جون آدمز فندد بها ، وقال ان الصراع بين الغنى والفقير هو صراع بين الكفاء وغير الكفاء ، وأن هذا الصراع مرير جدا ومن ثم فإن الطغيان هو نتيجة الطبيعة . أما الكسندر هاملتون

فقال ان الاستغلال أمر لا مفر منه ، وأكد حق المستغلين في السيطرة على الدولة ، وأن عدم الاعتراف بهذا الحق يؤدي الى الفوضى •

كان جون آدمز والكسندر هاملتون ينظران الى مستقبل الولايات المتحدة نظرة ملؤها التشاؤم ، وكانا يصران على أن أنظمتها وأجهزتها هشة متداعية • غير انهما أهملتا ذكر المصادر الطبيعية الضخمة التي تتم بها الولايات المتحدة •

وكثيرا ما ثبت التاريخ الأمريكى أن الأزمات تضطرب الجماهير الى استخدام سلطانها الديسقراطى ضد السادة ، هذا هو المعنى الكامن وراء التمرد الجاكسونى ، ومذهب برايان ، ومشروع روزفلت الكبير •

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تشهد أية حركة اشتراكية ولكن هذا لا ينفى وجود تجارب عابرة في طريقة الحياة الشيوعية ، ووجود تجمعات ذات ميول من هذا النوع ، غير أن الاشتراكية الحققة المنظمة لم تؤثر على العقلية الأمريكية تأثيرا كبيرا • ولم تؤثر في الحركة النقابية مثلما أثرت في أوروبا فالواقع أن سياسة النقابات العمالية في الولايات المتحدة لم تكن تختلف كثيرا عن سياسة أصحاب الأعمال • ولم يتعد نشاط النقابات العمالية حدودا معينة قاصرة على المطالبة بزيادة الأجور ، وتحديد ساعات العمل •

وليس معنى هذا أن البروليتاريا الأمريكية لم تكن موجودة،
فنحن لا نستطيع أن نسى « البيض الفقراء » في الجنوب ،
وعمال سانت أنطونيو ، وجمهرة الزنوج • ان البروليتاريا تتألف
من هؤلاء جميعا •

ويرجع السبب في عدم ظهور حركة اشتراكية منظمة الى
 مرونة المجتمع الأمريكى مرونة كبيرة ، وهكذا لم يعرف هذا
المجتمع تلك الفجوات الضخمة التى تميز مجتمعات أوروبا •
أضف الى هذا أن معظم سكان الولايات المتحدة من المهاجرين
الذين تركوا أوروبا بمشاكلها وعقباتها ، وجاءوا الى هنا
لينشددوا الراحة والأمن • أضف أيضا أن الفرص فى الولايات
المتحدة أكثر منها فى أى بلد آخر — باستثناء الاتحاد السوفيتى •
ان معظم الأمريكيين يهتمون بما قاله ودرو ولسون :

« ألا تريد أن ترى ابنك صاحب عمل مزدهر ، وان يكن
صغيرا بعض الشيء ؟ »

وسواء تحققت هذه الرغبة أم لم تتحقق ، فان الأمريكيين
ينظرون اليها على اعتبارها حقا من حقوقهم • وهكذا تتسم
نظرتهم بالفردية الصارخة • هذه الفردية تعانى من عيوب كثيرة ،
وهكذا لا نجد فى أمريكا تحالفا بين الاشتراكية وبين العمال •
ويبدو أن الاشتراكية «شئ مخالف للطبيعة الأمريكية» والرجل
العادى هناك يؤمن دائما بأن عليه « ان يساعد نفسه » فقط

والواقع أن عهد روزفلت أثبت أن هناك تعارضا مريرا بين
 الرأسمالية والديمقراطية • أن جميع المشاكل التي عانت منها
 أوروبا موجودة في الولايات المتحدة • ولقد وصل شعب
 الولايات المتحدة الى المرحلة التي يريد فيها استخدام سلطانه
 السياسى لكى يحسن أوضاعه • وهم يعرفون أنهم لا يستطيعون
 تحقيق ذلك الا بتغيير علاقات الملكية • ولكنهم يكتشفون أن
 أساليب الديمقراطية يلفها الغموض والتساؤل • فتعديل علاقات
 الملكية يتطلب تعريض الامتيازات للخطر •

من أجل هذا تعرضت اصلاحات روزفلت للهجوم والتحدى •
 أما الذين وقفوا الى جانبه فكانوا من النقابات العمالية والعاملين
 وصغار المزارعين ، وجمهرة المحترفين المستقلين ، وغالبية المثقفين
 (وهذه ظاهرة لها مغزاها) وقف هؤلاء الى جانبه ، أما الذين
 عارضوه فهم : كبار رجال المال والأعمال ، طبقة الملاك ، محامو
 الشركات • وجدير بالذكر ان الفريق الأول (الذى أيد روزفلت)
 ضاق بالفاشية ، أما الفريق الثانى فاهتم بها ، وربما تحمس لها •
 لقد قال هذا الفريق ان الفاشية هى الرد الطبيعى على أخطار
 الشيوعية • وما أكثر الذين قالوا - فى عهد روزفلت بالذات -
 أن العمال الأمريكيين فى حاجة الى «رجل مثل هتلر» •
 ونسى الكثيرون أن الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية
 هى أنجع علاج لمقاومة الشيوعية •

أريد أن أقول ، اذن ، ان ظروف ما بين الحربين طالبت
ديمقراطيات الغرب بنشر مبادئ الديمقراطية في المجالس
الاجتماعى والاقتصادى •

- ٢ -

ونشبت الحرب فبعثت من جديد ما يمكن أن نسميه
«ببلاغة» الفكرة الديمقراطية • غير أن الحرب لم تضمن لهذه
الديمقراطية البقاء • لقد هددت الفاشية مصالح الحكام
الديمقراطيين •

وقيل سقوط فرنسا كانت الجماهير تدرك ، أكثر مما يدرك
الزعماء ، مدى الخطر الذى تنطوى عليه الفاشية • فالزعماء
كانوا يكيلون عبارات المديح للفاشية لمجرد انتقاذ الموقف • كان
الزعماء مضطرين لتأليه النظام الذى خاض غمار الحرب ، غير
أنهم احتاجوا الى تأييد الجماهير ، ومن ثم اضطروا الى قبول
الفكرة الديمقراطية • غير أنهم جهلوا مدى الهوة التى تفصل
الفاشية عن الديمقراطية • وسيطرت عليهم روح المهادنة والتهدئة،
وظهر هذا مع اسبانيا ، ومع ايطاليا ، ومع اليابان ، ولن نبالغ
اذا قلنا ان زعماء الديمقراطيات - قيل دنكرك - اشتركوا
في حرب لم يعرفوا طبيعتها •

لقد اتفق المخاربون ، بالطبع ، على أن هتلر رجل شرير وأن من الضروري إلحاق الهزيمة به . غير أنهم لم يرغبوا في إصلاح التوازن الاقتصادى والاجتماعى الذى أساءت إليه الحرب ، لقد كانوا يخشون أن تسيطر البلشفية فى النهاية على المسرح .

وعندما سقطت فرنسا اتضح مبلغ قبول زعماء الديمقراطيات للايديولوجية الفاشية ، بالرغم من أن القبول لم يصدر عن وعى وادراك كاملين ، لقد تخلت الطبقة الفرنسية الحاكمة عن المعركة ورضخت لأيديولوجية الفاشية ، غير أنها عجزت عن كسب الجماهير الى صفها . كان على الزعماء أن يختاروا أحد أمرين: إما أن يلقوا بسلاحهم وبذلك ينعمون بالثروة ، وإما أن يقاوموا ويحققوا المبادئ الديمقراطية لأكثر عدد ممكن من الناس . غير أنهم اختاروا الثروة ، وكان هذا دليلا على إصابة الديمقراطية بمرض عضال .

غير أن هذا الاختيار كان نقطة تحول فى الحرب ، فلقد أيقظ المشاعر القومية فى الطبقة البريطانية الحاكمة ، وجعلها تساند الديمقراطية وتذود عنها .

وجدير بالذكر أن هذه الروح انتشرت وانتقلت الى اليونان، ويوغوسلافيا ، وأسفرت - فى الولايات المتحدة - عن انتخاب المستر روزفلت رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة ، ذلك لأن

روزفلت كان يمثل ، في نظر الجماهير ، فكرة الصمود أمام مطالب الدكتاتورية .

وعرف الجميع أن الانتصار على الدول الفاشية في تلك الحرب يتطلب السير في طريق طويل شاق ، وأن هذا الطريق سيؤدي إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة ، وأن العودة إلى توازن ما قبل الحرب أمر يتعذر تحقيقه .

- ٣ -

واكتسبت الديمقراطية تأييدا جديدا ، ذلك لأن الديمقراطية تضمن أكبر قسط من المقاومة للخطر الفاشي . وصار الجميع يؤمنون بأن الهزيمة الهتلرية ضرورة جوهرية . لم يفكر أحد فيما سيحدث بعد ذلك ، لقد انحصر التفكير كله في إلحاق الهزيمة بهذا الخطر الماثل . وهكذا صممت كل الطبقات في بريطانيا على اخراز النصر . واختلفت الآراء حول الأهداف والوسائل التي سيسفر عنها النصر ، فالمستر ايدن واللورد هاليفاكس يطالبان بحرية التجارة ، وتأمين الفرد اقتصاديا ، واثابة الحرية السياسية والدينية ، ورسم روزفلت صورة نبيلة لأهداف الديمقراطية ، ونادى بإمكان تحقيقها في عصره . أما حزب العمال البريطاني

فأكد ان اتجاه بريطانيا الى الاشتراكية هو الضمان الوحيد
لديمقراطية تحارب الظلم فى الداخل وتصد امام الحسب فى
الخارج .

وقبل الثانى والعشرين من يوليو عام ١٩٤١ نادت الأحزاب
الشيوعية فى كل بلد بضرورة الحاق الهزيمة بالفاشية ، غير أنها
استهجت بشدة المطالب الديمقراطية التى عبرت عنها حكومة
بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة ، واتجهت هذه الأحزاب
الشيوعية الى النزعة الانهزامية المتمردة ، ولو قد نجحت هذه
النزعة لكان النصر لهتلر . أما الحزب العمالى البريطانى
المستقل ، وحزب أمريكا الاشتراكى ، فقد وقفا بعيدين عن غمار
الحرب .

أدركت الديمقراطيات ان بقاءها رهين بالنصر ، غير أنها لم
تسأل نفسها : كيف تستفيد من هذا النصر اذا هى كسبت
الحرب ؟ وهب نفر من المفكرين يرسمون صورةا لمدن ما بعد
الحرب الفاضلة : أناس طالبوا باتحاد بريطانيا مع الولايات
المتحدة ، وآخرون نادوا بخلق أوروبا الفيدرالية وطالب فريق
ثالث بيعث عصبة الأمم من جديد ، على ان تخول لها سلطات
أكبر من السلطات التى رسمها عهد ١٩١٩ .

وهناك حقيقة هامة يجب أن نأخذها فى اعتبارنا : لقد أسفرت
الحرب عن نتائج ذات طابع ثورى . لقد ظهرت الحاجة الى

تخطيط الانتاج ، وتم نبذ مبدأ «عدم تدخل الدولة في شئون الفرد الاقتصادية» . وتعرضت حقوق الملكية للتحدي ، بصورة أفقدتها سلطانها القديم . وبات من الواضح أن التخطيط الحكومي يقضى على البطالة ، وأنه يصون السكان - أيام الحرب - أكثر مما يصونهم الاقتصاد الرأسمالي في زمن السلم . لم تتغير علاقات الانتاج تغييرا كبيرا ، أما الذي تغير حقا فهو وحدات الانتاج ، وسيطرة الدولة على المؤسسات المالية ، وتحديد الأسعار ، والاستهلاك .

وفي الثاني والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٤١ تحالف الاتحاد السوفيتي مع الديمقراطيات . وأحب ان يؤكد مرة أخرى أن تفكيرنا - في فترة ما بين الحربين - تأثر الى حد كبير بتلك الحقيقة الهائلة : حقيقة الثورة الروسية . فالثورة الروسية قد ناصبت الدول الفاشية العداء ، وكان لهذا صدى في الديمقراطيات . والثورة الروسية تنقل إلينا مجموعة من الآراء التي يجب أن تهتم بها الحكومات في المستقبل . وأهم هذه الآراء هو الرأي الذي ينادي بقدرة الدولة على القضاء على التعطل . ومن أهم الآراء أيضا إيمان الاتحاد السوفيتي بأن ملكية الدولة لوسائل الانتاج تكفل تخطيط الانتاج من أجل الاستهلاك ومن شأن هذا أن يفتح آفاقا جديدة أمام باعث الربح في المجتمع . وهناك أيضا تلك النقطة الهامة وهي : تنظيم

الميدان الجماعى للبحوث العلمية من أجل صالح المجتمع . اذا تحقق هذا تمتع الباحث بما كان يتمتع به رجل الأعمال فى عالمه الرأسمالى •

وهكذا نستطيع أن نفهم التعارض الذى عانت منه الأهداف الديمقراطية • اذ وقعت الطبقات الحاكمة ضد الهتلرية ، غير أن النصر - فى نظرها - لم يكن معناه احداث نظام اجتماعى جديد • ان النصر - فى نظر هذه الطبقات - يتمثل فى الاحتفاظ بامتيازاتها • أما الجماهير فرأت فى النصر امتدادا لآفاق الديمقراطية ، وقضاء على القيود السياسية التى تعرقل ركس التقدم فى الميدانين : الاجتماعى والاقتصادى • ان الجماهير لا تحتل ب بعد النصر - فكرة التعطل الجماعى ، وهى تعرف جيدا أن استخدام الدولة لسلطتها فى ميدان التخطيط سيقضى لا محالة على هذا التعطل والجماهير لن تسمح مرة أخرى بظهور مناطق فقيرة منكوبة ، فلقد اكتشفت أن هذه المناطق تظهر الى الوجود نتيجة استغلال الموارد الاجتماعية دون تخطيط أو توجيه ، ونتيجة لجشع أصحاب الملكيات الخاصة •

علينا اذن أن نعرف بأن انتصار الديمقراطية السياسية على الخطر الخارجى يعد وسيلة ، لا غاية فى حد ذاتها • ان انهيار المذهب الهتلرى لا يكفى ، ان علينا تغيير الطريقة التى تفكر بها

الطبقة الحاكمة ، تلك الطبقة التي رفضت الاعتراف بالقيم الديمقراطية في الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي . ان النصر - في حد ذاته - فرصة لا غاية . انه فرصة تتساح للديمقراطية لتثبت وجودها .

ان البلد حين يواجه خطرا يتحد أفراده ويتفقون . ولكن ما الذى سيحدث عندما يزول الخطر ؟ سنجد أننا سنفكر في أوجه الخلاف والصدام أكثر مما تفكر في أوجه الاتفاق والوئام . ان هناك نفرا من الناس يريد خفض أجور العمال ، ويقول هذا النفر ان الضرائب البريطانية تحطم روح صاحب المصنع . ولقد أشار المستر تشرشل الى هذه الظاهرة، فتحدث عن الذين يقولون ان العمال يسيئون التصرف . وأشار تشرشل الى « مجموعة كبيرة من الناس لم تتعب أيديها في عمل شيء في يوم من الأيام ومع ذلك تتعب العمال الكادحين وتقف لهم بالمرصاد » . وقال المستر لاوسن « ان هناك من ينتقد العمال ويتقصى أخطاءهم ، ولكن ندر أن التفت هؤلاء النقاد الى قسم كبير في هذا المجتمع، قسم لا يعمل على الإطلاق ولديه من المال ما يكفي لشراء الطعام الذى يروقه ، وفي مقدوره أن يذهب بعرباته الى أى مكان ليحصل على ما يريد ويدفع ثمنه ، وكثيرا ما يحصل على أشياء محرمة على غيره » . ولقد قال المستر بيغان : « اذا حصل شخص

على ألف جنيه أو الفين أو ثلاثة آلاف لم يستغرب أحد ذلك ،
أما إذا حصل عامل على أكثر من خمسة جنيهات فسيقال أن
القيامه مستقوم .

والمعروف أن الآمال لا تتحقق الا اذا كانت هناك ظروف
تتيح تحقيقها . وبدون هذه الظروف يصبح الأمل عبثا لا طائل
من ورائه . . ان النظام الاقتصادي الحالي يريد دائما أن يكون
هناك تعطل ، وهو في حاجة الى أن ينتج لكي تعود الارباح
الى أصحاب وسائل الانتاج ، وهو لا يعبأ بالاعتبارات
الاجتماعية في ميدان الانتاج والتوزيع . هذا النظام لم يعترف
بأية اصلاحات اجتماعية ، اللهم الا اصلاحات التي فرضت
عليه فرضا . وهو لم يؤمن بالحرية ، اللهم الا الحرية في اجتناء
المكاسب والارباح ، أما العدالة والمساواة فوقف على الملاك
وحدتهم ، دون غيرهم من الناس . وهكذا خضع تاويخ
الديمقراطية لبواعث الربح التي تتحكم في أصحاب الملكيات
ولقد اكتشف هذه الحقيقة كل من ماركس وتوكفيل ، وان
اختلفت الزاوية التي نظرا من خلالها .

وليس من شك في أن الثلاثة أرباع قرن الأخيرة شهدت
اختفاء الدولة السلبية وتحولها الى دولة ايجابية . ولا شك
أن القسط الأكبر من وظائفها يتمثل في التخفيف من حدة

آثار الرأسمالية • غير أن أصحاب الملكية حاولوا ألا يمس هذا صميم سلطاتهم ، والرأسمالية ، في سعيها وراء الربح ، لم تحترم الضمير ، ولم تعترف بالشفقة •

وتتسم الحقبة التي نعيش فيها بأن مبادئ الاقتصاد تعجز عن استغلال موارد الإنتاج بالصورة الملائمة • لقد فقد هذا الاقتصاد قدرته على الامتداد والشيوع • من أجل هذا لم يعد الناس يثقون بالقيم التي عبر عنها وهو في أول ازدهاره والأرباح لا تتحقق ، في الاقتصاد الرأسمالي إلا إذا كان هذا على حساب الجماهير • ونحن نعرف أن الجماهير تتمتع الآن بحق التصويت ، ونحن نعرف أيضا أنها تنظم نفسها في صورة نقابات عمالية ، ومعنى هذا أن الجماهير ستستخدم نفوذها السياسي والاقتصادي لكي تحدث بعض التعديلات المطلوبة •

سيحدث هذا لا محالة • فعندما يحس الناس أن قوانين النظام الاجتماعي تمنعهم من الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية يصبح عصر الثورة على الأبواب • ولهذا العصر ارهاصات وعلامات • فالناس يشعرون ساعتها أن القيم العتيقة تنهار ، وأنهم في حاجة إلى عقيدة جديدة • إن كل هذه الأشياء ما هي إلا مقدمات لتغيير حاسم في سير الحياة • لقد آمن الرأسماليون الحرية بادية الأمر لانهم كانوا في حاجة إلى تأييد الجماهير ،

ثم واتاهم الحظ وحالفهم النصر فتخلوا عن الجماهير وأخذوا
 يعمون بامتيازاتهم • لقد كان وضع الديمقراطية الرأسمالية
 وضعاً غريباً في الواقع • غير أن الناس لم يشعروا بشروورها في
 بادئ الأمر لأنهم كانوا أمام عدو خارجي ، وكانت الروح
 القومية مستعرة • وهم لم يشعروا بما شعر به لينين حين قال
 ان الاجحاف الاقتصادي أبشع من الحكم المعادي •

ولكن ، ما ان يزل الخطر الخارجي حتى تتفاقم حدة المشكلة
 الاقتصادية بين الطبقات • معنى هذا أن المشاكل التي تواجهها
 الديمقراطية هي مشاكل لا مهرب منها ولا مفر • فاما أن
 تسترجع الرأسمالية قدرتها على التوسع والامتداد — وبهذا
 تتلاءم مع الروح الديمقراطية — واما أن تفصل نفسها عن
 الاطار الديمقراطي •

اتنى أبسط هنا مشاكل غاية في التعقيد • وأحب أن أقول
 ان الحكام «الاقتصاديين» قد أخضعوا الدولة لأغراضهم ، ألا
 وهي حماية الامتيازات التي يعمون بها • وأحب أن أقول أيضا
 ان في مقدور هؤلاء الاحتفاظ بالشكل الديمقراطي للدولة ولكن
 على شرط ارضاء الجماهير ، ولكن الواقع أنهم فشلوا في
 ارضاء الجماهير •

فأين الحل اذن ؟

الحل هو أن تستعيد الدولة قدرتها على فرض نظامها التقليدى فمتى تتحقق هذه القدرة ؟ تتحقق اذا استطاعت الدولة انجاح نظام الملكية الذى تؤيده ، وأقصد بذلك انجاحه اقتصاديا .

لقد اشترك فى الحرب الجندى والبحار ، صانع السفن وعامل المنجم ، الطيار والملاح ، الخ . . الخ . . وهم يعرفون أنهم أنقذوا بريطانيا ، بل يعرفون أيضا — بطريقة لا شعورية انهم انقذوا المدنية . غير أنهم سيطالبون بالثمن . انهم لن يرضوا أبدا بالعودة الى حياة يسودها التعطل ، وتنتشر فيها مناسق فقيرة معدمة ، وهم لن يوافقوا على بناء أحياء فخمة لجلب المال للاقطاعى . انهم سيناضلون من أجل حماية حقوقهم .

هذه هى المشكلة التى تواجه حكامهم . وعلى هؤلاء الحكام أن يصلوا الى قرار . ولكن ، هل سينجح الحكام فى ارضائهم ؟ الواقع أن المشكلة تكاد تكون عالمية والسؤال هو : هل ستؤمن الطبقة المنعمة بالعدالة وتتخلى عن الجهل ، دون اجبار وبمحض اختيارها ؟ اذا فعلت الطبقة المنعمة ذلك صارت علاقات الانتاج متلائمة مع القوى الانتاجية نفسها ، واستطاعت الديمقراطية تعديل الرأسمالية والقضاء على المتناقضات التى تحفل بها . وبذا

تتخلص الديمقراطيات من المأزق الذى تواجهه ، وتحيل ساعة
الخطر الى ساعة نضر •

وهكذا يتحقق ما يمكن أن نسميه «بالثورة عن طريق
الرضا والاتفاق» • أما الثورة التى تتخذ العنف وسيلة فانها
قد تنجح ولكنها تقضى بذلك على الروح الديمقراطية •

الفصل الخامس

الاضاع الداخلية فى الديمقراطية

- ١ -

ما أسهل تحديد الغايات ، ولكن ما أصعب جمع الكلمة على طريقة تحقيقها . فمن السهل جدا أن تقول ان الحرب التى نشترك فيها انما نشنها من أجل الديمقراطية ومن أجل الحرية ولكن ، من العسير جدا أن نحقق هذه الديمقراطية وتلك الحرية لكل رجل ، ولكل امرأة من السهل جدا أن تقول اننا نحارب فكرة حكم الأقلية ، غير أننا لا نريد أن نعترف بأن محاربتنا لهذه الفكرة قد توقعنا فى شرورها . ونحن نعارض بشدة تقسيم العالم الى نصفين ؛ نصف يعيش فيه الأحرار ، ونصف يعيش فيه العبيد ، ومع ذلك «نهادن» الجنرال فرانكو الذى أحال أسبانيا الى سجن رهيب . ونحن نتكلم بملء أفواهنا عن حق الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها ، ومع ذلك نزع فى السجن باثنى عشر ألف هندي لأنهم آمنوا بهذا الحق . ونحن تندد بالتعصب العنصرى الذى تبديه ألمانيا النازية ، وفى الوقت نفسه نجعل المناصب العليا فى المستعمرات «وقفا على الأوروبيين» .

وهكذا نجد أنفسنا في خضم من المتناقضات • ونجد المستقبل كتابا موصدا لا نستطيع تصفحه وما أكثر المصالح المتعارضة المتباينة ، من مصالح قومية الى مصالح اقتصادية ، الى مصالح عنصرية • ولذا يتعذر أن نسير في طريق واضح مباشر ، من أجل تحقيق غاياتنا وأهدافنا •

والواقع أننا لن نستطيع السيطرة على مصائرنا الا اذا آمننا بمذهب التجربة ، ومبدأ الشجاعة ، من أجل تحقيق مطالبنا • والشئ الذى يضمن فشلنا لا محالة هو : فقدان الشجاعة ان الموقف الذى نواجهه واضح فى بعض نواحيه • فالحربان العالميتان قد أسدلتا الستار على الحقبة التى بدأت بعصر النهضة والحربان جعلتنا نصطدم بشئ لا مهرب منه ، هذا الشئ اسمه : المجتمع الموجه ، أو المجتمع القائم على التخطيط • وعلينا ونحن نواجه هذا التطور أن نعيد تحديد نظام شامل للقيم المتواضع عليها • وان لم نفعل ذلك تصارعت مصالح الدول فى هذا العالم المتشابك ، وهبت حرب عالمية ثالثة •

معنى هذا أن تحولنا الى المجتمع الموجه يتطلب الاتفاق على أهداف التخطيط والتوجيه • يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الرفاهية للرجل العادى • وهناك مجتمعات تؤمن بالتخطيط ، غير أنها لا تؤمن به من أجل الرجل العادى • وهى لهذا لا تحقق الغايات التى نسعى اليها •

ومن الممكن جدا أن تضع تخطيطا لمجتمع من المجتمعات على حساب حرية الفرد ، فالفرد هنا سيضحى بحريته لسلطة الدولة الجماعية . اتنا نريد أن نحارب الاستبداد ، ونحن لذلك مضطرون الى وضع تخطيط لمجتمعنا ، غير أننا قد نخطئ ، وتبنى أساليب هذا الاستبداد . اتنا ، ونحن نحاول القضاء على الاستبداد ، لا نستطيع أن نحفظ بمدينة الماضى التقليدية . والحرب قد أحدثت ثورة في عالم الاقتصاد ، فالاتجاه منصب على الصناعات الضخمة ، وفي هذا اجحاف بالمنتج الصغير . غير أننا لا نستطيع الرجوع القهقري . وكان لزاما أن تتدخل الدولة ، وتتدخلها تغيرت الأساليب الاجتماعية ، كما تغير أسلوب الحكم . ولقد تعلمنا من الفترة التي توسطت الحريين العالميتين ، أن الديمقراطية لا تعيش ابدا مع وجود التعطل والفاقة . ولا بد من التدخل لاتخاذ الموقف ، والتدخل معناه التخطيط والتوجيه . ما هدفنا من التخطيط ؟ تحقيق الديمقراطية والحرية .

والمجتمع الديمقراطي يعتمد على العلاقات الروحية بين أفرادها تماما كما يعتمد على الاشكال التي يحكم بها . وهو في حاجة الى الابتعاد عن العنف لتنفيذ قراراته . ويجب ، في المجتمع الديمقراطي ، أن يختار المواطنون حكاهم دون أن يكون هناك تحيز ديني أو عنصري ضد هؤلاء المواطنين ، والمجتمع الديمقراطي يعيش عندما يصون حكم القانون ، وهو حكمهم

يخضع له الجميع دون استثناء • وهو لذلك يعتمد على قدرته على كسب الاحترام للقوانين • وبمرور الوقت يحترم الناس القوانين لأنهم يحسون بأهميتها وعدالتها ، لا لأن هناك من يجبرونهم على اطاعتها •

ولقد سبق أن قلت ، في الفصل الأول من الكتاب ، ان الديمقراطية تعتمد على مدى خضوع الناس لصوت العقل ، وأوضح كيف أن الخوف وعدم الأمان يجعلان الناس ينصرفون عن صوت العقل • ولن يعيش النظام الديمقراطي الا اذا أحس الناس بأنهم جميعا ينعمون بغايات الحياة على قدم المساواة • وأحب أن أؤكد أن الديمقراطية ستعرض للخطر ما لم تتبع نظاما اقتصاديا يكفل للعالم رفاهية تتسع وتنتشر باستمرار • ولن تتحقق هذه الرفاهية في ظل العلاقات الانتاجية التي تفرضها الرأسمالية • علينا اذن أن نغير هذه العلاقات اذا أردنا صيانة الديمقراطية •

ونحن لا ننكر ان التخطيط قلب العلاقات الاقتصادية الراهنة رأسا على عقب • وينطوي هذا على مصاعب ومخاطر لا يمكن اغفالها • ويكفى ان ننظر الى تجربة الثورة في روسيا ، والثورة المضادة في ايطاليا وفي المانيا • بل ان الحكام حين يضعون تخطيطا للمجتمع ، يحاولون عدم الاضرار بالمصالح القومية • وقد اضطر الرئيس الأمريكى الى تنفيذ التخطيط

داخل نطاق ضيق جدا حتى لا يثير كبار رجال الأعمال ويصرفهم عن التعاون معه . وأدخل بعضهم مكتب ادارة الانتاج لكسى يخفف من حدة ثأرتهم .

ان التخطيط يتعرض دائما للمقاومة . ولست أقول ان هذه المقاومة وليدة بلادة في الروح الوطنية ، انما ترجع الى العيب الكامن في مجتمعنا ، فالانتاج في هذا المجتمع يخضع لبواعث الربح .

ونحن اذا أردنا تخطيط مجتمع قادر على اشاعة الرفاهية فلا بد من التغلغل الى الأسس التي قامت عليها الملكية . علينا أن نغير الدوافع التي تجعل المجتمع ينتج ، ومالم نفعل ذلك فانا نعرض المجتمع لأخطار أصحاب المصالح الذين لا يريدون له تخطيطا أو توجيها . ولا بد من وجود النيات الحسنة داخل المجتمع ، حتى يتسنى تحقيق ما نريد . وعلينا أن نتذكر أن التخطيط - في حد ذاته - عبارة عن نشاط حيادي ، أما كون التخطيط ديمقراطيا او غير ديمقراطي فيتوقف على الأهداف التي يضعها نصب عينيه . فالتخطيط في ايطاليا وألمانيا خدم الأقلية التي تنعم بالامتيازات ، والتخطيط في الاتحاد السوفيتي جند نفسه لخدمة الشعب . ونحن قد أقدمنا على التخطيط لنكسب الحرب ، غير أن ساستنا لم يفكروا في أهمية التخطيط وأغراضه ، بعد أن نكسب الحرب .

ونحن عندما تتجاهل أهداف التخطيط فإنما نعرض
لديمقراطية للخطر •

- ٢ -

الواقع أننا لا نبالغ في تصوير المشاكل التي تعترض طريقنا ،
فهي كثيرة جدا • والأمة التي تخرج من الحرب تجد أمامها
مهام كثيرة يتحتم انجازها ، في ميدان العمل ، والزراعة ،
والصناعة ، والتعليم ، والانشاء والتعمير • علينا أن نحترم
ثلاثة مبادئ في الميدان الاقتصادي :

- أ) الحيلولة دون ظهور موجة من التعطل الجماعي من جديد
 - ب) الحيلولة دون ظهور مناطق تعاني من الفاقة والتأخر •
 - ج) الحيلولة دون استغلال الملاك وأصحاب العقار
- ولقد علمتنا تجارب الحرب أن التخطيط الاجتماعي يحول
دون ظهور هذه المشاكل • لقد اضطررتنا الحرب الى التخطيط ،
من أجل اجراز النصر ، وهكذا أصبحت الجماهير تتوقع زيادة
الرفاهية عندما تنتهى الحرب وتنفذ الدولة برامج تخطيط لا من
أجل الحرب وانما من أجل السلم •

واذا لم يكن هناك تخطيط ظهر التعطل الجماعي ، وظهرت

المناطق الفقيرة واستغل الملاك الميدان الاقتصادي • وعلينا أن
نتنقل من اقتصاديات الندرة الى اقتصاديات الوفرة • وعلينا أن
تذكر أن التخطيط الذي يضع وسائل الانتاج في أيدي الأقلية
سيخضع أهداف الدولة لمصالح هذه الأقلية • ولقد دل التاريخ
على أن طبقة الملاك هي التي تصوغ طابع الدولة • وقد نطلب
من طبقة الملاك أن تتخلى عن امتيازاتها ، غير أن هذه الطبقة
ستعرف أن تمسكها بمصالحها سيكون على حساب الديمقراطية،
والواقع أن ظروفنا تغيرت بحيث لا نستطيع أن نصون
الديمقراطية على أسس رأسمالية •

ولو جعلنا الرأسمالية أساس اقتصادنا فمعنى ذلك أن
مجتمعنا يؤمن بالتسلك ، ويخضع لبواعث الربح ، وهي بواعث
تتحكم في العرض والطلب • وستصبح أهداف الدولة تابعة
لاحتياجات أصحاب وسائل الانتاج • لقد وصلت الرأسمالية
والديمقراطية الى مرحلة التعارض والتنافر وعلينا الآن ان نختار
الرأسمالية ونضحى بالديمقراطية أو نختار الديمقراطية ونضحى
بالرأسمالية •

من أجل هذا أرى أن الصواب قد جانب المستر تشرشل
حين قال انه لا يعبأ بنظام اقتصادي جديد ، وأنه يود المحافظة
على النظام البريطاني القديم • انا في حاجة الى صياغة أسس
مجتمعنا من جديد ، وعلينا أن نحدد الأهداف التي يجب أن

نشدها • فإذا كانت الديمقراطية هدفنا فلا بد من العمل على نشر الرفاهية وتوسيع نطاقها ، واختيار اللحظة الملائمة للقيام بهذا العمل • ولن تتحقق هذه الرفاهية ولن يتسع نطاقها إلا إذا غيرنا العلاقات الانتاجية في مجتمعنا • والرأسمالية قد وصلت الى مرحلة تتعذر ازاءها استغلال الطاقة الانتاجية استغلالا مناسباً •

والواقع أن الرأسمالية تتضمن أربعة عيوب • انها ترفع عدد المشتغلين ، بيد أنها تعطيهم أجور هزيلة نسبياً • وهى ترفع أسعار المنتجات دون أن ترفع أجور العمال ، وهكذا تفشل في حل مشكلة التوزيع • والرأسمالية تتيح للأغنياء كميات ضخمة من المال ، وهكذا تنحصر السلطة الاقتصادية في يد الأقلية • والرأسمالية لا تستطيع تحقيق التوسع المستمر الذى يساعد على اتاحة الرفاهية للغالبية العظمى • وهكذا نجد أن الرأسمالية تتعارض مع طبيعة العلاقات الانتاجية في المجتمع • لقد ناقشت هذه المشكلة مع ضرب الأمثلة من بريطانيا • غير أنى أحب أن أؤكد أن الولايات المتحدة تعاني من نفس الأوضاع • لقد وصلت الرأسمالية الأمريكية الى المرحلة التى بلغناها • وعندما نقد الرئيس روزفلت سياسته الإصلاحية قال الرأسماليون أن هذه السياسة ليست من الإصلاح فى شيء • ونظراً لتفاقم حالة الرأسمالية شاع الشك فى حكم الأغلبية •

والأمر الذى له دلالة أن المشروعات العامة التى تقوم بها أى دولة لازمة من مستلزمات الديمقراطية • والمشروعات العامة فى الدول الفاشية ترمى الى الغزو العسكرى ، فهذه الدول الفاشية تأمل ان تحقق توازنا جديدا من الأسلاب والغنائم • واذا شعر الدول الديمقراطية بهذا الخطر الذى يتهدها تضطر الى المنافسة فى ميدان التسليح • ويدور السباق الرهيب من أحل التسليح ، ويولد هذا السباق الخوف وعدم الأمان - وهى الروح التى تقود الى الحرب • وفى ظل العهد الرأسمالى نجد أنفسنا فى وضع غريب شاذ : اتنا نحس بضرورة الحرب لكسب نجد عملا للجسيم فى داخل البلاد ، ونجن نقول لأنفسنا ان هذا التشغيل الكامل هو الذى يحقق الاستقرار الداخلى !

- ٣ -

اذا أردنا ثورة تقوم على الاتفاق والرضا فيجب أن تقوم هذه الثورة الآن ، فالفرصة مواتية ، واللحظة مناسبة • ان هدف هذه الثورة واضح جلى • فهى ترمى الى فتح الباب من جديد أمام الرفاهية الشاملة ، وبهذا نحافظ على أساليبنا الديمقراطية • ويتطلب هذا ايماننا بأن الرجال والنساء غاية فى حد أنفسهم ،

وأنهم ليسوا وسيلة يحقق بها شخص ما اغراضه ومراميه • وعلينا أيضا أن نؤمن أنه كلما تحققت ذاتية الفرد ، عاد ذلك بالنفع على المجتمع •

هذه هي القيم التي تعتمد عليها الحكومة المنظمة التي تحكم عن رضا واتفاق • بيد أن هذه القيم آخذة في الانهيار الآن ، وانهيارها أدى الى ذلك الشعور بالضياع ، والتشاؤم ، والتهور • ان هذه القيم التي تحدث عنها مبادئ للحياة الاجتماعية ، وعلينا أن نؤمن بقيم هذا العالم ، ولا تفكر في قيم عالم آخر تفرضه الكنيسة فرضا •

بيد أنني أحب أن أشير الى الرأي الذي نادى به جان جاك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي» • ان المجتمع الذي يؤمن بالقوى المادية فقط مآله الى الانهيار ، والواقع أن مجتمعنا آخذ في الانهيار مالم يقنع الأفراد بأن النظام الذي يفرضه هو نظام عادل • وتتلخص الأسس الحققة التي يقوم عليها المجتمع الحق في القدرة على اقناع الأفراد بأن أوضاعهم ستتحسن • وطالما سيطر عليهم هذا الأمل فانهم سيعملون ، ويطيعون — فنحن نعرف ان القانون والنظام ينبعان من الرضا ، رضا الجماهير •

لقد فشلنا في اشاعة الأمل في نفوس الناس ، ومن ثم تعرضت قيمنا للتحدي • والسبب في هذا كله أن علاقاتنا الانتاجية لا

تساعدنا على استغلال قوى الانتاج الاستغلال الكامل • وفى ظل ظروف كهذه تتعرض اليتيم الروحية لجنة كبيرة • ويحس الجميع بالضيق ، فيتحول نفر الى قدسين ، ويتحول الباقي الى شياطين • وجدير بالذكر أن صبح حياتنا الاجتماعية بالصيغة الدنيوية جعل الدولة تقوم بالدور الذى كانت الكنيسة تقوم به فى الماضى • ومعنى هذا أن فشل الأحزاب الكبرى فى ارضاء مطالب الناس يؤدى الى تضاعف عدد الأحزاب وانقسامها الى فرق وشيع ، أو قد يؤدى الى دكتاتورية تحافظ على نظام الدولة •

هذه هى المشكلة التى تواجه ديمقراطيات اليوم ، عليها أن تكتشف السبيل الى ضم الصفوف • ولن يتحقق ضم الصفوف الا اذا شاعت الرفاهية المادية ، وبدونها يعجز الحكام عن كسب طاعة المواطنين ، وعندما يفشل الحكام فى تحقيق هذا (كما حدث فى ألمانيا أيام جمهوريات فيمار) تظهر الديسقاطية ويتم الاعتراف بها ، ذلك لأنها تحسم الشك باليقين •

وجدير بالذكر أن الدولتين اللتين حققتا رفاهية مادية فيما بين الحربين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولقد حاولت فى الفصل الثانى من الكتاب تفسير معنى الثورة الروسية ويكفى أن أقول هنا أن الثورة الروسية نجحت فى التحالف مع الديمقراطيات ، وفى افهام الناس انه ما ان يتحقق الأمن الدولى

حتى تصبح الدكتاتورية مجرد مرحلة عابرة من مراحل التطور .
 أما الدكتاتورية الألمانية فكانت تسعى الى اخضاع العالم ، لا
 لشيء الا لكي يكتب لها البقاء . وهكذا تطرفت في نظرتها
 وجافت المنطق كل المجافاة ، وانكرت المبادئ التي تؤمن بها
 المدنية الغربية .

ونحن اذا أردنا أن نصون قيم مدنيتنا ، ونسير على هواها
 في القول والعمل فعلينا أن نهىء لهذه القيم الظروف . وليس
 معنى هذا أننا نريد الابتعاد عن الطابع الدينى ، وأنا نريد صبغ
 مجتمعنا الحديث بصبغة دنيوية . اذا أردنا ان نوقظ ضمائر
 الرجال ونجعلهم يؤمنون بالقيم فما علينا الا أن نوجد ظروف
 الرفاهية المنتشرة ، الواسعة النطاق . ويتطلب هذا تحرير القوى
 الانتاجية من عقالها ، تلك القوى التي تعاني من الأسر اليوم .
 ويتطلب هذا أيضا انتهاج سياسة اقتصاديات الوفرة بدلا من
 اقتصاديات الندرة . ان أمراض العالم ليس مردها
 الى أن العالم فقير وحسب ، وانما لأن الفقر يولد اليأس في
 نفوس الفقراء ، فهؤلاء يشعرون بأن الفقر ظالم ، اذا لا ضرورة
 له . أما نظامنا الراهن فقد خان هؤلاء الفقراء ، فجعلهم يخرجون
 على دواعى التعقل .

ان تقاليد الماضى تتصارع اليوم مع حقوق المستقبل . هذه
 هى المرحلة التى وصلنا اليها فى ميدان التطور الاجتماعى . ونحن

إذا اقتصرنا على هتلر وجدنا أن هذا لا يكفي ، إذ تبقى بعد ذلك مشكلة الانتصار على أنفسنا ، وهي مشكلة ليست باليسيرة أو الهينة .

لم تكن هذه المشكلة وليدة الأزمة مع هتلر ، وإنما أخذت تنمو ببطء منذ انهيار المجتمع الاقطاعي . وكان لها إرهاصات ، تتمثل في «المدنية الفاضلة» التي كتب عنها مور ، وفي ثورة الفلاحين في ألمانيا ، وفي مواعظ لايتمار ، وفي احتجاجات كرولي . وليفر . وتلخصت المشكلة كلها في هذا السؤال التالي :

هل نحن على استعداد حقا لاشاعة الحرية وجعلها من نصيب الجميع بدون استثناء ؟

ونشبت الثورة الفرنسية فكان أن وهبنا الحرية للذين يملكون وسائل الانتاج ، كما وهبناها للذين يعتمدون على أصحاب وسائل الانتاج ، أما الجماهير فلم تأخذ الا بنصيب صغير من الرفاهية . وحاولنا أن ننسى هذه الجماهير همومها ، فوجدناها بالعالم الآخر ، وقلنا لها ان نعم الحياة في الدار الآخرة ستعوضها عن هموم هذا العالم الأرضي !

ولكن ، هل نستطيع حقا أن نقنع بأن هذا العالم ما هو الا واد للدموع ، وأتينا لن نبقى في هذا الوادي طويلا ؟ الواقع أن هذه التسرية لم تعد تقنع الكثيرين . والذين يهرعون الى التصوف ينسون واجبهم الاجتماعي . اتنا في حاجة الى

اشاعة الأمل من جديد فى نفوس الجماهير ، غير أن اشاعة هذا الأمل تتطلب شيئاً واحداً ، ألا وهو اشاعة الحرية وجعلها من نصيب الجميع •

لقد ثبتت هذه الحقيقة مرارا وتكرارا ، منذ أن ظهرت الحرية داخل اطار الملكية الخاصة ، وذلك فى القرن السادس عشر • ظهرت هذه الحقيقة فى المناقشات الحامية ايام كرومويل ، وفى الثورة الفرنسية ، وفى أحلام ١٨٤٨ ، وفى تفاؤل ماركس وانجلز ، وفى الثورة الروسية • وكانت هناك اشارة الى الحرية عندما تحمس أناس لفكرة عصبة الأمم • كما أنها أثبتت وجودها عندما استقبلت جماهير أوروبا الرئيس الأمريكى وودرو ولسون وبعد أحداث دنكرك ، وبعد صمود شعب روسيا أمام الهتلرية ، قال الناس ان من الممكن أن يتسع اطار الحرية •

- ٤ -

ولكى نفهم معنى هذا الاطار الواسع للحرية ، علينا أن نعرف ما جرى فى المجتمعات التى حرمت من هذه الحرية • لقد كان تراثنا الحضارى الكبير وقفا على الأقلية فقط • أما الكثرة الغالبة فلم تتمتع به ، بل لم تكن تعرف كيف تقرأ حتى

تفهم هذا التراث • ولم يحدث هذا الحرمان غفو خاطر ، وانما جاء عن عمد ، ونتيجة لتدبير • فأصحاب السلطان الظالم لا يريدون للشعب أن ينهل من موارد المعرفة • والذين لا يريدون أن يتعلم الشعب انما يحاولون حماية مصالحهم وعدم تعريضها للخطر •

أضف الى هذا سكوتنا على المظالم وعدم المساواة في ميادين الصحة ، والاسكان ، والتغذية ، والتنقل • اتنا لا نهاجم المجتمع الذى يكافىء كل فرد حسب الوظيفة التى يقوم بها ، وبذلك تتفاوت المكافأة وتباين ، غير أننا لا نرضى عن المجتمع الذى يعتنق مبدأ الاستغلال •

ان الأسس التى يقوم عليها مجتمعنا هى أسس مريضة ، لماذا ؟ لأن مجتمعنا يؤله الثروة ، ويجعل المكانة الاجتماعية وليدة أشياء غريبة ، ويحيل الاحسان الى مهنة منظمة ، وينظر الى العمل اليدوى على أنه لا يبلغ مرتبة الأعمال الأخرى • ومجتمع اليوم لا يستطيع أن يفرض قيمه ومبادئه دون أن يتعرض للتحدى ، فلقد عرف الناس أن قيمه ومبادئه ليست على ما يرام • وهو يفتقر اليوم الى الشعور بالأمن ، ولهذا لم يعد قادرا على استعباد الجماهير ، بل ان الجماهير هى التى ستثور عليه • وهو مطالب اليوم بأن يقف فى قفص الاتهام •

فاذا أراد هذا المجتمع أن يتجوز من التهمة الموجهة اليه

واجه أحد أمرين : إما أن يحارب ، وإما أن يتنازل عن بعض امتيازاته . فإذا حارب فإنه يقضى بذلك على الديمقراطية وعلى الحرية لأمد بعيد . أما إذا تنازل عن بعض امتيازاته فإن هذا يفتح الطريق أمام الرخاء والرفاهية .

إن هذا يقودنا إلى حقيقة أخرى ، وهى أن هناك مصادرو للقوى بلغت من الأهمية ما يجعلنا لا نطمئن عليها وهى فى أيدي بعضهم . وأن هناك مقاييس للسعيشة يجب أن يتمتع بها الجميع ، لا بعضهم . وأن على الجميع أن يتمتعوا بالحياة على قدم المساواة وألا تختلف طرائق معاشهم حتى لا تختلف طرائق تفكيرهم . وهكذا تتجلى عبقرية الفيلسوف أفلاطون حينما حدد فى «القوانين» حدا أقصى للثروة . فالمجتمع الذى ينقسم إلى أغنياء ذوى غنى فاحش وفقراء ذوى فقر مدقع إنما يجمع بين الأغنياء يفكرون فى غناهم ، ويجعل الفقراء يفكرون فى فقرهم وهكذا يظل هذا المجتمع فى حالة حرب ، بصرف النظر عن كون هذه الحرب سافرة أم خفية . ولن يفكر هذا المجتمع فى الصالح العام ، لأن هناك طبقة تحرم طبقة أخرى من نصيبها . ولن يكون هذا المجتمع جرا لأن قيوده الداخلية ستشعره بعدم الأمان وهو من أجل هذا مجتمع مربع مخيف ، مجتمع يفتقر إلى الجو المنطقى . وإذا ظهر إنسان بتجربة جديدة قيل إن هذه التجربة ستجر المجتمع إلى الهاوية وهكذا يتعرض للتبحدى الذى لا

يتجاسر على الصمود أمامه • ولقد أثبت لنا التاريخ أن مثل هذه المجتمعات مآلها الى الانهيار • ذلك لأن الناس لا يتقدمون الا اذا كانوا على استعداد لدفع ثمن التقدم •

وأرى لزاما على أن أوضح روح المساواة التي تضمن الحرية في المجتمع • ان المساواة لا تعنى التماثل والتطابق ، ومن قال هذا فانما يطلب أناسا مختلفين أن يرتدوا زيا واحدا ، أو يأكلوا طعاما واحدا مع اختلاف مشاربهم وأذواقهم • ان المساواة في نظري ، هي ان نسد «احتياجات» الجميع المتساوية ، وأن نسدها على قدم المساواة • ونظرا لأن الملكية الخاصة وامتلاك وسائل الانتاج هي التي تعرقل روح المساواة في عصرنا ، فإن الحرية التي تظللها المساواة وقف على الملكية العامة ، والسيطرة على وسائل الانتاج •

ان ضياع الصالح العام يولد الكراهية ، ويولد الطغيان • وهذا بدوره يقضى على الديمقراطية والحرية • ولقد دلت تجاربنا على أن نظام الانتاج الحالي أدى الى هذه النتيجة المحزنة • فنحن لم نعد نستطيع أن نضع خططا تحقق الوفرة نظرا لان حب التملك هو الغريزة السائدة •

ان الملكية الخاصة معناها تمتع البعض بالامتيازات ، سواء كانت هذه الملكية في ميدان المصارف أو النقل أو الفحم او

البترول أو القوى الكهربائية • والامتيازات معناها ان المجتمع
يضحي بحاجاته من أجل مطالب القلة •

ولقد قال جون تيلور : نستطيع أن نحكم الجنس البشرى
بأحد شيئين : المال، أو السلاح •

ونحن قد قاومنا الفوضى التى أشاعها السادة الاقطاعيون
فى الماضى • وعلينا الآن أن نقاوم الفوضى التى يشيعها صاحب
المصرف او المنجم ، أو حقل البترول أو مصنع الصلب • فهذا
الرجل يسيطر على الرجال لأن السلطان الاقتصادى فى يده ،
ورهن اشارته • أضف الى هذا أن مصالحه منفصلة عن مصالح
المجتمع ، وهو لهذا سيخضع سلطان الدولة لأغراضه وأهدافه •
والواقع أن السلطان الاقتصادى هو الذى يضع الشكل الحقيقى
للدولة • لقد انتهى عهد الارستقراطية الاقطاعية ، غير أن عهد
الارستقراطية الاقتصادية قد حل محله • كانت الأرض مصدر
السلطان ، والآن أصبحت حيازة وسائل الانتاج مصدر هذا
السلطان • وتميز العهدان بخضوع التشريع الاجتماعى
لامتيازات الطبقة الحاكمة • وهكذا يضطر القانون الى الخضوع
للقیود التى ترضى هذه المصالح • ولقد دل التاريخ على أن هذه
الأوضاع لا تختفى الا اذا انكشف العداء بين امتيازات القلة
ورفاهية الكثرة الغالبة • والواقع أن الملكية الخاصة معناها

أن التوزيع لا يخضع لمبدأ الجهد المبذول أو مبدأ الحاجة وانما يخضع لقوانين مجحفة •

واليوم ، يتضح التناقض بين القوانين المجحفة والانتاج • لقد رأت الجماهير ان سنوات الحرب قضت على التعطل ، وأنها قيدت بواعث الربح الى حد ما ، وانها جعلت الحكومة تجند المواهب العلمية وتنظمها • رأت الجماهير هذا ، ولذا تطالب اليوم بأن نطبق بعض تجارب الحرب في أيام السلم • وان لم نفعل هذا شاع البؤس وفشا •

علينا اذن أن نعيد صياغة أسسنا والا تعرضنا لأزمة جديدة • ولنفكر في النهم التي يستطيع العامل البريطاني توجيهها ضد الطبقة الحاكمة • لقد خرجت هذه الطبقة - بعد انتصارات ١٩١٨ - خرجت وهي تتمتع بالهيبة والسلطان • غير أنها رفضت أى تغيير جوهرى في النظام الاقتصادى ، أضف الى هذا أنها حبذت نظام «الحماية» والنظام الاستعماري المغلق • وهي لم تفكر في الشعب الا حين وقفت على اعتاب الكارثة ، كارثة الحرب • وعندما اندلعت ليران الحرب عمدت هذه السلطة الى الاحتفاظ بسلطانها • وتكلمت ساعتها على «المساواة» ولكن في ميدان التضحية ! غير أن الفقراء هم الذين تحملوا العبء كله ، وهم الذين عانوا من نقص الطعام وتعرضوا ليران الهجوم ولم يذوقوا طعم النوم في الخنادق •

هذه هي الاتهامات التي وجهها عمال بريطانيا الى الطبقة الحاكمة . غير أنني لا اعنى بهذا أن العمال بأكملهم قاموا في وجه الطبقة الحاكمة . وانما تقصد تلك الفئة التي تتمتع بوعي سياسي . هذه الفئة لا تعدو أن تكون أقلية . أما الباقي فلا يفكرون في شئون مجتمعهم ، وانما يفكرون في شئونهم الخاصة . والأقلية — ذات الوعي السياسي — لا تستطيع تغيير الأوضاع إلا اذا ساعدتهم ظروف معينة على كسب الرأي العام الى جانبهم .

وما زالت أمامنا فرصة الاصلاح ، والزعماء يعترفون بأن التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف هما العمادان اللذان يرتكزان عليهما أى عالم منظم . ولقد سبق أن قلت ان الطبقة العاملة لمست مدى الفشل الذي منيت به الطبقة الحاكمة في ميدان الاصلاح ، غير أن هذا الشعور ليس وفقا على العمال وحدهم ، لقد امتد فتسرب الى جميع طبقات المجتمع من أجل هذا تحدث المستر بريستلى عن «الرأى العام» ، وطالب باشاعة الديمقراطية وبسط رقعتها ، وكان أن وجد استجابة بين صفوف الطبقات المختلفة . وعلينا أيضا ألا تنسى جهود النقابات العمالية في هذا الميدان . أما العلماء فقد اكتشفوا عبث البقاء في البروج العاجية، وبدأوا يربطون بين مكتشفاتهم العلمية وحاجات المجتمع . وأريد أن أشير — بكل أسف — الى الوضع الاقتصادى فى

الولايات المتحدة • ان الولايات المتحدة ستصبح أكبر دولة اقتصادية في العالم ، ولكن يحتمل أن يكون تفوذها رجعيا لا تقدما • فمعظم رجال الأعمال الأمريكيين يكرهون مشروع روزفلت ، وهم يقولون ان الاصلاح الاجتماعى يتنافى وخطط الانعاش الاقتصادى • ولا يستبعد أبدا أن يتولى رئاسة الجمهورية - فى الولايات المتحدة - رجال يمثلون المصالح الاقتصادية الضخمة •

- ٥ -

يتضح من هذا كله أن علينا أن نؤمن بفكرة المجتمع العادل • ونحن لن تقدر على بناء هذا المجتمع إلا اذا تعاون معنا أصحاب الامتيازات • ولا أستطيع التكهن بحدوث هذا التعاون • وأعترف - بصراحة - أن هذا النوع من التعاون ظاهرة نادرة جدا فى التاريخ • والواقع أن تشريعات حكومة تشرشل لم تحسم مشاكل العلاقات الانتاجية فى مجتمعنا • فليس فيها ما يدل على الشجاعة والجرأة • والعمال مطالبون مرة أخرى بأن يضحوا •

ان الطبقة الحاكمة في بريطانيا قد اعتادت الامتيازات التي تتمتع بها ، وهي لا تظن أبدا أن هناك داعيا للتغيير والتعديل .
 ومستر تشرشل ، بالرغم من جهوده ، يفكر في الاحتفاظ بعالم قديم بدلا من التطلع الى عالم جديد . وعندما قاد أمتسه في الحرب لم يكن يفكر في الامكانيات الهائلة التي يمكن أن تسفر عنها الحرب ، وانما حارب كأرستقراطي يدافع عن شرفه لأنه قبل التحدي . لم يحارب تشرشل كرجل سياسى يرى في النصر فرصا كبيرة لبلده . وهو لم يفهم الاتجاهات الاقتصادية التي كان هتلر يمثلها ، ولم يفهم سر تحييد حزبه لسياسة «التهدئة» حتى اللحظات الأخيرة . عرف تشرشل ، في عام ١٩٣٣ ، أن هتلر يهدد بريطانيا ، غير أنه لم يعرف ما هي الفاشية الايطالية ، لانه لم يكن يتصور أن موسوليني يهدد بريطانيا أيضا . وأحب أن أقول ان تشرشل لم يفهم طبيعة الحرب العالمية لما ما كما لم يفهم بيرك طبيعة الثورة الفرنسية . وهو لهذا يفكر في شن حرب شاملة ، غير أنه لا يفكر في تطوير العلاقات الانتاجية لفترة النصر التي ستعقب هذه الحرب . وقد قال مرة : اننا نحارب دفاعا عن الديمقراطية ودفاعا عن الحرية . غير أنه ترك مشكلة الهند بلا حل . ان تشرشل يفكر بعقلية عالم قديم آخذ في التراجع والاضمحلال ، وهو لا يستطيع أن يلمس معالم عالم جديد يجاهد من أجل الظهور . واذا كان هذا شأن

المستر تشرشل فإن رجاله قد ساروا على منواله ، ومنهم اللورد هاليفاكس ، والمستر ايدن ، والسير كنجسلى وود .

وكان الحزب الكبير - الذى يمثل هؤلاء الرجال - فى طريقه الى «المجتمع الموجه» ، غير أنه نسى أن يرسم طبيعة هذا المجتمع الموجه أو الامكانيات التى يمكن أن يسفر التخطيط عنها . من أجل جمود كهذا الجمود يصر الحزب الشيوعى على المناداة بأن الثورة العنيفة لا مفر منها . والواقع أنه مالم يحدث تعديل سلمى فإن الثورة العنيفة لا مفر منها .

ولكن ، نسى الشيوعيون أن عمال بريطانيا لا يستطيعون القيام بثورة لانهم لا يملكون المال الذى يملكه البورجوازيون عندما اتصروا على الاقطاعيين الارستقراطيين . ان السلطان الاقتصادى عندنا ليس فى يد العمال ، وانما فى يد الطبقة الوسطى .

وأنا لا أنكر أبدا مدى احتياجنا الى تعديلات ضخمة فى العلاقات الانتاجية ، فهذه التعديلات هى الشرط الأساسى الذى يحقق من جديد الرفاهية الشاملة ، وبهذا نستطيع أن نصون الديمقراطية ، ولكنى لا أطلب بهذه التعديلات عن طريق اجراءات عنيفة ، وانما عن طريق الرضا .

ولقد أوضحت مدى عجز حزب المحافظين عن فهم حقيقة الأوضاع ، هذا الحزب الذى يمثل المصالح الاقتصادية

والاجتماعية في بريطانيا • ولو حل حزب العمال محل حزب المحافظين فستتاح أمامه الفرصة للتعديلات الجوهرية ، وسيقف الرأي العام بجانبه وهكذا تكمل جهوده بالنجاح • ان حزب العمال مطالب بأن يعرف جيدا ماذا يريد ، وعليه — عندما يحقق ما يريد — أن يتمسك بالشجاعة وروح التصميم • هل يستطيع حزب العمال هذا ؟

انه سؤال صعب لا يمكن الاجابة عنه بسهولة • لقد حققت الحركة العمالية في بريطانيا انتصارات ضخمة ، اذ استطاعت تكوين الجمعيات التعاونية والنقابات العمالية في أقل من قرن • كما نجحت أيضا في ميدان الحكم المحلي •

غير أن هذا كله لا يعنى أن حزب العمال البريطانى معصوم من الخطأ • فالطريق المفضى الى الزعامة داخل صفوفه هو طريق شاق طويل • والذين يتزعمونه دخلوا المرحلة الأخيرة فى أواسط عمرهم ، وهم بهذا قد فقدوا شيئا من الحيوية والمرونة • والمعروف أن الثورات الاجتماعية الضخمة تتم على أيدي حكومة شابة • أما حزب العمال فليس فيه أعضاء صغار السن ممن يدخلون مجلس العموم • فهو يعتبر دخول المجلس مكافأة للرجل الذى أمضى زمنا طويلا فى خدمة نقابة العمال •

ان على حزب العمال أن يستعيد ايمان رواده وحماسهم • وهو مطالب بأن ينشر رسالته ولا يجعلها قاصرة على دائرة

محدودة • وعليه أن يقنع رجل العلم ، والخير ، وصاحب العمل أنه (اي الحزب) يمثل مجتمعا ذا فرص لا يتيحها النظام الحالى • وهو مطالب بأن يستميل الغالبية الى فكرة الديمقراطية الموجهة •

والواقع أن نظامنا الطبقي ينطوى على أخطاء كبيرة • ونحن اليوم ندفع الثمن ، ثمن تفريطنا فى السلطة واعطائها للسادة ، والمحامين ، ورجال الأعمال • فلقد خلقوا نظاما ثنائيا فى بريطانيا، وبذا لم يكن هناك تفاهم بين الطبقات ، هذا التفاهم الذى نحتاج اليه اليوم • ولدينا نظامان للتعليم ، ولدينا جيش لا يقبل الا الارستقراطيين ، ولدينا كنائس تفتح ابوابها للمتأقين بدلا من أن تفتحها للاطهار ، ولدينا دبلوماسيون لم يسمعوا عن تسعة أعشار الشعب الذى سيقومون بينه •

الفصل السادس

الموقف الدولى

- ١ -

فى نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت تنبعث الآمال فى حل المشاكل الرئيسية التى أوجدتها سياسة القوة • وكان يبدو أن الحكم الديمقراطى قد انتصر فى كل مكان وأن تأليف عصبة الأمم يتيح جهازا يحقق نزع السلاح وتسوية المشاكل الدولية بطرق سلمية • وكان رد الفعل الذى ظهر نتيجة لقيام الحكومات العسكرية واضحا وعميقا وكان قلق الناس وخوفهم من العودة الى واجبات البناء الابداعى من أهم مميزات الموقف السياسى • بل ان الموقف بالنسبة للمراقبين المحايدىن والمنعزلين مثل المارشال سمطس كان يدل على أننا قد بلغنا ذلك العصر الذى «قوضت فيه الانسانية خيامها وشرعت فى الرحيل»

ولم تمض عشر سنوات على معاهدة فرساي حتى شوهت الحقائق الأحلام التى كانت تداعب أفكار الناس • وأعتقد أن هذا لا يرجع الى ضعف المعاهدة اذ صححت جميع الأخطاء التى تضمنتها فى عام ١٩٢٩ ولكن السبب هو أن السياسة التى

اشتركوا في المفاوضات عقدوا معاهدة خاطئة • فقد كانوا يواجهون مشاكل القرن العشرين وحلوا المشاكل التي ورثوها عن القرن التاسع عشر وكانوا يثقون في أن عصبة الأمم ستحل تلك المشاكل التي لم يتعرضوا لها هم • والواقع انهم نسوا أولا أنهم فشلوا في خلق الظروف التي تساعد عصبة الأمم على حل هذه المشاكل • ونسوا ثانيا أن تزايد عدد الدول بعد الحرب العالمية الأولى قد أوجد مجموعة من المصالح المتشابكة التي لا بد وأن تزيد من عدم التناسب الكبير بين صعوبة المشاكل التي تواجهها العصبة وبين طاقتها على حلها •

وقد كانت المشكلة الرئيسية التي كان يواجهها مؤتمر فرساي هي انهيار العلاقات الانتاجية في المجتمع الرأسمالي وما اذا كان من الممكن ادخال هذه العلاقات في اطار النظم الديمقراطية وقد ازداد انهيار هذه العلاقات بعد موقف أمريكا الذي أسفر عن عودتها الى سياسة الانعزالية • ولقد أدى عدم ترحيبها بالمهاجرين الوافدين من أوروبا واتتهاجها لسياسة رفع التعريفة الجمركية الى سد صمام الأمن في هذا العالم الذي يتطلب التكافل الاقتصادي • وبعد أن زالت النزعة العاطفية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الاولى اتضح أن المستقبل يتطلب أخذ أمرين فاما أن تتكيف العلاقات الانتاجية التي تساعد الديمقراطية على الحياة بين الدول أو أن ينشب صراع من أجل

البقاء بين جماعات الدول مما قد يؤدي الى قيام حرب عالمية
ثانية .

وكانت هذه هى المشكلة الدولية الرئيسية فى سنوات ما
بين الحربين . وهى تعبر عن الفرق الهائل بين الانتاج الضخم
والفقر المنتشر ، وبين الأمل والشعور بالفشل . وتدل جميع
الكتب التى ظهرت فى هذه السنوات لاسيما فى مجال الاقتصاد
على الفرق الشاسع بين الآمال التى كانت تراود عقول الناس
وطاقة السياسة على ارضائهم فى نطاق العلاقات الانتاجية القائمة
وكانت الدول المنتصرة متحمسة لتأكيد المزايا التى ورثتها بينما
كانت الدول المهزومة تعمل على التوصل الى سبل لرفع مستواها
وكانت معظم أنواع العلاج المقترحة غير عملية فقد كان
بعض المفكرين أمثال البروفيسور جلبرت مورى يرى أن العلاج
فى الغاء فكرة السيادة وكأن السيادة صمام يمكن التحكم فيه
بدلا من النظر الى السيادة على أنها وسيلة لحماية نظام العلاقات
الانتاجية وكان البعض الآخر مثل البروفيسور ليونيل روبنز
يقترح العودة الى نظام الحرية الاقتصادية رغم أن ترك هذا النظام
جاء نتيجة للتجربة التى مر بها العالم فى ظله .

والأمر الذى اتضح فى سنوات ما بين الحربين هو اعتماد
النظم الديمقراطية على اقتصاديات التوسع . ولما لم يكن من
الممكن تحقيق ذلك أصبح من المتعذر التغلب على التناقض

القائم بين الرأسمالية والديمقراطية وقد دفع الخوف من تكرار تجربة روسيا انصار الرأسمالية في كل مكان الى اتخاذ موقف الحذر ولم يكن من المستطاع التغلب على تقاليد النظام الديمقراطي الا حينما كانت هذه التقاليد ضعيفة واهية كما كان الحال في ايطاليا وألمانيا . ولما عجزت الفاشية بعد أن احتلت مكان الديمقراطية عن حل مشاكل الرأسمالية المتقلصة عن حل المشاكل الكبرى فانها اضطرت الى اتهاج سياسة استعمارية باعتبارها ثمنا لأمنها الداخلي . ولكن هذا كان متعذرا دون تهديد منافسيها . ولا شك أن موسوليني لم يكن من القوة بحيث يتحدى أية دولة من الدول الكبرى فانه كان يرضى نفسه بالسيطرة على الدول الصغرى وسلبها مما زاد من شراهة شعبه . ولقد أنفق هتلر الخمس سنوات الأولى من توليه السلطة في اخفائه لأهدافه الحقيقية في الوقت الذي ظهر فيه بمهادته للبشفية عدوا لذوى المصالح الرأسمالية . ولم يظهر على حقيقته الا بعد أن فكر في أن الحرب الخاطفة ستجعله يحقق هدفه بطريق مباشر .

وبمجرد قيام هتلر بالهجوم ساعدت الوسائل الفنية الحديثة على انتشار الحرب في العالم فشمّل الصراع العالمى عددا اكبر من الدول التى شملتها الحرب العالمية الأولى . ولم يكن هناك سوى أحد حلين فاما انتصار الفاشية أو هزيمتها غير أن هزيمتها

لم تكن تبعث الظروف التى تضمن سلامة الديمقراطية والحرية بل انها كانت تبعث ظروفًا تهيب السبيل لسلامتها بالتنظيم •
وليس هناك ما هو أكثر خطراً من التهوين من الصعوبات التى تقف فى سبيل هذا التنظيم • ويجب أن نهتم أولاً بتذكرنا أن الديمقراطية والحرية تنتعشان عندما تتسع النظم الاقتصادية وأن المبادئ الاقتصادية التى يتبعها الاتحاد السوفيتى وحدها هى التى تسمح بهذا التوسع فى نطاق العلاقات الانتاجية للنظام الحاضر • غير ان هزيمة الفاشية تترك العالم يواجه نفس المشاكل التى كان يواجهها فى نهاية الحرب العالمية الأولى • ولا نأمل فى حل هذه المشاكل الا بتنظيم الظروف التى تتيح تحقيق اقتصاديات التوسع •

وهذا معناه رفع المستوى الاقتصادى فى جميع انحاء العالم لاسيما فى المناطق ذات المستوى الاقتصادى المنخفض ، اذ أن سر السلام فى زيادة الطلب الفعلى على المنتجات • وبدون تحقيق ذلك لن تعود هذه الحرب بأية جدوى غير أن زيادة الطلب الفعلى تعنى تطبيق قواعد التخطيط الاقتصادى على الكثيرين ، غير أن التجربة التاريخية تثبت استحالة ذلك فى نطاق العلاقات الانتاجية الحالية • ولو لم تفعل ذلك فستأتى فترات الانتعاش والكساد متعاقبة فتبدأ الحكومة فى التدخل ولكن ذلك يدعو الى اصطدام الحكومة التقدمية بمصالح رجال الأعمال وأصحاب

الأملاك • ولا شك أن تردد الحكومة سيثير السخط بين الجماهير لأنها لم تف بما وعدت •

والواقع أن العالم أصبح يهتم بمشاكل أعمق من مسائل الحدود والتسليح والاقليات التي شغلنا بها أنفسنا في فترة ما بين الحربين • فيجب علينا أن نعرف أن هذه الأمور ما هي إلا أعراض لأسباب أبعد غورا يجب معالجتها • والواقع أن إعلان السياسة للأهداف العظيمة دون تهيئة الظروف لبلوغ هذه الأهداف لغو باطل غير أن هذه الظروف ترتبط بعلاقات الإنتاج في الفترة التالية للحرب •

اننى أرى أنه لا أهمية لتنفيذ برامج دولية لتغيير النظم طالما كانت هذه البرامج لا تؤثر على العلاقات الانتاجية بشكل يمكن من تحقيق اقتصاديات الرفاهية • ان دعاة الاتحاد الانجلوسكسونى لن يقوموا الا بتعزيز قوة الاستعمار الانجلو أمريكى لو احتفظوا بعلاقات الإنتاج كما هي والواقع أن هذا الاستعمار أهون بكثير من غيره من ألوان الاستعمار الأسباني أو الياباني أو الهتلري • ولكن هذا لا يحمى الاستعمار الانجلو أمريكى من مواجهة الأزمات التاريخية التى تقع فيها جميع أنواع الاستعمار •

والواقع أن دعاة اتحاد أوروبا أنفسهم يواجهون مشكلة لا تقل أهمية عن المشكلة الأولى : إذ لو ظلت العلاقات الانتاجية

على ما هي عليه فانهم يواجهون صعوبتين عسирتي الحل • فلو قامت هذه الوحدة الأوروبية على حرية التجارة فلن يقتصر الأمر على أن تصبح صورة مطابقة للتوزيع الحالي للقوى الاقتصادية فحسب بل انها ستهدد الأسواق الأمريكية في الشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية مما يقلل الانتاج في الولايات المتحدة - الأمر الذي يعوق جهودها في سبيل رفع مستوى المواطنين • ومن شأن قيام اتحاد أوروبا على أساس العلاقات الانتاجية الحالية أن يثير مشكلة حادة بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية في الولايات المتحدة بسبب حرية انتقال رأس المال داخل المنطقة لخفض أجور العمال • والواقع أن عدم وجود مستويات ثابتة لأجور العمال يثير مشاكل غسيرة • وحتى لو فرضنا قيام الاتحاد الأوربي مع بقاء العلاقات الانتاجية الحالية فسوف يغلب عليه الطابع الرجعي ولن يكون تقدما •

يجب علينا أن نفهم أنه بتطبيق نظام العقوبات ضد الدول التي تستخدم الحرب وسيلة لتنفيذ سياستها فائنا نخلق ظروفًا اما أن تعتبر صورة مكررة للوضع الراهن في أية لحظة أو تضطر الى إلغاء سيادة الدولة • ولكن ما من دولة على استعداد للتخلي عن سيادتها إذ أن هذا معناه تحديد قوة الدول الكبرى • ويعتبر التنازل عن السيادة تنازل الحكومة عن قدرتها على تعزيز العلاقات الانتاجية القائمة في المجتمع •

- ٢ -

اتنى أعتقد أن هذه النقطة تعتبر أصل المشكلة الدولية .
فلولم نفهم أن الطابع السياسى لأية دولة هو نتيجة للتجربة التى
ترسم فى النظام الذى تسير فى نطاقه العلاقات الانتاجية ، وأن
شكل الدولة دائما ما يعبر عن دافع المصالح الذى تنطوى عليه
هذه العلاقات فلن نستطيع ان نفهم الأسئلة التى يجب أن نجيب
عنها . فانجلترا دولة ديمقراطية رأسمالية لأن هذا هو الشكل
الذى كان يلائم طريقة تطور علاقاتها الانتاجية فى الثلاثة قرون
الأخيرة منذ بداية عهد أسرة ستوارت . والحقيقة أن الوحدة التى
تمثلها الديمقراطية الرأسمالية فى بريطانيا قد نجحت لأن تجميع
الطبقة الحاكمة لرأس المال فى عصر التوسع مكنها من ارضاء
آمال العمال وأمانهم . والمشكلة التى تواجهها بريطانيا الآن
تتلخص فى كيفية المضى فى ارضاء هذه الطبقات العاملة داخل
اطار الديمقراطية الرأسمالية على الرغم من ازدياد الآمال
واقتراب انتهاء فترة التوسع فى نطاق العلاقات الانتاجية القائمة
حاليا .

أما فى ألمانيا فلم تقم الطبقة المتوسطة بأية ثورة تقوم عليها
الديمقراطية الرأسمالية . وعندما قامت الثورة فى عام ١٩١٨ بعد
هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى كانت جمهورية فايمار

ضعيفة ويرجع ذلك الى تعارض العلاقات الانتاجية مع القوى الانتاجية وكانت الفترة التي يمكن أن يتسع فيها نطاق الديمقراطية الرأسمالية قد انتهت • ولم يكن في مستطاع الطبقة الحاكمة في ألمانيا أن تتنازل عن أية امتيازات تتمتع بها لارضاء العمال دون تعرضها للخطر •

أما بالنسبة للتجربة الأمريكية فيبدو أن وفرة موارد الثروة فيها قد حمتها من المآسى التي مرت بها أوروبا نتيجة للاحقاد والمنازعات الفاشية بين الطبقات المختلفة • فقد ولدت الولايات المتحدة دون أن ترث تركة الاقطاع ودون أن تمر بالتعصب ضد المساواة الاجتماعية تلك المساواة التي تعتبر من ألوان علاج الحياة الانجليزية •

وتواجه الولايات المتحدة نفس المشاكل الرأسمالية التي تواجهها بريطانيا لأنها هي أيضا ديمقراطية رأسمالية على الرغم من أن لها مجالا أكبر في حل المشاكل • ولقد تنبأ توكفيل منذ قرن مضى بتسخض تركيز القوة الاقتصادية في أيدي القليل من الأفراد عن النظام الاقطاعي الصناعي الذي يتنافى مع المبادئ الديمقراطية • وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصل بعد الى مرحلة الاقطاع الصناعي فإن الموقف على الأقل يهدد باقترابها من هذه المرحلة • وكثيرا ما تتدخل الحكومة غير أن الطبقة المتمتعة بالامتيازات تكره ذلك التدخل وتقاومه بشدة • وترى

الديمقراطية هناك تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية السائدة في القرن التاسع عشر . وفي الوقت الذي يزيد فيه الاتساع في أمريكا ولا يزيد الاستهلاك الداخلي فإنها تسعى إلى السيطرة على الأسواق الأجنبية لارضاء باعث الربح عندها وهو الباعث على الانتاج الرأسمالي وهذا ما يدفعها إلى الاستعمار . غير أن هذا الاتجاه يجعلها لا تتنازل عن سيادتها ، إذ أن تقييد سيادتها يجعلها عاجزة عن تنمية النظام الاستعماري . لذلك عليها أن تختار بين الرأسمالية والديمقراطية فإن اختارت الأولى فإنها ستدفع ألمانيا في عهد هتلر إلى القيام بحرب عدوانية ولا شك أن هذا يعيد السيادة إلى أمريكا لأن اعلان الحرب هو أقوى تعبير عن السيادة .

اننى أدلل على أن سيادة الدول الكبرى ضرورية لحماية مصالحها الاقتصادية وأرى أن منطق الرأسمالية يمكنها في مرحلة التوسع من الاندماج مع الديمقراطية السياسية لأنها بذلك تتمتع بالقوة اللازمة لارضاء طلب جماهير الشعب . وأدلل أيضا على أن الديمقراطية الرأسمالية لا بد بـ لكى تستمر — من أن تصبح استعمارية وأن هذا يؤدي إلى التوتر الدولي والنزاع وأن منطق علاقاتها الانتاجية يتطلب الاحتفاظ بالسيادة .

وينطبق هذا التحليل على تاريخ روسيا الحديث فقد كان التأخر الإقتصادي واضحا جليا في عهد القيصرية الفاسد وكان من

المستحيل خلق ظروف التقدم الاقتصادي دون القضاء على هذا الحكم . وعندما تحطمت القيصرية بفعل الفساد وسوء الإدارة كانت الطبقة البرجوازية صغيرة العدد وقليلة الخبرة لدرجة العجز عن إقامة ديمقراطية رأسمالية . وقد تبين لينين بما أوتى من عبقرية الامكانيات الهائلة التي يمكن أن تتاح بضم البروليتاريا من الفلاحين وسكان المدن ضد تردد حكومة كيرنسكى التي كانت تتولى الحكم في ذلك الوقت فاقام حكومة اشتراكية اخذت بمبدأ الانتاج التخطيطى لمواجهة الحاجات الاستهلاكية . ونظرا لمصادر الثروة الهائلة التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتى ولعدم وجود أية حقوق في الانتاج للطبقة المتمتعة بالامتيازات تقوم على الباعث لتحقيق الربح لم يكن هناك أى تناقض بين العلاقات الانتاجية والقوى الانتاجية . ان روسيا لن تواجه في المستقبل تلك الفترة التي يؤدي فيها العداء بين الرأسمالية والديمقراطية والى قيام الفاشية التي تندفع الى الغزو والفتح كما حدث في ألمانيا وهي تتمتع بالفرص التي كانت قائمة في عصر التوسع الأمريكى دون وجود المتناقضات التي أدت الى انتهاء هذا العصر .

هذا هو السبب الذى من أجله لا يريد الاتحاد السوفيتى السيادة بالمعنى الذى تفهمه بريطانيا او ألمانيا او الولايات المتحدة أو اليابان اذ أن القوة في كل من هذه البلاد في أيدي طبقة

نسيطر على الحكومة لحماية امتيازاتها ولا يمكن أن تتنازل عن سيادتها دون تعريض هذه الامتيازات للخطر . وتتعرض للمقاومة كل محاولة لتغيير هذا النظام كما أن الغرض من القانون هو منع هذا التغيير . وهذه هي الحقيقة الأساسية التي يجب أن نواجهها عندما نفحص التبريرات الكثيرة التي تقنع بها الطبقة الحاكمة نفسها والذين تحكمهم بأن ما تعتقد أنه ضمان لامتيازاتها إنما هو جزء من نظام الطبيعة الدائم . والواقع أن كل عنصر من عناصر السياسة الخارجية في الديمقراطيات الرأسمالية يمس مصلحة ذاتية معينة فقد يكون في تغيير التعريف الجمركية الحكم بالحياة أو الموت على مصلحة ذاتية وإن كانت هذه المصلحة الذاتية قوية فإنها ستعبيء كل قواها للحيلولة دون القيام بأي تغيير حتى وإن كان هذا التغيير يفيد المصلحة العامة .

ومجمل القول فإن السيادة تعتبر وسيلة يستخدمها أصحاب المصالح الخاصة لشن الحرب وعن طريق استخدام سلطة الدولة يثيرون الشعور القومي لتعزيز نفوذهم في الخارج . والواقع أنه ليس هناك مصالح خاصة في الاتحاد السوفيتي كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي . ولكنني أعتقد أن هناك عنصر عديم المساواة في المكافأة غير أن هذا العنصر لا يتوقف في تلك العلاقات الإنتاجية . كما أن طبيعة النظام الروسي تقضي على كل مدافع للعدوان إلا إذا كان يقوم على أساس توفير الأمن

الخارجى - اما فى المجتمع الرأسمالى الذى بلغ مرحلة الانكماش فلا بد من أن تنطوى كل مصلحة ذاتية على العدوان لو كانت تعمل على المحافظة على كيانها • والحقيقة أن تنفيذ السيادة يؤدى الى العدوان •

والواقع أن الاستاذ جلبرت مورى كان صائبا فى قوله ان السيادة هى الخطأ الذى سيطر على القرن التاسع عشر ولكن لا يمكن أن نمحو هذا الخطأ بالغائه لأنه يتغلغل فى صميم المجتمع الرأسمالى بحيث أصبح الغاؤه يتطلب الثورة على تلك العلاقات الانتاجية التى يعتمد عليها البنيان السياسى للمجتمع • ويستطيع الناس أن يحلوا مشاكلهم بالمناقشة والمواقفة عندما يشعرون بأن مصالحهم متساوية فى أى قرار يتخذ أو عندما يثقون فى مدى الفائدة التى تتحقق من هذا القرار • ولكنهم لا يستطيعون أن يحلوا مشاكلهم لو كان الحل يتوقف على القوة المادية التى يتمتع بها الأطراف • لان السيادة تسعى لتحقيق حل من هذا النوع ، فلها الحق فى فرض شروطها بالقوة ، اذا لم يكن من الممكن تنفيذها بالاتفاق • وهى التهديد باستخدام العنف عندما لا يثبت جدوى المناقشة والاعتقاد بان استخدام العنف يضمن تحقيق الأهداف المرغوبة •

ولا داعى للقول بأن الشعوب المتمدنية لا تسمح لحكوماتها بانتهاج هذه السبيل غير أن الكثير من فترات التاريخ تسجل

مثل هذا السلوك • ويشهد بذلك تاريخ استعمار أفريقية منذ بدايته حتى اليوم وتاريخ معاملة أوربا لآسيا كما ان دبلوماسية «الدولار» في أمريكا الجنوبية تظهر نفس المميزات • والواقع أن الديمقراطية الرأسمالية تضطر — عند مواجهتها للمشاكل الاقتصادية — الى انتهاج سياسة القوة في الخارج بناء على شرطين فلا بد أولا من أن تتمتع بالقوة اللازمة لذلك ولا بد ثانيا من أن تلعب دورها بمهارة بحيث لا تثير سخط النقاد في الداخل • وبتوفر هذين الشرطين سيتوفر للمصالح الخاصة جميع المؤثرات العاطفية التي يثيرها الشعور القومي مما يتيح لها تنفيذ سيادتها • والقليل هم الذين يشكون في أن الحرب التي نشبت في جنوب أفريقية كانت لصالح فئة من المغامرين من رجال المال في عام ١٩٠٩ • ولكن حتى في ذلك الوقت كان الاشتراكيون أمثال سيدنى ويب ورنارد شو يرون أن الحق لا بد أن يكون في صف الجيوش القوية • وغاب عن اذهانهم أن الاستعمار يقوم على مبادئ أعمق من ذلك •

- ٣ -

لذلك يثير تنظيم السلام اماننا مشكلات تؤكد أهمية الجانب الاقتصادي • ويتوقف السلام على إعادة ظروف التوسع

الاقتصادي • ولا يمكن أن يتحقق هذا التوسع في نطاق العلاقات الانتاجية الحالية لأن هذه العلاقات تحول دون رفع كمية الطلب الفعلي لمواجهة مطالب البنيان الرأسمالي • وتشبهاً بالازمات الاقتصادية دائماً نتيجة للصراع الذي لا ينتهي ابداً في المجتمع الرأسمالي بين القوى الانتاجية والقوى الاستهلاكية • ولا يتسبب ذلك في قيام مآسى الدورات التجارية فحسب بل انه يؤدي بطول المدة الى قيام ثورة محلية وحرب خارجية • ولو سلمنا أن الدخل الفردي موزع توزيعاً غير عادل وأن مصادر الثروة الانتاجية غير متساوية في توزيعها بين الدول المتنافسة في السوق العالمي فلا مفر لكل نظام انتاجي رأسمالي من المرور بمرحلة الصراع بين القوى الانتاجية والاستهلاكية لأن نقص عنصر الرفاهية في الدولة يؤدي الى الحرب والثورة • وربما يتضح لنا ذلك أكثر بانقياس النظرية القديمة التي كانت تقول بوجود سعر متبادل لعرض رأس المال • وحتى ان كان من الصحيح أنه لم تحتل أية نظرية اقتصادية بديلة مكانة النظرية السابقة في قلوب الاقتصاديين فانه من المؤكد على الأقل أنه لا يمكن بناء مجتمع دولي مستقر داخل الاطوار التاريخية للرأسمالية •

وعلى أي حال لعله من الجدير أن نعرف أننا لم نتمتع بالعمالة الا مرتين وكانت هاتان المراتان خلال الحريين العالميتين •

وكانت كل فترة يصاحبها التخطيط الانتاجي بحيث أصبحت جميع موارد الثروة متاحة لدرجة أننا تخطينا جميع مزايم المصلحة الذاتية وكان ذلك من أجل تحقيق النصر • ولا شك أن أفراد الشعب كانوا في صحة جيدة في خلال هاتين الفترتين إذ أن مستوى التغذية كان مرتفعاً كما ازداد عدد الأشخاص العاملين عما كان الحال في فترة السلم • ولو افترضنا عدم العودة الى نظام الحرية الاقتصادية بعد الحرب العالمية وأن هذا التخطيط سيستمر في فترة السلم فإن مسألة السلام ستتقرر بالرد على السؤال التالي : هل سنضع التخطيط للاكثرية أو للأقلية ؟

إن مستقبل التنظيم الدولي يقوم على الاجابة عن السؤال السابق ، إذ أن السلام العالمي يعنى توسيع نطاق توزيع الطلب الاقتصادي في كل مكان • وطالما ظل العامل في الهند والصين وفي مناجم الكبريت بصقلية والفلاح المصري على هذا المستوى من الفقر ، وطالما ظل التوسع في الانتاج يهدد ملاك وسائل الانتاج ومنظميها فلن يكون السلام سوى فترة مؤقتة نستعد فيها للحرب جديدة، إن الرأسمالية التي تأخذ في الانكماش لابد من أن تكون استعمارية وعسكرية بطبيعتها وذلك لأنها تندفع نحو الاحتكار ثم الى التقييد • ويصدق هذا الكلام حتى وإن كانت منظمات العمال تستفيد من جزء من الأرباح التي تتحقق نتيجة لسياسة

التقييد ولكن لا يمكن أن تدوم مثل هذه القوة لأن كل دولة تصبح استعمارية أو عسكرية لابد من أن تواجه حاجيات تدفعها الى الفاشية التي تقوم أولا وقبل كل شيء بسحق المنظمات العمالية التي تعمل على الحصول على بعض الامتيازات من سادتها .

وهكذا تصبح مسألة توسع الطلب الفعلى المسألة الرئيسية التي نجابهها أى أن هذا التخطيط له جانبان لا يمكن فصل أى من الجانبين عن الجانب الآخر فهو يعنى من ناحية التغيير الداخلى فى العلاقات الانتاجية لكل مجتمع ويعنى من ناحية أخرى قيام الدول بعمل مشترك لتطوير الطلب الفعلى فى المناطق المتأخرة من العالم . ونحن نهتم فى هذا المجال بالمظهر الثانى ولكن يجب أن نلاحظ أن الطريق لاجداث مثل هذا التطور الدولى يتوقف على قدرة الدول على تحقيقه بطريقة تجعلها تتجنب الاستغلال الاستعمارى . وان كان هذا التطور الدولى الأساس الذى جعل الدول الأغنى تفرض نفسها على الدول الفقيرة فقد تبدأ مرحلة يستنكر فيها حق المرابى مما يبعث شعورا سيئا قد يؤدى الى قيام الصراع . ويجب علينا ألا تنسى تاريخ القروض الأجنبية التى حصلت عليها روسيا والغضب الذى اثاره رفض البلشفيك الاعتراف بهذه القروض . ويجب ألا تنسى أيضا أنه لو حاول مجتمع مثل الاتحاد السوفيتى استغلال موارد الثروة

لديه على حساب الاستهلاك الحالى فانه سيتكبد ثمنا باهظا يدفعه الجيل الحاضر للجيل الذى يليه . وكانت الحكومة السوفيتية قادرة على دفع هذا الثمن ولكن لم يكن أحد يستطيع أن يقيس البؤس الذى قاست منه فى سبيل ذلك .

لذلك لابد أن يكون لأى تنظيم دولى اختصاصات اقتصادية فلا بد من تحديد كميات المواد الخام اللازمة ووضع أسعار ثابتة مستقرة للسلع الأولية وتخطيط وسائل النقل والتحكم فى التعريفات الجمركية والهجرة وتخصيص القروض الدولية لخدمة أغراض معينة دون الأخرى وإنشاء جمعية من الاختصاصيين يمكن أن تستفيد منها المناطق المتأخرة أو يمكن الانتفاع بها فى الازمات الخاصة ويجب ألا يسيطر رجال الأعمال على هذه الاختصاصات بل تكون للصالح العام .

هذه هى الفكرة التى يجب تطبيقها لتحقيق اقتصاديات التوسع فيما بعد الحرب العالمية الثانية . فيجب أن ننظر الى هذا الاستثمار بما هو فى صالح السلام الذى لا يمكن أن توجد الحرية بدونه . ولا داعى لتأكيد أهمية التصنيع السريع فى الهند والصين وما يسفر عنه ذلك من زيادة القوة الشرائية . والواقع أنه كما أنه من صالح المصرف نجاح عملائه كذلك من صالح الدولة أن تنجح الدول الأخرى فى معاملاتها ولكن علينا أن نتذكر أن تبادل المصلحة لا ينطبق على العالم الا فى وجود

التوسع الاقتصادى • اذ أنه بمجرد أن تكيف طبقا لندرة المواد الانتاجية عن طريق الانكماش تسعى كل دولة الى الحصول على اقصى ما يمكنها الحصول عليه لنفسها من عوامل الرفاهية • وأفضل مثال على ذلك نظام المقايضة الألمانى الذى أخذ به شاخت بعد تولى هتلر السلطة • فقد كان هذا النظام يعمل على تركيز اعتماد اقتصاديات شرق أوروبا على اقتصاديات ألمانيا بحيث لا تستطيع أية دولة أخرى أن تنفذ الى أسواق هذا الجزء من العالم • ولقد أدى التوغل الاقتصادى الى السيطرة السياسية • ولكى تضمن ألمانيا أسواقها كان عليها أن تسيطر على هذه المنطقة وأن تعمل على ألا تتدخل أشكال التطور الاقتصادى فيها مع طبيعة القوى الانتاجية فى ألمانيا • والحقيقة أنه كان لابد من الاحتفاظ بجنوب شرق أوروبا كمصدر للمواد الخام التى تحتاج اليها ألمانيا وهذا معناه تكيف الامكانيات الصناعية فيها بما يفى بحاجات ألمانيا •

ان المشكلة السابقة لا يمكن أن توجد فى ظل اقتصاديات التوسع • اذ أن الاستثمارات البريطانية مهدت السبيل لتطور خطوط السكك الحديدية الأمريكية غير أن ذلك لم يسفر عن اخضاع الامكانيات الاقتصادية الأمريكية لمصالح بريطانيا • فعندما تقوم العلاقات الاقتصادية بين الشعوب على أساس المساواة يكون ذلك فى صالح تبادل السلع والخدمات بينهما

بالمساواة • فبدون المساواة يقع الشعب الضعيف فريسة للسيطرة والتحكم كما يحدث في أفريقية التي يسيطر فيها الرجل الأبيض على المواطن الأفريقى • وبدون هذه المساواة لا يمكن أن يهرب الشعب الضعيف من السيطرة عليه الا بتحدى الشعب الأقوى كما هو الحال في كينيا حيث لا يجد المواطن المحلى هناك سبيلا الا تحدى مصالح أصحاب الامتيازات من المستعمرين البيض •

- ٤ -

ويجب ألا تنسى مدى الخطر الذى يترتب على أن نعزو لعادات ألمانيا النازية في الحرب تكوين الطبيعة البشرية في ألمانيا عامة اذ يشترك بعض المتعلمين والساسة في التدليل على أن العقلية الألمانية والشخصية الألمانية تنفردان بطابع مختلف عن عقليات وشخصيات جميع الشعوب الأخرى وأنه لذلك لا بد من معاملة هذا الشعب بطريقة مختلفة عن أى شعب آخر بعد انتهاء الحرب • ولقد تعرضت الأخطاء التي يقع فيها الألمانى لعدة تفسيرات فكان البعض يعلل نزعة الشر بالرجوع بتاريخ المانيا المكتوب الى الورااء فيعزونها الى سياسة «الدم والجديد» التي نادى بها بسمارك بينما كان البعض الآخر يذهب الى أبعد من ذلك • والواقع أن نقطة الضعف في هذه التفسيرات هي عجز

الذين يعرضون هذه القضية عن أن يتبينوا أنهم كانوا يعرضون الوجه الآخر لمزاعم النازية بالتفوق العنصرى - تلك المزاعم التى أعطت للألمان حقوقا لم يكن ليزعمها أحد .

ولكن من الواضح أننا لا نعى فى أى تحليل جدى للموقف بطبيعة الألمان بصفة عامة بل بسلوك أفراد معينين من الألمان . ولا جدال فى أن هذا السلوك كان وحشيا وبربريا بشكل لم يحدث فى التاريخ الحديث وسيذكر التاريخ الشرور التى حدثت فى سنوات الحرب كما يذكر مذابح ألفا وواقعة مجدبورج وتتجلى وحشية المانيا النازية فى معاملتها لمعارضيه الألمان

فيما بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٩ . وفيما بعد اعلان الحرب اتسع نطاق وحشيتها فشملت معارضيه فى الخارج . ولم يتبين هذه الوحشية حتى قيام الحرب سوى عدد قليل من الساسة - باستثناء الرئيس روزفلت وتشرشل وستالين . ولم يقتصر الأمر على ذلك اذ أن الكثيرين من انصار الصداقة بين بريطانيا وألمانيا النازية كانوا على استعداد لمهاجمة تشرشل بإثارة الحرب عندما لفت الأنظار الى الأشياء التى تتطوى عليها سياسة هتلر . وكان المتحمسون لعقد أواصر الصداقة مع ألمانيا هم نفس الأشخاص الذين كانوا متحمسين فى مهاجماتهم لأعمال القسوة التى أقدمت عليها الحكومة السوفييتية والتى لم يترددوا فى عزوها لتأخر مدنية روسيا .

الواقع أن المنهج الذى يساعدنا على كشف أية مشكلة خطيرة دون شك هو المنهج التاريخى . فحادثة ليديسكى لا تقل قسوة ووحشية فى ظل الزعامة النازية عن حادثة «أمريتسار» فى تعبيرها عن قسوة ألحكم البريطانى فى الهند فى ظل قيادة الجنرال واير . بل ان تعذيب الأمريكين للسود فى الولايات الجنوبية يعبر عن مظهر هام من مظاهر السلوك الأمريكى ازاء الموقف السائد هناك . وينطبق نفس الكلام أيضا على البرتغاليين فى انجولا والبلجيكيين فى الكونغو والفرنسيين الذين عذبوا أنصار حكم الكومون فى عهد تيير فى عام ١٨٧١ . ان الطبيعة البشرية هى وليدة البيئة التاريخية التى توجد فيها . فهى تكيف نفسها طبقا لتلك البيئة ولا يمكن أن يتم تغيير تعبيرها فى السلوك الا بتغيير البيئة التى تكيف نفسها طبقا لها .

اتنا لن نستفيد من وراء تفكيرنا فى المشكلة الدولية فيما بعد الحرب العالمية على أساس رسم «طابع قومى» ثابت لألمانيا يتسم بالعدوان الشديد والغرور والطاعة العمياء للأوامر المفروضة . والواقع أن هذه الصفات لا تميز الالمانى وهى لا تختلف فى سطحيتها عن صفة الترفع فى الرجل الانجليزى وحب المغامرة فى الأمريكى أو الصراحة فى الفرنسى . وكل انسان يعلم أن الانجليز قبل قيام الحروب الأهلية فى القرن السابع عشر كانوا شعبا موسيقيا وأن تأثير المذهب التطهرى فى ازالة

هذه الصفة كان عميقا . وكل فرد يعلم أيضا كيف اختلف حكم الفرنسيين على الطابع القومي الانجليزى بعد الغاء « منشور نانت » . ولا يمكن أن يصف الانجليزى الشعب الفرنسى اليوم بالطسوح العدوانى . ولكن لم تمض ٧٠ عاما على تساؤل المؤرخ ستوبز عن أسباب حب الانجليز والألمان للسلام على مر التاريخ وعن اجابته عن هذا السؤال بأن ذلك « يرجع الى ان فرنسا تظهر اليوم بنفس المظهر الذى كان يبدو عليها منذ ١٠٠٠ عام وهو العدوان والغش والخداع »

اننى لا أعنى بذلك طبعاً أن تصرف المانيا فى ظل السيطرة النازية لم يبعث مشاكل خطيرة فى فترة ما بعد الحرب اذ أن هذا أمر واضح . فلا شك أن عقاب هتلر وأعوانه أمر لابد منه ولا يقل أهمية عن عقاب عصاة آل كابونى فى أمريكا . ويتطلب منا نطق العدوان الواسع أن نظهر بطريقة حاسمة انه لا يمكن أن يسمح للأفراد بتنظيم وقيادة أعمال الشر دون التعرض للعقاب الصارم الذى يمنع الآخرين سواء فى المانيا أو غيرها من اتباع سبيل العدوان ثانية .

ويجب أن نذكر دائما أن أية دولة كبرى تعتبر تهديدا للسلام العالمى اذا كان لديها أطماع لا تستطيع تحقيقها الا بالحرب وكان هذا الكلام ينطبق على أسبانيا وفرنسا فى بعض الفترات كما أنه انطبق على المانيا واليابان فى الحرب العالمية الأخيرة ولكن

يجب أن نتذكر أيضا أنه قد ينطبق أيضا على الولايات المتحدة لو دفعها الطابع الذي يغلب على نظامها الاقتصادي الى الاستعمار • ولكن لا يمكن أن يدل أحد على ما ينطوي عليه ذلك من خطر انقسام الولايات المتحدة.

والواقع أنني لا أرى أية أهمية في الرأي القائل بأن النزعة العسكرية الألمانية هي نتيجة الافراط في التصنيع فيها وخاصة في مجال الصناعات الثقيلة • ففكرة الافراط في التصنيع لا تقل غموضا عن فكرة بلوغ السكان «الحد الأقصى» • فما من أحد يستطيع أن يحدد مدى افراط ألمانيا في التصنيع • وهل يعنى بذلك الإشارة الى بيان اقتصادياتها الداخلى ؟ وان كان الأمر كذلك فكيف يمكننا أن نحدد متى تعدى التصنيع الحد المعقول؟ الى غير ذلك من الأسئلة التي تحمل الاجابة عنها اعطاء طابع ثابت للاقتصاد الألماني وعلى افتراض وجود عالم تخطيطي • الواقع أنه من الخطأ وصم الشعب الألماني بالعدوان او الغرور لأن الكثيرين من المهاجرين الألمان الى الولايات المتحدة وبريطانيا قد ساهموا في سبيل رفع مستوى المعيشة والنهوض ببعض الصناعات الهامة • وقد استفادت بريطانيا في فترة توسعها في سبيل السلام بالكثير من الصفات التي كان يتمتع بها هؤلاء الألمان •

ويوضح لنا التحليل السابق بما لا يدعو للشك أن مشكلة

ألمانيا هي مشكلة الألمان الذين تكيف سلوكهم بمقتضى المميزات التى انفردت بها الأحوال التاريخية والاقتصادية الألمانية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر • ويعتبر بطء استعادة ألمانيا لقوتها بعد حرب الثلاثين عاما السبب الرئيسى لذلك • فقد أسفرت هذه الفترة عن تأخر نمو ألمانيا اقتصاديا بحوالى مائة عام • وعندما بدأ عهد التنوير يسهد السبيل لنهضة الطبقة الوسطى جاءت الثورة الفرنسية لتجعل نمو هذه الطبقة وارتقاءها الى مرتبة السلطة ضحية لمغامرات نابليون • ولقد صاحب ظهور القومية الألمانية تغيرات قام بها كبار العسكريين ورجال الحكومة وهكذا امتد طابع التمثيل النيابى فى القرن السابع عشر والثامن عشر الى القرن التاسع عشر وان كان فى ثوب جديد • وهكذا كان من تأثير هزائم ألمانيا فى حرب الثلاثين من ناحية وحروب نابليون من ناحية أخرى أنه تأخر التطور الصناعى فيها دون أن تصحبه التغيرات الدستورية التى صاحبت التطور الصناعى فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتى أخذ يعززها تحالف قوة الدولة المركزة فى الناحية العسكرية والطبقة البورجوازية - تلك الطبقة التى لم تكن تستند الى تأييد الطبقة العاملة ولم يكن لها تجربة مستقلة فى ممارسة سلطة الدولة • ولقد أصبحت ألمانيا فى عهد بسمارك قوة هائلة لأن زعيمها كان يعتمد على القوة العددية لتنفيذ سياسة «الدم والحديد» وعندما

اتضح في عام ١٩١٨ أن هذه سياسة جوفاء بدأت الطبقة
 البورجوازية الألمانية باعتبارها طبقة حاكمة تعمل على بناء سلطتها
 على أسس سلمية وعلى تحقيق التطور الاقتصادي السريع . ولم
 تكن طبقة البروليتاريا على استعداد لتحمل محلها . فكانت
 تستطيع أن تهدد سيادتها دون أن تتمكن من أن تحل محلهم .
 وكان من نتيجة ذلك أن عجزت الصناعة الألمانية عن الوقوف
 على قدميها وحدها فقبلت تحالف العسكريين الألمان على أنه
 السبيل الوحيد لتأكيد حقوقها وخوفا من البلشفية قبلت التعاون
 مع هتلر من أجل اخماد نداءات الطبقة العاملة . ولكن لتحقيق
 ذلك كان على رجال الصناعة أن يحطموا النظم التي وضعتها
 الطبقة العاملة في ألمانيا لحمايتهم . ولكنهم ما كانوا ليتمكنوا من
 ذلك دون توفير وسيلة ما لارضاء آمال الطبقة العاملة وأمانهم .
 ولكنهم لم يمتلكوا هذه الوسيلة نظرا للفرق الكبير بين
 العلاقات الانتاجية وقوى الانتاج في ألمانيا ولم يكن أمامهم
 الا تحقيق التفوق الاقتصادي الذي ما كان ليتاح الا بكسب
 الحرب . وكانت الهتلرية في جميع مظاهرها المتنامية الكبرى
 لهذا التحالف المنعقد بين العسكريين والتنظيم الاقتصادي
 الواسع النطاق الذي كان يتطلبه تطور قوة ألمانيا الاقتصادية .

قال ستريسمان « لا يمكن أن نخلق عددا كبيرا من الدول الجديدة ونهمل تكييفها للنظام الأوربي » . أما اليوم بعد أن أصبح السفر من لندن الى نيويورك في أقل من عشر ساعات فلا بد من تطويع حقوق الدولة الحديثة للظروف الفنية التي تسود النظام الاقتصادي الذي يشمل العالم بأسره . وفي هذه الظروف يتضح لنا شيان وهما أولا أن استقلال وحياد الدولة الصغيرة من الناحية العسكرية لا معنى لهما إذ أن القواعد التي تحمي الدول الصغرى في القانون الدولي لن يتم تطبيقها الا بناء على قرار الدولة الكبرى في أنه من صالحها احترام هذه القواعد في أى نزاع . وثانيا انه من الواضح ان ممارسة الدول الصغرى لحقوق السيادة في المجال الاقتصادي يضر القوى الانتاجية العاملة كما كان يفعل نظام الضرائب الجمركية الداخلية في فرنسا في ظل الحكم الملكي القديم . ولقد دعا ذلك بعض المفكرين الى الاعتقاد بأنه من الحكمة تأليف اتحاد تعاهدى أوربي او عدد من الاتحادات غير أتنى لا أوافق على هذا الرأى إذ أتنى أعتقد أن المشاكل التي نواجهها لا تتطلب توحيد المناطق بل انها تتطلب توحيد الاختصاصات جزئيا . وأومن بهذا الرأى للأسباب التالية وهى أولا أن جمود البنيان الفدرالى لا يمكن أن ينجح فى ادارة

دولة من أمم مختلفة بدون الاستناد الى التقاليد التاريخية القوية واعتقد ثانيا انه يجب أن تقول الكثير عن المحافظة على القوميات في نطاق الوحدة الاقتصادية التي نستطيع ان نبنيها في سلام . وثالثا أن هناك خطرا من وراء انقسام العالم الى مجموعة من الاتحادات المنفصلة الا اذا كان وجودها يتمشى مع زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية . فلو لم يتوفر هذا الشرط فقد يندفع العالم الى الحكم الفردي الذي يعتبر من مميزات هذا العصر .

والواقع أن انقسام العالم الى ١٠ و ١٢ اتحادا كبيرا مع عناية كل منها بتوفير الرخاء للمواطنين بوسائل التعريفية الجمركية أو بتقييد حرية الهجرة لن يرفع العالم عن المستوى الذي كان عليه عندما تولى هتلر السلطة .

ويبدو لي أن الطبيعة المادية لكل عامل لا بد أن تكون العنصر الهام الذي يقرر وحدة الحكومة ، فمن الحكمة ان يعطى اختصاص معين لمنطقة واختصاص آخر لمنطقة أخرى وهكذا . فلا يمكن مثلا انتظام العمل في الملاحة الجوية الا في مستوى عالمي . هذا كما أنه من الواضح أن تطوير مواصلات الطرق البرية يتطلب اشراف لجنة واحدة لتخطيط وبناء واقامة شبكة من الطرق تربط بين المدن الكبرى . كما اتى اعتقد أن توحيد انتاج الكهرباء ذي الضغط العالي في أوروبا أمر لا بد منه . هذا كما أن استقرار العملات يتطلب وضع نظام عالمي . اما محاولات

بعض الدول في سبيل تمكين المنتجين من الاستيلاء على الأسواق بخفض عملاتهم فمن أهم المشاكل التي يجب الالتفات إليها • ولا يقل عن ذلك أهمية توحيد النظم الخاصة بكمية العملات التي تستصدرها كل دولة وسعر الخصم وحجم الائتمان المصرفي وخاصة بعد انقضاء عصر معيار الذهب ولا يمكن ترك هذه المسائل لحكم حكومة واحدة صاحبة سيادة •

ولقد اخترت في كلامي أمثلة تتطلب طبيعتها وجود وحدة حكومية تشمل جميع أجزاء أوربا أو وجود نظام يشمل العالم أجمع ولا سيما فيما يتعلق بشئون العملة والملاحة الجوية • ولا شك أن هناك اختصاصات أخرى يجب أن تتولاها سلطة موحدة مثل التعليم والخدمات الطبية في المجتمعات المتقدمة واللاسلكي حيث أن هذه السلطة يجب أن تتخطى حواجز الحدود الوطنية والواقع أن وحدة الحكومة في أي من المجالات السابقة لا تحول دون اتخاذ إجراءات الإدارة اللامركزية ، إذ أنه من الممكن أن تقوم لجنة الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي بتزويد التيار لوحدات أصغر حجما • هذا كما أن البنوك المركزية في كل إقليم يمكن أن تقوم بعملها تحت إشراف هيئة موحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة • والحقيقة أن اللامركزية هي جوهر نجاح الإدارة إذ لا يمكن أن تتاح المرونة إلا عن طريقها •

في اعتقادي أن مشاكل الحكومة الدولية تقوم على مستويين

أحدهما هي القرارات التي ستقوم بتنفيذها الدولة مباشرة والآخر القرارات التي تتضمن تدخل الدولة المباشر. أما عن طريق جماعة الدول أو عن طريق أية جماعة داخل الدولة

أن المجتمع الدولي يتطلب وجود هيئة تنفيذية ولا مفر من أن تتمتع الدول الكبرى بالعضوية الدائمة ويمثل الدول الصغرى أعضاء يقع عليهم الاختيار ومن المستحسن اشتراط عدم إعادة انتخاب العضو مرتين متتاليتين حتى يتم تطبيق نظام الدورة مما يزيد الشعور بالمسئولية والاهتمام • ولا بد من تخويل الهيئة سلطة اصدار الأوامر في نطاق المبادئ العامة التي يقوم عليها المجتمع الدولي •

وعلى الهيئة الدولية أن تركز جهودها في سبيل النهوض بالمناطق المتخلفة من العالم إذ انها يجب ان تقدم المساعدات الفنية في مجالات الاقتصاد والطب والتعليم والتدريب الصناعي والادارى • أما المهمة الثانية التي توكل اليها فهي تصفية الاستعمار في كلا المجالين السياسى والاقتصادى • ونحن نعلم من تجاربنا السابقة مدى ضعف سلطة الدول الاوربية على الشرق • ونعرف ايضا أن الحكم الذاتى والسعى للاستفادة من الفرص الاقتصادية والتعليمية تتيح الفرصة للتقدم السريع • فقد فعل الروس في المناطق القطبية والقوقاز في خلال ربع قرن

من الزمن ما لم تفعله نحن في الهند في خلال احتلالنا لها لمدة مائتي عام . وما زالت مستعمرات افريقيا وجزر الهند الغربية تعتبر تحديا لنا . ويتمثل في جنوب افريقيا مبدأ سيطرة البيض على السود الذي أخذ ينتشر في المناطق الشمالية والذي لا يمكن تمييزه عن التمييز العنصري النازي ! ويجب الا نسي ان احتلال الامريكيين لقواعدهم في البحر الكاريبي جلب معه التمييز العنصري ايضا .

اتنى لا أعتقد ان الاستغلال الاستعماري سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا سيزول بسهولة طالما حقق بعض الفوائد وطالما كان في صالح دولة كبرى . ولكننى أعتقد أننا نستطيع أن نعجل من انهاءه . فلا يمكن أن تحكم أية دولة على نفسها في قضية شعب تسيطر عليه . فقد تغلب على الدولة بعض النزعات الأخلاقية التى تفرض عليها التزامات معينة فتقوم ببعض الاجراءات مثل الغاء نظام العبودية ووقف تجارة الغيد . ولكننى لا أعتقد ان رأى العام في فرنسا قد فكر في وقت من الاوقات في رفع مستوى السكان المحليين في مناطق الهند الصينية التابعة لفرنسا ، أو أنه قد ظهر أى شعور بالمسئولية في بريطانيا عن الجهود التى يجب بذلها لرفع مستوى ادارتنا الاستعمارية . وجدير بنا ان نذكر ما قالته الصحف من أن وكيل وزارة المستعمرات كان يتحدث عن التقديرات السنوية التى وضعتها

وزارته عن الموقف في صيف عام ١٩٤٠ في مجلس العموم وكان
المجلس خاو على عروشه •

- ٦ -

كان الشغل الشاغل لشعوب العالم جميعا في خلال سنوات
ما بين الحربين العالميتين هو تحقيق السلام الدائم • ولكن ليس
هناك ما يدعو الى اليأس اكثر من فشل زعماء هذه الشعوب
في هذا السلام •

ولقد عقدت مؤتمرات لنزع التسليح في أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٧ و
١٩٣٠ و ١٩٣٢ ولكن هذه الاجتماعات كشفت مبلغ ما وصلت
اليه الاشتراكية من التناقض في مرحلتها الاستعمارية في التعبير
عما تنطوي عليه دون أن تسفر عن أى اتفاق هام • وبعد أن تولى
هتلر السلطة وعلى الأخص بعد اعادته تسليح منطقة الراين في
عام ١٩٣٦ لم يكن هناك ثمة شك في ضرورة نزع السلاح في
أوروبا • غير ان استيلاء اليابان على منشوريا في عام ١٩٣٢ كان
بداية للصراع الذي نشب في المحيط الهادى • وظلت مسألة
تقرير الشكل الذي يتم عليه هذا الاجراء والقوات التي يمكن
أن تتحد في الشرق والغرب ضد الدول التي كانت تعد العدة

للعنوان • ظلت هذه المسألة معلقة حوالى عشر سنوات حتى عام ١٩٣٩ عندما نشبت الحرب العالمية الثانية •

ولقد ثبت انه لا يمكن الوصول الى أى ضمان عام ضد العدوان • ولم تكن اية دولة على استعداد للاقدام على الموافقة على مواجهة القوة بالقوة قبل أن يبدأ المعتدى ضربته الأولى الا روسيا • وكانت كل دولة تأمل فى الهرب من الآثار التسي تتعرض لها بالاعتماد على الحظ فقط • واسفر الموقف عن نتيجتين الأولى هى أن المعتدى قد سبق فى التسليح الدول التى كانت متحمسة للمحافظة على السلام بعدة سنوات وثانيا أنه لم تكن هناك خطة مشتركة للعمل ضد العدوان •

والحقيقة أنه لم تكن هناك أية خطة مشتركة حتى خريف عام ١٩٤٢ بين الدول الكبرى • وكان لابد من الاهتمام بالأمور ذات الأفضلية فى النواحي الاستراتيجية والمواد اللازمة • ولم تكن هناك قيادة عامة مشتركة ولم يكن هناك أركان حرب مشترك ولا قسم للمخابرات بل كانت كل دولة تنفذ ما ترى تنفيذه من مبادئ الدعاية والاعلان • وقد كان الطيارون والبحارة والجنود ومنظمو الانتاج الحربى يعملون فى تعاون وثيق وكانت جميع الحكومات مقيدة برفض السلام على انفراد ولقد وافقت جميعها على مجموعة من المبادئ العامة الغامضة على أنها

الهدف الذى يجب تحقيقه للنصر . ولكن لم يقم أى شىء من هذه الأشياء على استراتيجيات مشتركة ولم تقم بين الدول استشارات دائمة ولم يوحد العمل بينها .

انى أعتقد أنه لا بد من اعتماد الدولة الصغيرة على دولة أكبر منها لو كانت تريد الدفاع عن نفسها ضد أى هجوم مثل هجوم المانيا على النرويج والدنمرك فى عام ١٩٤٠ . فكما احتلت بريطانيا أيسلنده ومدغشقر ثم العراق وسوريا بعد صراع كضمان لها ، وكما اقامت بريطانيا وروسيا قواعد عسكرية لها فى ايران اثناء الحرب ، وكما اخلت بريطانيا بعض القواعد فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة كعنصر من عناصر سياسة الأمن الجماعى فيبدو أنه لا بد من استخدام النقط الحيوية فى الدول الصغرى وتطويرها بمقتضى اتفاقيات دولية لمنع اتخاذ المعتدى لهذه الدول قاعدة له . والواقع أن تنظيم الأمن الجناعى ضد أى عدوان لا يعتبر أمرا بسيطا . فاما أن ينشأ عن بلوغ احدى الدول أو تحالف من الدول قدرا من القوة يمكنها من وقف استخدام وسائل الحرب بالحرب ان اضطر الأمر - من جانب أية دولة منافسة أو تحلف منافس ، واما أن تتمكن المنظمة الدولية نيابة عن الاعضاء من تعزيز قوة جماعية تقف أمام كل معتد يجرؤ على المقامرة بتجدي سلطتها . ولا جدال فى وجاهة الحل الاول من حيث أنه ضمان سليم ضد استخدام

الحرب كوسيلة من وسائل السياسة القومية • غير أن السيطرة الأمريكية أو الانجلو أمريكية على العالم سيساء استخدامهما ولكي لا يمكن تحدى هذه السلطة لابد أن يكون للولايات المتحدة أو التحالف الانجلو أمريكى يد فى شكل الحياة الاقتصادية فى أى مجتمع آخر وهذا أشبه بالامبراطورية الرومانية التى كانت تخضع لها جميع الدول لمطالب السلام الذى لا يمكن أن تقرر هذه الدول شروطه • ويحتمل ألا يطول أمد هذا الموقف لأن روسيا مثلاً ستنظر إليه فى شك • بل إن فرض هذه السلطة فى حد ذاته سيكون دافعا لقيام محاولات للقضاء عليها • ولكي تعزز هذه السلطة من مكائتها فى وجه أى تحد ستندفع الى نفس الوان الاستغلال التى لجأت إليها دول المحور فى السنوات الأخيرة •

اننى أعتقد أن قيام الأمن الجماعى يتوقف على قدرتنا على إعادة التوسع الاقتصادى الى العالم اذ أن الرخاء العام يبعث الثقة وفى جو تسوده الثقة يصبح من الممكن تنفيذ اجراء نزع السلاح • وأرى أنه يجب علينا أولا أن ننظم أنفسنا سريعاً حتى يقوم عمل موحد بين الدول وبحيث يحرر هذا العمل قوى الانتاج فى العالم وأرى ان قيام هذا العمل أمر مستحيل لو لم نغير العلاقات الانتاجية الداخلية حتى يكون تحرير القسوى واقعياً وفعالاً •

الفصل السابع

خطر الثورة المضادة

- ١ -

يدور هذا الكتاب حول فكرة في غاية البساطة • اذ أننا لن نفهم طبيعة الحرب التي تورطنا فيها مالم نعرف بأننا نحارب قوى الثورة المضادة • ويجب أن نكيف وجهة نظرنا واستراتيجيتنا طبقاً لهذه الحقيقة الأساسية • ان سبب دخولنا الحرب هو أننا نريد أن نكون احرارا • اننا نريد أن نحول دون تكرار دناءة وحقارة أساليب الاعداء في المستقبل بمعاقبتهم أشد العقاب على قسوتهم ووحشيتهم • ونحن نريد القضاء على عبادة القوة في حد ذاتها • ولكن ، لو لم تنظم جهودنا طبقاً للحقيقة التالية - وهي أننا نحارب الثورة المضادة - فسوف نخفق في تعبئة موارد الثروة اللازمة للنصر •

اننا نحارب الثورة المضادة • ماذا ترى نعني بهذه العبارة ؟ اننا نعني أننا نحارب المعارضين لفكرة ما ، والذين يعملون على أحداث ثورة في المجتمع الذي نعيش فيه لكن يطبقوا مبادئهم وأنظمتهم على ظروف هذا العصر • وهم ليسوا بأشخاص

رجعيين ، اذ انهم لا يحبون الأنظمة القديمة • وهم ليسوا أقل منا اقتناعا بان عصر الحرية الاقتصادية قد انتهى ، أو أن ارسقراطية المولد لم يعد لها وجود ، أو أن سياسة الاكتفاء الذاتى التى جعلت جيفرسون يرسم مثله الأعلى فى الديمقراطية الزراعية قد فات أوانه • وهم ليسوا محافظين • وليست لديهم ذرة من الاحترام الذى يعرب عنه ييرك للتقاليد • ولا يعجبهم القديم لمجرد أنه قديم • وهم ، بعكس ذلك ، على استعداد لاستخدام كل أساليب العلم الحديث ومقومات النظم القانونية لتحقيق غرضهم ، ألا وهو تطويع المجتمع الرأسمالى للظروف التكنولوجية الحديثة والسوق العالمية وتقسيم العمل (الذى جعل التنظيم الجباعى للعلاقات الاجتماعية أمرا لا مفر منه) • ان الفاشية هى رأسمالية تتبرا من مبادئ الحرية لتطوع علاقاتها الانتاجية لموقف يمكن ان تستغل فيه فكرة الحرية من الناحية السياسية والاقتصادية من أجل القضاء على الرأسمالية • وهى تستخدم جميع القوى التى يمكن استخدامها وعلى رأسها فكرة القومية • وغرضها من ذلك أن تنفث حياة جديدة فى الأفكار الرأسمالية فى الوقت الذى يظهر فيه تطور علاقاتها السلمى لخطورة المتناقضات التى تنطوى عليها • وهى ثورية من حيث انها تعمل على تحطيم جميع المنظمات التى تواجهها وتقف فى سبيل تحقيق هدفها • وهذا هو السبب الذى يدفعها الى اتباع الطريق

الدكتاتوري الجماعي . ولكنها تخالف الثورة الحقيقية مثل ثورة إنجلترا في القرن السابع عشر وثورة فرنسا في عام ١٧٨٩ وثورة روسيا في عام ١٩١٧ في أنها لا تعمل على توسيع نطاق القوة من أجل تحقيق منفعة طبقة أو طبقات كانت محرومة من قبل . بل انها على العكس من ذلك تواصل قصرها للامتيازات على الذين كانوا يتمتعون بها قبل استيلاء الفاشية على السلطة . وهي لهذا تضطر الى سحق الأحزاب السياسية والكنائس وثقافات العمال وأية منظمات أخرى تعترض طريقها . انها تحاول تغيير المجتمع بأكمله لكي يحقق لها أغراضها . ولذلك فهي تضطر الى القضاء على ذلك المجتمع والأفراد والأفكار والمنظمات والجراءات التي تحول دون تحقيق هذا التغيير .

ولا بد من أن تكون الثورة المضادة معادية للديمقراطية ، اذ أن هدف الديمقراطية هو زيادة عدد الاشخاص الذين يستفيدون من الرفاهية بزيادة عدد الأشخاص الذين يكون حكام المجتمع مسئولين عنهم . وهي مضطرة لأن تعادي الديمقراطية لأنها تأتي عندما تتناقض العلاقات الانتاجية التي تدافع عنها مع القسوى الانتاجية . ولما كانت تعادي الديمقراطية فلا بد لها أيضا من أن تعادي كل ما كانت العلاقات الانتاجية الرأسمالية تسمح به للديمقراطية عندما كانت هذه العلاقات قادرة على التوسع في استغلال قوى الانتاج . وبينما يسعى المجتمع الديمقراطي الى السلام ، تعمل

الثورة المضادة على قيام الحرب . وبينما يمشى المجتمع الديمقراطي مع قواعد المنطق والدستور لكفالة الحرية ، مع توفير المساواة بين الأفراد ، تعارض الثورة المضادة المنطق والدستور وتعادي المساواة في جميع أشكالها حتى لا تقضى على حيق النظام الأوليجاركى الذى تدافع به عن احتكارها للحرية في عصر الانكماش الاقتصادى . وكان عمل هتلر في الرأسمالية أشبه بعمل اتباع كرومويل في الطبقة الوسطى الانجليزية في نهضتها وعمل ريشيليو وكولبير عندما حطما جهود الاقطاع الارستقراطى في فرنسا وأوجدا الظروف الضرورية لنهضة البرجوازية الفرنسية . وكما أن الحرب والثورة تقضيان على النظام الاقطاعى ونهضة العلاقات الاجتماعية فانهما تعبران عن جهود الذين يرون في هذه العلاقات امتيازاً خاصاً لتأكيد سلطتهم في الوقت الذى يعجزون فيه عن البقاء على مسرح السياسة الا بالقوة . ومن مميزات الثورة المضادة التى نحاربها أنها تبعث في نفوس قوادها روحاً يمكن فهمها خطأ على أنها روح الثورة . ويبدو أن أهدافها التى تتمثل في هتلر وموسولينى تعتبر انتهاكاً للنضائل البشرية . فهما يفضلان القوة على الاقناع ، ويؤلبان الأقلية ضد الأغلبية ، والعبودية ضد الحرية ، والجهل ضد العلم ، والسلطة ضد التفاهم ، والفوضى ضد المنطق . ولذلك كانت الفاشية ترفع من قيمة الجنس على المطالب البشري ،

وتضطر الى قفل ابواب المعرفة أمام كل من يرفضون مبادئها .
ولذلك كانت الفاشية ترفض الاكتشافات العلمية التي ثبتت
صحتها في جميع أنحاء العالم من أجل مصلحة بعض الآراء
الضيقة التي لا يمكن أن يدافع عنها أى شخص متعلم . وهى
تكر تجربة جماهير الشعب والحقوق التي تقوم بناء على هذه
التجربة . وتعمل على أن تجعل من الرجال والنساء العاديين
عييدا لزعيم رفعة الحظ ، زعيم لا يمكن معارضته في رأى .
أما شكل السلطة فهو الاوليجاركية ذات النفوذ المطلق الذي
يعتبر الشخص العادى وسيلة لتحقيق أغراضها . ويحرم الفرد
من حق الاشتراك في تحديد تلك الأغراض . بل انه قد لا يفكر
في نفسه على أنه غاية في حد ذاته ويعتبر التفكير لونا من ألوان
الترف الذي يحرم عليه ، والشك جريمة يعاقب عليها . أما في
المجال الدولى فهي تنتهج سياسة الجنس المنتصر الذي يفرض
ارادته على العالم . وهى لا تعترف بأية خطيئة سوى الضعف
كما لا تقر أية حقوق سوى تلك الحقوق التي تملئها القوة .
وترى أن النزاع يولد جميع الفضائل الانسانية وأن الصفات
التي نراها ملازمة للانسان المتحضر مثل العدالة والرحمة
والتسامح والخيال مجرد علامات للضعف الذي يؤدي الى
الهزيمة .

ولو سلمنا بالغاية التي تسعى الثورة المضادة لبلوغها فلن

يكون هناك ما يدعو الى الدهشة فى العادات والافكار التى تدعو اليها الفاشية • هذا هو الأسلوب الذى يتبعه النظام المتدهور عندما يعمل على تثبيت سلطته من جديد • وكذلك عملت الثورة الانجليزية - مثلاً على بعث حياة جديدة فى مبدأ حق الملوك الالهى وكذلك هاجم البابا جريجورى الرابع عشر ويوس التاسع الجو العقلى الذى يسود العالم والذى أنكر عليهما حقوقهما • وكل من يدرس الصراع الذى نشب فى فرنسا خلال القرن السابع عشر بين اليسوعيين واتباع جانسن بشىء من التفصيل يتبين فى جهود اتباع جانسن محاولة لتأكيد مبادئ الكنيسة التى كانت مألوفة فى المجتمع الاقطاعى ضد مبادئ جماعة من رجال الدين البعيدى النظر الذين كانوا يدركون انهم لا يستطيعون تأكيد سلطة البابوية التى كانوا يخلصون لها الا اذا اقنعوا البابا بضرورة التفاهم مع النظام الاجتماعى الجديد الذى لا يمكن هزيمته بالاعتماد على الأسس القديمة ان الثورة المضادة مضطرة الى فرض أساليب الطغيان على العالم لسبب بسيط ، وهو أنها لا تستطيع أن تبحث عن التأييد لأهدافها • وهى لا تنطوى على أى «نظام جديد» وان كانت تدعى ذلك وهى تناقض نفسها فى محاولتها اقتناع الفلاسفة والمفكرين بتسخير علمهم فى سبيل خدمتها • ان العامل الهام الذى يدلنا على طبيعة الثورة المضادة هو الأساليب التى تساعد

أنصارها على بسط نفوذهم • فهم في الداخل يتبعون سياسة القسر والاجبار وفي الخارج يقومون بالحرب • وقد تخلوا عن كل أمل في سبيل الاقناع اذ أنهم يلجأون دائما الى القوة لبيثوا الخوف في نفوس الناس • ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن كان الجلاد ومعسكر الاعتقال رمزين لهذا النوع من أنواع الحكم او كان من ضحاياهم من كانوا يعملون على توسيع رقعة المعرفة الانسانية • وهم يعتبرون التفكير في حد ذاته عدوا لهم • وقد كان هذا سببا في اطلاق العنان لأطماعهم في فرض قواعد صارمة لا يمكن الهرب منها • ان البرابرة الذين اجتاحتوا روما في القرن الخامس عشر كانوا على الأقل يكتنون لها الاحترام عندما نهبوها ، أما برابرة القرن العشرين فلم يكن لديهم ذرة من هذا الاحترام • انهم يعملون دائما على محو كل ما يخالف الطابع الذي يريدون فرضه •

ويقول البعض ان الجيل القادم سيهتم كثيرا بكشف الأسباب التي دعت الى تحدى ثلاث دول كبرى مثل المانيا وايطاليا واليابان للعالم نيابة عن الثورة المضادة • ويقول هؤلاء ان الناس لا يكرسون خدماتهم للطاغية لاسيما اذا كان يجر وراءه الارهاب والحرب • ان تقبل الثورة المضادة يثير الدهشة خاصة اذا ظهر في المانيا التي لم تمر بعصر الاصلاح فحسب بل انها قادت عصر التنوير أيضا ، وفي ايطاليا تلك البلاد التي نبعت منها النهضة

والانتعاش العلمى • ويقول هؤلاء ايضا : لابد أن هناك شيئا
 فى طبيعة هاتين الدولتين جعلهم على استعداد لحرب
 الأغلال • ولكننى أرفض هذا الرأى • وسبق أن ذكرت أننا
 لا نعلم الا القليل عن الطبيعة القومية بحيث لا نستطيع أن نضع
 لها قوانين ثابتة بثقة • وبغض النظر عن كون تقبل الطغيان عادة
 ظهرت فى كل دولة — كما ان كل دولة قد اثبتت قدرتها على
 توجيه ضربة شديدة نحو الحرية — فيجب علينا أن نهتم كثيرا
 بالسلوك القومى • ان الدول بنت الظروف التى صنعتها •

ان الثورة المضادة مبدأ لا يخضع له بسهولة ابناء الأمة ،
 لأن من طبيعة الانسان أن يؤكد جوهره • ويتطلب هذا الامر
 القدرة على التوسع المستمر الذى يتعارض مع مبدأ الثورة
 المضادة تعارضا مباشرا • اذ ان تأكيد الانسان لجوهره يكون
 فى اعلانه أنه يرتكن على المعنى الذى يراه فى الحياة غير ان
 الثورة المضادة تنكر حق الانسان فى الاعراب عن هذا
 المعنى • انها تفرض على الانسان تجربة غريبة عليه • وهى تطلب
 اليه تنفيذ مبدأ دخيل عليه • انها تقيد حركة العقل والضمير
 فى الانسان بما هو فى صالح الأوامر التى يجب عليه أن يقبلها
 حتى وان كان فيها فشله وخيبته • انها انكار لذات الانسان
 وتأكيد باتنا وسائل لا غايات • ولكن لما كان الانسان يميل الى
 التمرد على الطبيعة والسلطة فانه يرفض أن يكون خاضعا

باستمرار ، وهو يصر أحيانا على اتخاذ القرارات التي يريد لها
وفقا لادراكه ، ويرفض أن يعرب عن ولائه الا بشرط ان يكون
حرا في اختيار الولاء . ونحن نجد في كل عصر من العصور
أشخاصا يؤثرون الموت على التخلي عن هذا الادراك . وفي كل
عصر من العصور لابد أن يستسلم الحكام لرعيتهن عند حد معين
والا فانهم يتعرضون للخطر .

وتنجح الثورة المضادة عندما تتحكم في الشعب ظروف
تاريخية معينة . فلا بد أن تكون آماله قد خابت وان يكون
شعوره بالفشل عميقا ويكون الشعور بالوحدة قد زال مما
يجعله يفقد القدرة على احترام نظمه السياسية التقليدية .
وعندما توجد هذه الظروف الثلاثة تتاح الفرصة امام الثورة
المضادة ، وعندما ينعدم الطرف الثاني يكون الموقف مهددا بقيام
ثورة . والواقع أنني سبق أن بينت ان الظروف الثلاثة هي
التي هيأت السبيل لظهور هتلر وموسوليني . ففي كلتا الحالتين
لم يكن الشعب يعرف ما يخبئه الغد ، انه كان فريسة للقلق وكان
الخوف يسيطر عليه ، وكان الشعب يشعر بانتهاك كرامته .
وكانت الأحقاد الداخلية قد بلغت حدا جعل الناس لا يطيقون
النتائج التي يسفر عنها الاختلاف في الرأي مع جيرانهم . وهكذا
ولدت شدة الخلاف في الرأي الخوف ، وأدى الخوف بدوره الى
زوال الشعور بالأمن . وعندما يشعر الناس بالقلق ، فانهم

يتطلعون الى حكمة الدولة التقليدية التى تبعث الطمأنينة تماما كما يعدو الطفل نحو أمه طالبا الأمن كلما شعر بالضيق • وإذا لم يتولد الأمن فى ذلك الوقت يتعرض النظام للخطر ، لأن عادة الروتين لا تقل أهمية بالنسبة لراحة الناس عن القدرة على التكيف • ويتوقف نجاح الدولة على قدرتها على المحافظة على التناسب بين هذين الطرفين • وعندما لا يتوفر هذا التناسب بين الروتين والقدرة على التكيف فى نظام سياسى معين تزول فائدة هذا النظام • ولا يمكن أن يمنح الناس ولاءهم للدولة التى لا تستطيع أن تكفل الطاعة لأوامرها •

وهكذا يفرض النظام السياسى الجديد أشخاصا لديهم الحل والقدرة على التنفيذ ويقومون بالمناورات اللازمة للاستيلاء على السلطة •

لقد سبق أن شرحت فى فصل سابق استيلاء هتلر وموسوليني على السلطة أما اسباب نجاحهما فى هذا السبيل فواضحة • فكان أنصار الثورة المضادة متحدين وأقوياء العزم بينما كان معارضوهم متفككين مترددين • وكان هؤلاء يعتمدون على برنامج أسفر عن زيادة عوامل الانفصال والقلق فى كل من الدولتين بينما كان أنصار الثورة المضادة يشبثون أن ثورتهم من القوة بحيث تستطيع التغلب على معارضيها • وكان الاشتراكيون والشيوعيون يعنون بصورة التقاليد الجميلة التى

ضمها التاريخ الى امجاد كل دولة كما أخذ انصار الثورة المضادة يمجّدون هذه الاشياء . وفي الوقت الذي كان معارضوهم يؤكّدون بصراحة ان المتاعب التي تعرضت لها بلادهم ناتجة عن سوء الحظ أخذ أنصار الثورة المضادة ينشرون الأسطورة القائلة بان البلاد كانت ضحية لاعدائها في الداخل والخارج . وكانت دعوة الاشتراكية تعنى ببدء عصر طويل من التكيف المادي والتجديد الروحي بينما كان زعماء الثورة المضادة يعرضون نهضة مباشرة تتجدد فيها الثقة المفقودة . وكان الشعب الذي كان ثائرا على الاحتقار الذي تعرض له ومنهكا من عملية التكيف المستمر الشاقة يرى ان الاشتراكية تصور له مستقبلا يمكن أن يتكرر فيه تعرضه للاحتقار والتعب ثانية . أما أنصار الثورة المضادة فقد وعدوا بمستقبل تتجدد فيه القوة والروتين وقيهم من آلام التفكير .

وكان على الشعب أن يختار بين الثورة والثورة المضادة دون أن يشعر بأن هذا من واجبه . وكانت وحدة الهدف والأسلوب تعوز دعاة الثورة . وكان تحقيق هذه الوحدة يتطلب التخلص عن الماضي بل ربما خربا وكان هناك شك في الحصول على مساعدة فيها . أما زعماء الثورة المضادة فكانت تساندهم قوة ضخمة لها هدف واحد وهو بعث النظام ، وكانوا على الأقل يستطيعون الاعتماد على تأييد جميع الذين يخشون الخروج على النظام

التقليدى . هكذا كانت الثورة المضادة تقوم على الائتلاف بين قوى كانت كل منها تعنى بنجاحها وتأمل فى أن تصبح لها السيطرة فى النهاية وكانت كل من هذه القوى تدرك أنه لا يمكن تأكيد امتيازاتها كحقوق شرعية إلا بالقضاء على النظم الديمقراطية وهكذا قام الاتحاد بين القوة الاقتصادية والسلطة العسكرية والتقاليد الارستقراطية والمبدأ القبلى والمغامرين الذين قادهم هتلر وموسولينى على أمل حمايتهم من أى هجوم جماعى على امتيازهم .

ورأى رجل الأعمال فى القضاء على الديمقراطية نهاية لقدرة الطبقة العاملة على تحديد سلطته عن طريق منظماتها السياسية والاقتصادية . وكان الجندى مقتنعا بأنه من الممكن تحقيق الامبراطوريات الجديدة بمجرد ان يعيد القضاء على الديمقراطية حالة الحرب وكان الارستقراطى يعتقد أنه لا داعى لأن يحتل أصحاب المواهب المناصب التى كانت قاصرة فى وقت من الأوقات على الطبقة الارستقراطية . وكان انصار الملكية يأملون فى استعادة أو تقوية النظام الملكى بمجرد انهيار الديمقراطية التى تنطوى على العداء لهذا النظام . وكان الخارجون على القانون أمثال هتلر وموسولينى وأتباعهما يرون أن الثورة المضادة تتيح لهم فرصة الاستيلاء على السلطة والتمتع بامتيازاتها دون التقيد باحترام أى مبدأ . والحقيقة ان أية طبقة من الطبقات التقليدية

التي اتحدت مع الخارجين على القانون لم تكن حريصة لأنها لم تظن الى أن الدولة التي تقوم على حكم القانون لا يمكن أن يرعاها الخارجون على القانون لأن القانون سيدفعهم ثانية الى ذلك المجتمع المنظم الذي يحدد فيه القانون نشاطهم • ولم تستطع الطبقات التقليدية أن تتخلص من الخارجين على القانون لأن جماهير الشعب كانت تؤيدهم ولا تؤيد رجال النظام القديم وكانت هذه هي النتيجة الطبيعية للحقيقة التالية وهي أن الخارجين على القانون فقط هم الذين يستطيعون الوعد بتجديد كل شيء وكانوا أيضا لا يتقيدون بأية تقاليد ولا يحترمون أية روابط كما بلغوا من القسوة حدا يعجز عن بلوغه أية جماعة ترث أية تقاليد • وكانت الجماعات التقليدية تسعى الى شيء واحد وهو الحد من قدرة الديمقراطية على تحدى امتيازاتهم ولكنهم رأوا أن تحالفهم مع الخارجين على القانون يعنى تحطيم قواعد الديمقراطية وأن هذا الأمر كان يجعلهم عاجزين عن القيام بأي رد فعل للثورة المضادة التي ما كانوا ليأملوا في السيطرة عليها •

- ٢ -

اننى اعتقد أنه ليس من العسير أن نبين أسباب ذلك ، اذ أن مصلحة الشعب في توفير الأمن والحرية والمساواة والمعرفة

والسلام • وهذه هي الشروط اللازمة لتحقيق ذاته • بل إن هذه الأشياء تمثل البيئة التي يريد لها الشعب لو كانت تتاح له فرصة التمتع بأسباب الرفاهية • فلو كان العلم قاصرا على أقلية فإن جهل الشعب يحول دون تمتعه بأسباب الرفاهية • وعندما تنشب الحرب فإن جماهير الشعب هي أول من يتعرض لها • وعندما تنعدم المساواة فإن الشعب هو الذي يكون أول من ينطبق عليه الاستثناء • كما أن القضاء على الحرية يحرم الشعب من بعض الفرص التي كان يتمتع بها في مجالات معينة •

هكذا ظلت الجماهير دائما القوة الثورية العليا • فقد كان الملوك وافراد الطبقة الارستقراطية والوسطى يتطلعون الى الشعب عندما كانوا يريدون ارتقاء السلطة • وكان كل فرد من هؤلاء يستخدم الشعب حليفا له ثم يخرق هذا التحالف بعد أن يتولى السلطة ويشهد التاريخ على ذلك • وقد كان الشعب جاهلا وفقيرا لا يمكن الوثوق فيه لتقرير مصيره • والواقع أن فكرة الديمقراطية لم تبدأ في احتلال مكائتها السامية الا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية ولم يصبح حق الشعب في الرفاهية الهدف الأول للدولة الا بالتدريج • وكان واجب الحكومة في ارضاء الطلب الفعال على أوسع نطاق لا يصبح شرعا الا بمقتضى حقها في إصدار الاوامر •

وكانت هذه النتيجة الطبيعية لاقتصاديات الندرة في مجتمع

يجاب فيه الطلب اما لانه فعال أو لأنه يثير عواطف تجاب بالعمل
الخيرى • اما الشعب — فى اقتصاديات الندرة — فكانت تجاب
مطالبه بعد مواجهة الطلب الفعال • وكان غرض الدولة وضع
قوة القانون وسلطة القسر فى المجتمع تحت تصرف أصحاب
الطلب الفعال أى تحت تصرف الاشخاص الذين يسيطرون على
وسائل الانتاج فى المجتمع • وكانت درجة وضوح هذه الحقيقة
تتوقف على مقدار الرخاء فى المجتمع • وفى فترات الانتعاش
كان يوجد المزيد من السلع للتوزيع ولم تكن هناك حاجة لتطبيق
سلطة الدولة ولكن فى فترات الضيق كانت المحافظة على القانون
والنظام واجبيها الأساسى • والواقع أنه عند زيادة خطر جماهير
الشعب على القانون والنظام بحيث يهدد ذلك استقرارهم يتخلى
كبار المنتجين عن بعض الامتيازات قاصدين بذلك رشوة الشعب
لتقبل معادلة سلطة الدولة • ويؤدى توسيع نطاق حق التصويت
رسميا الى منح الشعب حق بحث الاضطراب فى هذا التعامل فى
سلطة الدولة •

بل ان الكنائس المسيحية نفسها التى شقت طريقها بتأكيدهما
للمبدأ العظيم القائل بأن الحاجة المتساوية تخلق حقوقا متساوية
والتي كانت تهاجم تأثير الثروة الهائلة على الروح البشرية — هذه
الكنائس قد تأثرت بالرشوة وتعاونت مع أصحاب الامتيازات
وأصبحت على مر القرون من اهم الاسلحة لاقتناع جماهير

الشعب بقبول مصيره البائس • كما انها كانت تستنكر المعرفة المادية وتعتبر طاعة القانون شرطا من شروط الخلاص وكانت تستخدم مبدأ عودة المسيح في تعزية الناس عما يتحملونه من البؤس والشقاء • بل كانت الكنائس تنعت الذين كانوا ينادونها باتباع الأهداف الأصلية بالخروج على القانون ويدل على ذلك تاريخ الفرنسيكان الروحيين • وقد جعلت الكنائس من نفسها وسيلة لنظام اجتماعي يهدف نحو تحقيق مبدأ واحد وهو قصر التمتع بالسلع الرئيسية في هذا العالم على الأقلية على حساب الأغلبية بأن اتخذت دور الوسيط في الخلاص بين الله وغير المعروف وجماهير الشعب الذي كانت تستغل الكنائس جهله • وليس من قبيل الصدفة ان أصبحت كنيسة روما الدعامة الاساسية للحكم الملكي والفاشي في اسبانيا وان تطورت الكنيسة الارثوذكسية الروسية طبقا لمطالب الحكم الاستبدادي القيصري •

الواقع أن الثورة المضادة لا بد من أن تحرص على مبدئين واضحين على الأقل عندما تكون الحضارة التي توجد فيها قادرة على البقاء • ولا يمكن ان يعيش النظام الاجتماعي الذي توجده لو فشل في فتح آفاق واسعة لجماهير الشعب ولا بد لها من ان تنظم اجراءاتها بحيث لا يحرم من المزايا الاجتماعية الا الذين تقوم من أجلهم هذه المزايا • ولا شك في أن يكون الفعل

ورد الفعل متساويين في السياسة كما هما في الطبيعة . فاذا أسفرت ثورة ١٧٨٩ عن ثورة ١٨١٥ كما أدت ثورة ١٨١٥ الى ثورة ١٨٤٨ . ومنذ عهد الاصلاح وبدرجة اكبر الآن أخذت قوى الانتاج تهىء السبيل لعالم تعتمد فيه مطالب أصحاب الامتيازات على تعاون جماهير الشعب فلا بد من زيادة الثمن لو كان الأمر يتطلب اقناع الشعب بالتعاون .

ان الفاشية كثورة مضادة تعنى بالخوف الذي ييثر الشعب في نفوس زعمائها في نفس الوقت الذي تقمعه فيه . وقد يلغى هؤلاء الزعماء مبدأ التصويت العام ويحيلون منظمات العمال الى جماعات غير شرعية وقد يداعبهم الأمل في تقدم وسائل الانتاج الصناعية دون تطوير التعليم بين أفراد الشعب . ولكنهم يضطرون لتغذية الناس بالأمل كما ان دعايتهم تنطوى على الاعتراف بأن الناس — لو لم يبعث الأمل في نفوسهم — سيتجهون الى اعادة بناء أسس قوة الدولة .

وتنكر الثورة المضادة صلاحية الحركة التاريخية التي أثارت الوعي لا عند الغربي فقط بل عند المواطنين في الشرق الاقصى أيضا الذين ظلوا خاضعين طويلا . وقد تطلب الدافس على استغلال قوى الانتاج منذ عام ١٨٠٠ حتى الآن توفر العقل الحر ، ولقد أظهرت التجربة ان القوة لا يمكن أن تضع حدودا للآفاق التي يسعى لبلوغها العقل الحر . ومنبذ استقرار

المستعمرات الامريكية بدأت فكرة زيادة العرض المتكافئة في الحياة تعمل على بقاء التجربة من جانب الاشخاص الذين كانوا يتعرضون للظلم والاضطهاد والذين كانوا لا يجدون العدالة متوفرة في مجتمعهم الذى كانت تتحقق فيه مصلحة الاقلية على حساب مصلحة الاغلبية . ولا يمكننا بحال من الاحوال أن نتجاهل أثر أمريكا على حضارتنا .

انها أكسبت الفكرة القائلة بأن الانسان لا يمكن أن يكون ضحية القدر المحتوم قوة أشبه بقوة القانون الذى لا يمكن خرقه . ومن كتاب « رحلات خيالية » الذى ظهر فى القرن السابع عشر نستطيع أن نعرف كيف أدخلت أمريكا أفكار الحرية والمساواة فى عقل رجل الشارع . ونستطيع أن نعرف مما كتبه الرحالة فى القرن الثامن عشر كيف حطمت أمريكا الروتين الذى كان يعتبر جزءا لا يتجزأ من الطبيعة . وكان تأثير حرب الاستقلال الامريكية على العصر الذى قامت فيه لا يقل عن تأثير قوة انجيل جديد . ولقد أكسبت أفكار الديمقراطية قوة يضطر زعماء الثورة المضادة الى احترامها . ومنذ ان تحسول واشنطنون من رجل ثورى الى زعيم خالد لم يكن يشعر أى شخص من أصحاب الامتيازات بتأمين الاساس الذى تقوم عليه امتيازاته . ولم يكتسب حق الثورة تلك القوة التى غيرت منهج التفكير عند الناس فحسب بل انه اكتسب القوة التى جعلت

الناس يشعرون بأنهم أحرار ومتساوون • ولقد كانت هذه حقيقة واضحة بحيث يمكننا أن نقول ان التاريخ الحديث فيما بعد ذلك كان عبارة عن محاولة من أجل اكتشاف النظم التى يمكن أن تعبر عن المساواة والحرية •

ولقد مضى قرن ونصف قرن منذ تولى واشنطنون رئاسة الجمهورية الامريكية • وقد كان أهم تغيير حدث فى عقلية الناس هو الالتفات الى الجوهر دون الشكل • وأصبحت عواطفهم اجتماعية بعد أن كانت سياسية • وهم الآن لا يرون فى التوزيع الحالى لأسباب الرفاهية أية صلاحية أكثر مما كان يرى أجدادهم فى البرامج التى كانت تعلن فى القرن السابع عشر فى إنجلترا وفى القرن الثامن عشر فى فرنسا • انه لا يمكن اعتبارهم من حيث تقبلهم لأمراضنا الاجتماعية على أنها أمور لا مفر منها أكثر استعدادا مما كان اجدادهم فى تقبلهم « للنظام القديم » على أنه الشكل النهائى للحكم •

لقد حدث انقلاب فى تفكير الناس ، انقلاب جعلهم يحكمون على الدولة بمقدار ما تحققه من أمن اقتصادى للجماهير • هذا هو معنى الحرية فى كل بقعة من بقاع عالم اليوم • وهذا مما تؤمن به الجماهير فى الهند وفى الصين ، فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة •

وعلىنا أن ننظر الى الثورة المضادة داخل هذا الاطار -

هذا الاطار الذى لم ينضج الا بعد مضي وقت طويل • وحاول هتلر وشركاؤه القضاء على ثورة بدأت اول ما بدأت فى الميدان السياسى • فهذه الثورة آمنت بأن اتاحة حق الانتخاب ييسر من رقعة الرفاهية • وهى قد أدخلت تعديلات على جميع النظم السياسية ، وعلى السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية • غير أنها لم تكتشف أن الخطوات التى تسير بها هى فى الواقع خطوات بطيئة •

وها هى ذى الآن تكتشف أن أصل البلاء لا يكمن فى التنظيمات السياسية وانما يتمثل فى العلاقات الانتاجية • وهكذا تطالب باعادة النظر فى قوانين الملكية • والمعروف أن موضوع الامتيازات يصبح محل نزاع عندما تناقش السلطة السياسية حقوق الملكية المشار اليها • ولا شك ان هناك من سيدافعون عن الامتيازات التى ينعمون بها ، ولن يرضوا بالتأقلم مع المطالب الجديدة ، وهم بهذا يهاجمون كل هيئة تمثل هذه المطالب وتعبير عنها • وهم ينكرون فكرة الديمقراطية ، ولا يعترفون بالدوافع الانسانية ، ولا بالرغبة فى تحقيق المساواة ، ولا بحب الحرية والثورة المضادة - التى يمثلها هؤلاء - تكرر العلوم والفلسفات التى ترشد الناس الى مواطن آمالهم ، وهى تهاجم أى تفكير يناقض الاوضاع التى يحبونها •

ورجال الثورة المضادة يهاجمون النقابات العمالية ،

والجسعات التعاونية ، والاحزاب الاشتراكية ، لان هذه الاجهزة
تحمي مطالب الجماهير • وهكذا ينكرون روح الحكم الذاتى ،
بل ينكرون أية معارضة تقف أمامهم ، ويعتبرون هذه المعارضة
خيانة عظمى •

- ٣ -

هذه هى الثورة المضادة التى نحاربها • علينا أن نفهم
طبيعتها ونعرفها على حقيقتها حتى نستطيع التغلب عليها • وأحب
ونحن فى هذا الصدد - أن ألقت النظر الى الخطأ الذى يقع فيه
بعضهم حين يعتبرون الفاشية والبلشفية شيئاً واحداً • ولكننا
لا نكر بذلك أن البلشفية كانت قاسية ، وأن البلشفية استعارت
منها بعض الاساليب الدعائية • غير أننا نسينا أن قسوة روسيا
أيام الثورة الروسية هى التى ساعدت على انجاح الثورة ، ولو
لم يحدث ذلك لكانت روسيا نفسها فريسة الثورة المضادة اليوم •
والواقع أن الدولة البلشفية لم تحقق مثلها الديمقراطية العليا
إلا لأن تجربتها تمت فى جو يفتقر الى الامان • ولن يستقيم
حالتها الا اذا انعدم التوتر الذى يحيط بها من كل جانب •
والواقع أن مبدأ الثورة المضادة يسنهوى أية طبقة تضع

نفسها موضع أصحاب هذه التجربة • ويتضح هذا - بصورة جلية - في ظهور جماعات فاشية في كل بلدان العالم تقريبا • كما يتضح أيضا في الأساليب التي يتبعها بعض اصحاب الاعمال في الولايات المتحدة ، فلم جيوشهم الخاصة ، وقنابلهم ، وغازاتهم المسيلة للدموع •

وهكذا تتحول الرجعية الى ثورة مضادة عندما يصل نظام اقتصادي معين الى مرحلته الاخيرة ، مرحلة الأفول والاضمحلال والثورة المضادة تترعرع عندما يكتشف الحكام التقليديون ، القدامى ، ان امتيازاتهم في خطر • وهنا يتحالف أشباه موسولينى وهتلر مع أصحاب الامتيازات ، بينما يضحكون على الجماهير بالحديث عن الحرية • وهذا التحالف مع أصحاب الامتيازات يفتح الطريق امام السيطرة على الدولة •

- ٤ -

من هذا كله يتضح لنا كيف يشن الفاشيست هجوماتهم على المدنية • والخارجون على القانون يحاولون الاحتفاظ بمجتمع منهار ، وذلك بالاستيلاء على ثروات الأمم الاخرى ، وهم يفترضون أن كسب الحرب سيحقق لهم احتكارات في ميدان

القوى المسلحة ، وبهذا يخضعون الآخريين فى الميدان الاقتصادى والاخلاقى والفكرى •

ولقد كان الحاق الهزيمة بدول المحور جزءا لا يتجزأ من مهمة القضاء على الثورة المضادة • غير أن هذه الهزيمة وحدها لا تكفى ، اذ أنها لا تعدو أن تكون وسيلة لفتح باب الفرص أمامنا ، وقد نستغل هذه الفرصة وقد لا نستغلها •

ولا شك أن موقف الرأسمالية من الديمقراطية هى أكبر المشاكل التى تواجه بريطانيا والولايات المتحدة بعد الحرب • فالجماهير ستطالب بالحرية ، ولا بد - لوجود هذه الحرية - من أن يكون هناك ضمان اقتصادى ، وزفاهية مادية ينعم بها الجميع ، على قدم المساواة • غير أن الحرب خلفت وراءها نظاما انتاجيا يجعل الاشراف الاقتصادى فى أيدى القلة ، أما اقتصاديات الندرة - وهى الاقتصاديات السائدة - فقد هددت الديمقراطية السياسية •

وفىما يتعلق بالوضع فى بريطانيا نجد أن استراليا ونيوزيلنده وكندا لم تعتمد على أسواق لندن المالية ، أضف الى هذا أن الملايو ، وبورما ، وجزر الهند الغربية تبتعد بانتظام عن الامبراطورية العجوز • أما الهند فقد تحررت - بينما هبت ثورات وانتفاضات فى افريقية تعبر عن رغبة شعوبها فى التحرر ، وبذلك يتزعزع الوضع الاستثمارى الذى تنعم به بريطانيا •

أضف الى هذا أن الجماهير لم تعد تؤمن بمطالب الطبقة الحاكمة ، وقد ازدادت شكوكها عندما أخذت تقارن بين الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها هذه الطبقة الحاكمة والنجاح الهائل الذي حققه الاتحاد السوفييتى • وعرف العامل البريطانى مبدأ الثورة الروسية ، ذلك المبدأ الذى يؤمن بالانتاج الموجه لصالح المجموع • وهكذا يتضح مبلغ حاجتنا ، نحن البريطانيين ، الى إعادة النظر فى أنظمتنا الكبرى ، سواء الجيش ، أو سلك الوظائف المدنية ، أو النظام التربوى ، أو الزعامة الصناعية ، أو البرلمان والحكومات المحلية • ونحن نتساءل هل من الممكن إعادة النظر فى هذه الانظمة فى ظل النظام الاقتصادى الحالى ؟ ذلك لأن هذه الانظمة غارقة فى نظام الامتيازات حتى أذنيها ، وهكذا لن يتيسر التجديد دون تعديل الأسس التى تتركز عليها الامتيازات •

وهذا التعديل يتطلب تغيير موقف الطبقة المهيمنة ، وهذه مهمة عسيرة • وأمام الديمقراطية الرأسمالية فى بريطانيا أحد أمرين : إما أن تسارع بإعادة تنظيم علاقاتها الانتاجية وإما أن تعد نفسها لاستقبال الثورة المضادة ! وبالرغم من أن الدولة قد تدخلت فى المسائل الحيوية الى حد كبير ، إلا أنها لم تمس وسائل الانتاج الحيوية ، فما زالت وسائل الانتاج فى أيدي أفراد ، وما زال النظام كله قائما على مبدأ الانتاج من أجل

تحقيق الربح للقلة • والواقع أن الاستثمارات الاحتكارية ستزداد ما لم يكن هناك علاج •

ان بريطانيا «التقليدية» في حاجة الى اصلاحات واسعة النطاق في كل رقعة من رقاع حياتها • وعليها ايضا أن تضحى بمصالح أصحاب الامتيازات • بيد أن تشرشل حاول تأجيل كل هذه المسائل الى أن تنتهى الحرب ، وكان حريا به ان ينتهز فرصة الحرب ، وروح التضحية التى تشيع خلالها ، ليحقق الإصلاحات التى تحتاج اليها بريطانيا • ولكنه آثر الابتعاد عن هذه المشاكل «الجدلية» وكان يقصد «بالجدلية» أية مشاكل اختلفت حولها الأحزاب قبل اندلاع نيران الحرب • معنى هذا أن تشرشل اراد الإبقاء على العلاقات الانتاجية كما هى ، الى أن تضع الحرب أوزارها • ولكننا لا نضمن التفاف الناس جميعا حول الأهداف وقت السلم • ذلك لأن السلام سيجعل نظامنا السياسى يؤكد الاختلافات الموجودة بين مصالح الافراد ، هذا هو الهدف المعتاد الذى يسيطر على نظامنا السياسى التقليدى • وستذكر كل فئة تلك التضحيات التى قدمتها في زمن الحرب وسترفض أن تضحى بعد ذلك في زمن السلم • ولن تؤمن كل فئة بآمال الفئات الأخرى وأحلامها • وسيسيطر الخوف على كل فرد ، انه الخوف من زوال الأمان • وقد تستغل الثورة المضادة هذه الفرصة • وعلينا أن نتذكر أن انتصارات ١٩١٨

جعلت معظم أفراد الطبقة المهيمنة يعطفون على الثورة المضادة .
ويجدر بنا أن نعترف بضعف المذهب الدستوري عندنا .
ان بقاءه رهن بقدرة الناس على الالتفاف حول أهدافه . فقد
الذين يساعدها على السيطرة على الدولة . وقد تكتشف
ينشب موقف تفتقر فيه الفئات المظلومة الى القوة والاتحاد
حكومة يسارية ان الاصلاح الاجتماعى لا يتحقق الا عن طريق
التضحية بثقة حراس قلعة السلطان الاقتصادى . وكل هذه
المواقف تفتح الطريق أمام الثورة المضادة .

ولست أشير بكلامى هذا الى احتمال نجاح الثورة المضادة
فى بريطانيا او احتمال فشلها ، كل ما أقوله انه اذا تفاقم الامر
فان أصحاب الامتيازات سيتجهون الى الثورة المضادة لحماية
مصالحهم . وقد تنجح الحركة العمالية البريطانية فيما فشلت فيه
زميلاتها فى ايطاليا والمانيا . وقد لا تتأثر الطبقة الوسطى فى
بريطانيا بالمبادئ الفاشية . ولكن هذا كله لا يلغى الحقيقة
التالية : اذا تعارضت مصالح الرأسمالية مع مصالح الكثرة
الغالبية انفتح الطريق أمام شرور الثورة المضادة . وما أن يتفاقم
خطر الثورة المضادة حتى يستحيل صون الروح الديمقراطية
التليدة . هذا هو الدرس الذى عرفناه من تجربة ايطاليا ،
وألمانيا .

ذلك لأن الروح الديمقراطية تؤمن بمبدأ المعارضة ، بل تؤمن

بحق المعارضة في الوصول الى مقاعد الحكم في يوم من الأيام .
ولن يتيسر هذا الحق الا اذا التف الناس حول غايات الحياة
الكبرى . غير أن ظهور حزب فاشي يقضى على هذه الروح
القضاء المبرم . فوجوده معناه وجود أزمة وطوارئ ومعناه
أن الوحدة والنظام التقليديين آخذان في الانهيار والاضمحلال
والآن وقد اتتهينا من الحديث عن الوضع في بريطانيا ، تنجه
الى الولايات المتحدة . ان الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة
أقوى من مثيلتها في بريطانيا ، وهي أكثر عداء لأي تغير جوهرى
ولن تستخدم الولايات المتحدة قواها الانتاجية الضخمة لصالح
المجموع الا اذا أقدمت على تغيرات كبرى . ولقد دلت مشروعات
روزفلت على أن أصحاب الامتيازات في أمريكا على استعداد
للدفاع عن مصالحهم بقسوة ، بل لقد نظروا الى روزفلت نظرتهم
الى أدولف هتلر . ومما يزيد من تعقيد الموقف في أمريكا أن
ظهور الدول الايجابية يعتبر ظاهرة جديدة في تاريخها . والوعى
الاجتماعى لدى أقوى العناصر هناك لم يتكيف بعد مع منطق
الدولة الايجابية . ولسنا نبالغ اذا قلنا ان أصحاب المصالح
الأقوياء في الولايات المتحدة يؤمنون - كما اشار الرئيس
هادلى « بأن قوى الديمقراطية الموزعة بين السلطة التنفيذية
والسلطة التشريعية تقف في جانب ، بينما تقف في الجانب الآخر
قوى ديمقراطية أخرى ، وتقوم السلطة القضائية بدور الحكم

بينهما . . . وفي استطاعة الناخب أن يصوغ ما يشاء من قوانين ،
 طالما أن هذه القوانين لا تسيء الى حقوق الملكية . وفي مقدوره
 أن ينتخب من يريد من المسؤولين طالما أن هؤلاء المسؤولين لا
 يضطلعون بمسئوليات يقوم بها أصحاب الملكيات بتفويض من
 الدستور . »

ولقد أشار ويبستر الى هذا الوضع قائلاً انه ما ان تتركز
 الملكيات في أيدي القلة حتى تعاني الكثرة من البؤس والفاقة ،
 « ولا بد من أن يقاتل الشعب حقوق الملكية ، والا فان الملكية ،
 بمالها من نفوذ وسطوة ، ستكبل الشعب . » هذه هي الروح
 التي تؤمن بها أمريكا ، بالرغم من ظهور أمثال جيفرسون ،
 وامرسون ، ولنكولن ، وفرانكلين روزفلت . ولقد مر على
 مشروع روزفلت الكبير سبعة أعوام وإذا الولايات المتحدة
 تعج بملايين العاطلين ، وأخذ السلطان الاقتصادي يتركز في
 أيدي القلة بسرعة ، سواء في الميدان الصناعي أو الميدان الزراعي
 وظلت هناك طاقات انتاجية معطلة لا تجد من يستخدمها لانعدام
 الطلب . وستزداد حدة هذه المشاكل ، خاصة في زمن السلم .
 وستضطر أمريكا الى اختيار أحد أمرين : ذلك الاستعمار المتولد
 من الصراع بين أصحاب المصالح والذين يريدون التعبير عن
 رغباتهم ، أو إعادة النظر في التراث الديمقراطي . وهذا يتطلب
 اجراء تعديلات ضخمة في العلاقات الانتاجية . ولن تصمد

الولايات المتحدة - بشعبها الضخم - أمام اخطار الثورة المضادة الا اذا اتسعت رقعة الرفاهية فشملت الجميع .

والواقع أن الاسس التي تقوم عليها معظم مجتمعات العالم، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، هى أسس رأسمالية ، مع وجود اختلافات بين كل بلد وآخر . غير ان هذه الأسس لم تعد قادرة على تحقيق الرفاهية الشاملة التى تتطلبها الروح الديمقراطية .

- ٥ -

نتقل الآن الى ميدان العلاقات الدولية بين بريطانيا والاتحاد السوفييتى . ان على كل دولة أن تتعاون مع الأخرى عندما يكون هناك خطر مشترك . غير أن الخطر قد يولد تعاوناً مؤقتاً، أما التعاون الدائم فيتوقف على الاهتمام بالنتائج من كلا الطرفين . فاذا انتقلنا الى الولايات المتحدة وجدنا أنها لم تعترف بالدولة البلشفية إلا حين مرت بأزمة الكساد وتسلم روزفلت مقاليد الحكم وأتى بمشروعه الكبير . أضف الى هذا أن الأمريكين لا يثقون بالشيوعية ، وتشاركهم فى هذا تقاباتهم العسالية . ولقد رفض الاتحاد العمالى الأمريكى فى يوم من الأيام الانضمام الى مجلس النقابات العمالية الانجلو روسى .

غير أتى أومن بأنه اذا ما سارت أمريكا في سياستها التقدمية فانها ستتعاون مع روسيا البلشفية ، ونستجد أن هذا التعاون أمر يسير سهل . أما اذا خضع البيت الأبيض لورول ستريت فسيتعذر على الولايات المتحدة التعاون مع روسيا . فلقصد تعودت أمريكا على النظر الى البلشفية على أنها خطر يهدد الرأسمالية . واذا كانت الولايات المتحدة تخشى روسيا فان روسيا تخشى الولايات المتحدة فهي ترى أن الأخيرة خاضعة لرجال الأعمال وأنها ستقف بجانب الثورة المضادة .

موجز القول أن الأمان لا يتحقق الا اذا اتفقت الدول الكبرى على الأهداف التي ترنو اليها . غير أن هذا الاتفاق مستحيل طالما أن كل دولة تتعارض مع الاخرى في غاياتها الاقتصادية . ولن تتحقق الوحدة في الهدف الا اذا كان هناك توسع اقتصادى على نطاق دولى .

الفصل الثامن

الحرية فى ديمقراطية موجهة

- ١ -

اقنا نعيش فى أعنف أزمة عرفتها مدنيتنا • انها أعنف أزمة عرفتها مدنيتنا منذ عصر النهضة على الأقل ، وربما منذ سقوط الدولة الرومانية • وسيتوقف أمن الجنس البشرى ورفاهيته لقرون عدة على قدرتنا على التصرف بناء على فهمنا لطبيعة الأزمة •

وهى ليست بالأزمة التى يشفيها دواء بسيط ، أو دواء واحد فقط • ذلك أن الخلاف لم ينشأ بين ظهرائنا حول الروابط التى تربط بين الرجال فحسب ، وإنما نشأ أيضا حول الايمان ، أو القيم ، التى خلقتها هذه الروابط • لم يسلم من هذه الأزمة أى ميدان من ميادين الفكر أو التصرف • فلقد أثرت الأزمة - تأثيرا عميقا - على الدين ، وعلى السياسة ، والاقتصاد ، والعلم ، والحضارة ، وهى التى تؤثر كل منها فى الأخرى • وبينما الازمة تتقدم وتنتشر ، تضطر الامم القديمة ، مثل الصين ، الى بعث نفسها من جديد ، وتواجه الطبقات

القديمة ، مثل ارسطراطيى بروسيا ، بأن الدور الذى ظلت تلعبه فى الماضى قد انتهى ولقد أدت هذه الأزمة التى تتحدث عنها الى نشوب حرب ، هذه الحرب ستقلب وسائل الاتصال رأسا على عقب ، وسيكون مفعولها أقوى من الاستكشافات الجغرافية التى شهدتها عصر النهضة ولا شك أن هذه الأزمة ستؤثر ، بمرور الوقت ، فى الشرق الادنى ، خاصة عندما يعلم المزيد من الناس بنتائج التجربة السوفيتية ، فهى ستغير علاقة البيض بالملونين ، وستظهرها فى طابع جديد كل الجدة وسيكون تطبيق العلم فى ميدان المشاكل الاجتماعية مختلفا تماما (من حيث النوع) عن أى تطبيق عرفناه فى الماضى ، ويكفى - لكى نتأكد من هذا - أن ندرس موضوع التغذية . ان عصر هوجو جروشيوس (١) يلفظ أنفاسه الأخيرة ، فلقد بات من الواضح الجلى أن عالمنا الموحد المتشابك من حيث المصالح ، لا يستطيع أن يغامر ويدفع ثمن الدولة القومية ذات السيادة . ولا شك أن هذا سيفضى - بمرور الوقت ايضا - الى ظهور قانون دولى بمعنى الكلمة . ويحتمل أن تتميز القومية ، فى مجتمع المستقبل ، بأن لها شخصيتها الحضارية المميزة ، أما الشخصية السياسية أو

(١) . يعتبر هوجو جروشيوس من رجال السياسة والقضاء الهولنديين

(المترجم)

(١٥٨٣ - ١٦٥٤ م)

الاقتصادية فانها ستزول . وعلاوة على هذا ، يحتمل اتخاذنا
لاجراءات اجتماعية تقضى على اقتصاديات النادرة ، تلك
الاقتصاديات التى كانت تؤثر على السلوك الانسانى فى الماضى
تأثيرا مجحفا .

ولو سلمنا بانتصار الأمم المتحدة ، أو بمعنى آخر : لو
سلمنا باندحار القوى التى شنت الحرب — عن عمد — لتخدم
مصالح المذاهبين للثورة ، لو سلمنا بهذا لاكتشفنا ان الرأسمالية
الفردية التى ينادى بها رجال الاقتصاد القدامى هى رأسمالية
يالية ، ما فى ذلك شك . ان الرأسمالية الفردية لا تتفق وروح
العصر ، وهذه حقيقة اكتشفها كل من راقب نمو التكتلات
الصناعية من ناحية ، وظهور طائفة من المديرين الاقتصاديين
الذين اقتصرت مهارتهم على التلاعب المالى ، والذين يسيطرون
على المساهمين وعلى المستهلكين فى نفس الوقت ، بل ويستخدمون
الدول رهائن فى أيديهم . ان سلطانهم هائل ضخيم ، وحسين
يمارسون هذا السلطان تلمس عدم احساسهم بالمسئولية . ولقد
وصلنا الى مرحلة من مراحل التطور التاريخى التى يتعين علينا
عندها أن نجعل هؤلاء الرجال يخدمون مصالح المجتمع ، فان
لم نفعل هذا سيطروا هم على المجتمع ، وتحكموا فى مصالحه
بصورة مخزنة . لقد تطورت الديمقراطية فى الميدان السياسى
فى القرن التاسع عشر فقضت على المزايا العائشة التى ينعم بها

أصحاب الأراضي والارستقراطيون • والآن ، ونحن نعيش في القرن العشرين ، يتحتم علينا أن نقضى على المزايا العابثة التي ينعم بها الملاك وأصحاب النفوذ من الأثرياء ، وذلك بتطوير الديمقراطية في الميدان الاقتصادي بعد أن طورناها في الميدان السياسي • إن السلطان ، في المجتمع ، يحطم هذا المجتمع مالم يتحكم المواطنون في الأهداف التي يحققها هذا السلطان ، وفي الشروط التي يسير عليها • ولهؤلاء المواطنين حقوق متساوية تكفل لهم احتياجات متساوية يأخذونها من الرفاهية المشاعة • هذه هي مسئوليات السلطة ، وأي مفهوم آخر لهذه المسئوليات إنما يفسد الحاكمين والمحكومين في وقت واحد •

والحرب التي نحن بصددتها إنما نشبت من أجل صبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية على ضوء الشروط المشار إليها سابقا • وعلينا ألا تقع فريسة سهلة للوهم والأمانى فنظن أن القضاء على هتلر وحلفائه ضمان لتحقيق الغاية التي نسعى إليها • إن هزيمة هتلر وحلفائه تمهد السبيل لصبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية ، غير أنها لا تضمن السير في الطريق بتعقل • وكما أوضحت في هذا الكتاب ، نجد أن هناك في معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلك العناصر التي أدت إلى نجاح الثورة المضادة في إيطاليا وألمانيا ، وهي عناصر موجودة

بصورة خطيرة في معظم الأحيان : لقد أرادت هذه العناصر - كما حدث في فرنسا - خيانة الشعب واستعباده لا لشيء الا لكى يرضى عنها الفاتح النازى ويكفل لها امتيازاتها الخاصة . وأحب أن أقول : ان هذه العناصر موجودة أيضا بين ظهرانينا ، في بريطانيا ، وموجودة أيضا في صفوف الشعب الأمريكى . علينا أن نؤمن اذن بأن النصر الذى يضع حدا لخطر الهتلرية قد يكون فاتحة لاستمرار الصراع الذى خلقه ، والفرق الوحيد هو أن الصراع سينشب في مجال آخر .

فمما لا شك فيه أننا سنتقل الى عهد المجتمع الموجه . هذا أمر لا شك فيه ، أما الذى نجهله الآن فهو الهدف الذى من أجله فرسم هذا التوجيه . لقد أثبتت الثورة المضادة ، وخاصة في الميدان النازى ، أن التوجيه والتخطيط قد يساء استخدامهما فيصبحان في خدمة الأقلية ، كما أثبتت أن الاساليب الحديثة في التسليح والحكم تساعد هذه الأقلية على استعباد الغالبية . ولا يحتمل أن يكتب الدوام لهذا الاستعباد ، فالاستعباد يتطلب بمرور الوقت وجود حكومة أقلية ، ووجود هذه الحكومة يؤدى الى نشوب صراع بينها وبين العقل المتحرر ، هذا العقل الذى لا بد منه من أجل الاستكشافات العلمية الكبرى . وعلينا هنا أن نتذكر أن النازية لم تأت بجديد ، اللهم الا تلك الموجهة

الهائلة من الخديعة والتعذيب • لقد اقتبست أسلوبها من الماضي ،
فعبقريتها في الميدان الحربي مأخوذة من التقاليد الروسية التي
كانت تشتري الذخيرة في مقابل التضحية برفاهية الجماهير ، أما
تنظيمها فمقتبس من الأساليب البلشفية ، مع تطويع هذه
الأساليب لتناسب الثورة المضادة • علينا أن نتعلم درسا من
تجربة التخطيط والتوجيه النازية ، علينا أن نعرف :

(أ) ان هذا التخطيط النازي معناه الحرب

(ب) انه يقيد شخصية المواطن الفرد ، وذلك لكي يحبس
مصالح الطبقة الحاكمة ، بصرف النظر عن فداحة الثمن •

ولن نتجح في ادخال الديمقراطية في الميدان الاقتصادي
إذا ما ظلت الفئة التي تمتلك أو تسيطر على الممتلكات (وبخاصة
في الشركات المساهمة الضخمة) تنعم بوضع يكفل لها مزايا خاصة
أو يساعدها على التصرفات المجحفة • ولن نوقف هذا التيسار
المكروه ما لم يملك المجتمع وسائل الانتاج الحيوية ، وما لم
يسيطر على هذه الوسائل من أجل الصالح العام • فبهذه الطريقة
وحدها نقضي على اقتصاديات الندرة التي تخلفها الرأسمالية
الضخمة ، وخاصة إذا كانت رأسمالية احتكارية •

ولا أعتقد أن هذا يتطلب ضرورة استيلاء الدولة على الصناعة
والزراعة بأكملها • وإنما الذي أعنيه ان القواعد الأساسية

للسلطة الاقتصادية ستكون في أيدي المجتمع • وبمجرد أن تصبح هذه القواعد في خدمة الغالبية ، لا القلة ، تطور المستقبل الاقتصادي داخل إطار الديمقراطية النيابية وعدد هذه القواعد - التي نتحدث عنها - اربع • وأهمها التحكم في رأس المال والقروض • وهذا يتطلب تأمين بنك كبنك إنجلترا ، والبنوك المساهمة وشركات التأمينات ، والجمعيات الخاصة ببناء المساكن وبهذه الطريقة وحدها نضمن خضوع الاستثمارات لحاجات الشعب ، لا لمصالح القلة ، وعلينا ان نعتبر هذا الاستثمار وسيلة من وسائل التخطيط الاقتصادي ، ذلك التخطيط الذي يهدف الى إعادة بناء الأمة لكي تلعب دورها في عالم ما بعد الحرب • ومعنى هذا بطبيعة الحال وجود نظام للأفضلية خاص بالقروض التجارية ، وتتوقف هذه الأفضلية على أهمية الهدف الذي يهدف اليه أصحاب المشروع داخل نطاق الخطة الاقتصادية فبناء مساكن للفقراء أهم من توفير شقق للموسرين ، والمدارس أهم من دور الخيالة ، والقروض التي تهدف الى تحسين مستوى الزراعة أهم من القروض التي تهدف الى تشجيع صناعة وبيع مساحيق الزينة او الترخيص بدواء جديد •

يجب على الدولة أن تمتلك الأرض وتشرف عليها • هذا أمر لا بد منه لتحقيق أغراض ثلاثة • فامتلاك الدولة للأراضي

يكفل تخطيط المدن تخطيطا صحيحا ، خاصة المناطق التى تدمرها الحرب . والامتلاك ضرورى لكى تتيح للزراعة المكان اللائق الذى يجب ان تحتله فى اقتصادنا القومى . كما أنه يكفل للصناعة الأماكن والمناطق الملائمة لها ، ويحتفظ لبريطانيا بطابعها الجمالى

ويجب أن تشرف الدولة على تجارة الواردات والصادرات . وواضح أن هذا الاشراف ضرورى جدا للإنتاج الموجه الذى يخدم مصالح المستهلك . وهذا الاشراف على الواردات نتيجة منطقية لأشراف الدولة على رأس المال ، وعلى القروض . وبدونه لا يمكن أبدا أن نجعل اقتصادنا القومى يتلاءم مع الاشراف الدولى على التبادل ، ذلك الاشراف الذى لا مناص منه فى الوقت الحاضر . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تنظيم شراء المواد الخام ، وتسويق صادراتنا لصالح الأمة . هذا هو الدرس الواضح الذى اعطته لنا التجربة الروسية . ولقد أصبح هذا الدرس مسألة لا شك فيها بعد تلك التجربة التى مررنا نحن بها فى سنى الحرب .

وعلاوة على هذا يجب أن تستولى الدولة على وسائل النقل والمواصلات ، وعلى الوقود ، ومصادر الطاقة ، ويجب ان تشرف على هذه الوسائل جميعا . ولن أكرر هنا ما سبق أن قلت من أن هذه الوسائل لا بد منها لتحقيق التخطيط الديسقراطى .

ولكن هناك عدة نقاط بسيطة تستدعى كلمة تعليق • ان كسل وسيلة من هذه الوسائل التي أشرنا اليها (المواصلات والوقود والطاقة) مصدر ضياع في الوقت الحالي • فبدون تأمين السفن تسعجز عن الربط بين الملاحة وبين الثمار الياقة التي نحصل عليها عندما تشرف الدولة على الواردات والصادرات ونحن اذا لم نؤم خطوط السكك الحديدية ووسائل النقل البري فتحنا الباب امام الجهود المكررة التي لا ضرورة لها ، وفتحنا الباب امام المنافسة • ولقد دل تاريخ المواصلات على أن خطوط السكك الحديدية تفرض في بعض الأحيان ضغطا سياسيا فتجعل المسؤولين يضحون بخطوط النقل البري للرحلات القصيرة • وواضح أيضا أننا لا نستطيع ان نترك الطيران في أيدي الأفراد ، خاصة بعد تجربتنا في الحرب • والواقع أن مشكلة الطيران تجعلنا نفكر في تحييد اشراف دولي كامل على شئوننا • وان لم نفعل هذا وجدنا أنفسنا أسرى نظام ضخم للأعانات والأسعار التنافسية ، وسيكون لهذا النظام آثاره الممقوتة ، بل الخطيرة • أما تأمين مناجم الفحم فيعد ضرورة نفسانية ، وخاصة اذا درسنا موقف رجال المناجم من أصحابها • ان تأمين المناجم يفتح فرصا هائلة أمام الوفورات خاصة فيما يتعلق بتسويق الفحم • ولقد دلت التجربة على أن التأمين هو الوسيلة الوحيدة لاستغلال منتجات الفحم الفرعية

استغلالا علميا واسع النطاق . أما ملكية الأمة لمصادر الطاقة الكهربائية فأمر مرغوب فيه الى حد كبير ، خاصة اذا عرفنا ان البلديات أثبتت تفوقها على الوحدات الخاصة . والملكية العامة تكفل توحيد مصادر الطاقة الكهربائية ، وبدون هذا التوحيد يتعذر تعميم الكهرباء في المناطق الزراعية (من أجل النهوض بالزراعة) ويضطر المسئولون الى اعطاء اعانات ضخمة للشركات التي تزود القرى بالكهرباء . وينطبق هذا أيضا على الغاز والماء . ان توحيد هذه المصادر في يد الدولة هو الذي يضمن ادخال الغاز والماء الى آلاف المنازل التي تفتقر اليهما ، خاصة في المناطق الزراعية .

على هذا الأساس يمكن الشروع حقا في صبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية . وواضح أن نجاح هذه الجهود يتوقف الى حد كبير على الجهاز الذي يقوم بالاشراف . ويجب أن يتألف القسم الأكبر من هذا الجهاز من رجال اعمال يعرفون جيدا طبيعة الصناعة التي سيشرفون عليها . قد تكون لنا تجارب كثيرة أخرى ، غير أننا لن نتجح في جهودنا اذا لم نعتمد على تجارب هؤلاء الخبراء . غير أن الاشراف الذي حتمته ظروف الحرب هدد المصالح العامة بصورة كبيرة . فمعظم الذين يشرفون على الصناعات من قبل الدولة لهم مصالح في هذه

الصناعات التى يشرفون عليها ، مصالح فى الحاضر والمستقبل .
غير أنه لا يصح أن نسلم مقاليد الأمور لمثل هؤلاء الأفراد . ان
النظام الجديد يحتم على المشرف على الصناعة أن يكون خاضعا
للدولة لا لأحد غيرها .

ولا أستطيع هنا أن أبحث فى أشكال الصناعات المؤممة ،
أو أشكال الاشراف على الصناعات التى متظل فى ايدى الأفراد .
والواقع اننى لا أظن ان هذه المسائل ستتخذ شكلا واحدا .
فمن المحتمل فى رأى أن تتشكل بمرونة كبيرة طبقا للصناعات
المختلفة .

هذه المسألة لا تهمنى بقدر ما يهمنى صلة هذه الأشكال
بالبرلمان . وأعتقد أن الأمور كلها ستتم عن طريق مجلس الوزراء
وأعتقد أيضا أن مجلس الوزراء سيقوم بدوره بتشكيل لجنة من
الوزراء الذين تتعلق أعمالهم بميدان الانتاج . وستحتاج هذه
اللجنة الى هيئة من الخبراء ، تشبه الى حد كبير الهيئة التى
تألفت فى الاتحاد السوفييتى . وتتلخص مهمة هؤلاء الخبراء
فى اعداد المواد التى ستقدمها اللجنة بعد ذلك الى مجلس الوزراء
وسيعمد مجلس الوزراء ، بعد ذلك ، الى الحصول على موافقة
البرلمان . ولست أرى ما يدعو الى تأليف هيئة أركان حسرب
اقتصادية الى جانب الهيئات المتعددة ، ولقد سبق أن أوضحت

السبب في مكان آخر (١) . ان وجود رباط جديد في سلسلة الأجهزة التي تقوم بالاشراف يعرقل سير الأمور ويؤخر القرارات التي تحتاج الى السرعة كشرط أساسي في معظم الأحيان . أما رسم الاطار العام للخطة فيقع على عاتق الوزراء ، وذلك في الديمقراطيات النيابية أما وجود هيئة اركان حرب اقتصادية كتلك التي اقترحها السير وليام ييفريدج فيضعف من مسئولية الوزراء فهذه الهيئة تدرس التخطيط بصورة عامة ، غير أنها لا تستطيع أن تقرر امكانية تطبيق هذه الدراسة . وكلما تحددت المسئولية وابتعدت عن التشابك والاختلاط سهل الحكم على قيمة الدراسات .

وواضح تماما أن هذه الاقتراحات لا تفترض ايجاد دولة اشتراكية بعد الحرب العالمية مباشرة . انها مجرد اساس يمكن أن تقوم عليه دولة اشتراكية اذا قرر الناجبون هذا في المستقبل . ان لهذه الاقتراحات التي أتناولها هدفا آخر غير خلق الدولة الاشتراكية ، وان يكن يتصل بها . هذا الهدف هو حماية ديمقراطيتنا السياسية من عناصر الثورة المضادة الموجودة بين ظهرانينا ، تلك العناصر التي أخذ سلطانها يزداد ، وتصميمها

(١) فصل «الحكومة أثناء الحرب» من كتاب «هل نستطيع ان نتطلع الى المستقبل» (١٩٤١).

يشتد قبل اندلاع الحرب • وقد يظهر سلطان هذه العناصر من جديد ، وقد يظهر تصميمها اذا نمت الرأسمالية الاحتكارية بفضل الاستعدادات للحرب • والحماية التي تتحدث عنها تحول دون نمو هذه الرأسمالية الاحتكارية •

لهذا أعتقد أننا لن نوفق في صيغ السلطة الاقتصادية بالصيغة الديمقراطية ما لم تنجح في وضع برنامج كهذا موضع التنفيذ الناجح • وينطبق هذا القول أيضا على بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية • يجب أن تسيطر الديمقراطية السياسية على الاحتكارات الاقتصادية ، والا فإن الاحتكارات الاقتصادية هي التي ستسيطر على الديمقراطية السياسية •

والسبب في منتهى البساطة • ان الاشكال الاقتصادية تخلق النظم السياسية التي تلائم أهدافها وأغراضها • ولقد دلت تجاربنا ، بصورة لا يرقى اليها الشك ، على أن اقتصاديات الرأسمالية الاحتكارية المجحفة لا تتلاءم بسهولة مع سياسة التوسع التي يحتاج اليها المجتمع الديمقراطي • ومبني أقصى الأدلة الحديثة على هذا الاتجاه ما حدث عندما ظهرت الطبقة الوسطى في إنجلترا بعد عهد الإصلاح ، فأخضعت جميع الأنظمة الاجتماعية للسلطة الاقتصادية التي حصلت عليها • لقد وصلنا ،

في تاريخ المدنية ، الى مرحلة تتطلب مرة أخرى تجديدا جوهريا . والحرب التي نشبت تشيخ لنا فرصة المحاولة دون التورط في هذا الصراع الداخلي المرير الذي ينشبت حينما يرفض الرجال مواجهة مشاكلهم والتصرف ما دام في الوقت متسع للاتفاق على حل هذه المشاكل حلا سلميا .

غير أن الفرصة التي تحدث عنها لن تستمر طويلا . ان روح التضحية التي تظهر اثناء الحرب تختفي ، والشعور بالتعب يحل محل الشعور بالفرح والبهجة . وستشكل السياسة نتيجة للخلافات التي يحافظ عليها الرجال او يقضون عليها ، ولن تشكل وفقا لأهداف مشتركة يريدون تحقيقها . ويتضح هذا بصورة كبيرة في العلاقات التي تقوم بين الأحزاب السياسية الكبرى في بريطانيا والولايات المتحدة ، ويتضح - على سبيل المثال - في الهوة التي تفصل بين حزب العمال وحزب المحافظين فيما يتصل بالتعليم بعد الحرب . وهي ليست اضخم من الهوة التي تفصل بين رأى البعض في حقوق الملكية ورأى رجال مثل هنرى فور والمستر توم جيردلر . وينطبق هذا أيضا في المجال الدولي . فالعلاقات السياسية التي تقوم بين الدول الكبرى ، خاصة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، او بين بريطانيا العظمى وروسيا ، هذه العلاقات لا شك تتأثر بعلاقات الانتاج

الداخلية وفي الدول المختلفة • فإذا كانت علاقات الانتاج هذه تهدف الى التوسع الاقتصادي كان السلام هو الثمرة الطبيعية • أما اذا كانت هذه العلاقات تنطوي على القيود (كما هو الوضع الآن) فإن العناصر المعادية ستقودنا الى الحرب كما قادتنا في الفترة ما بين الحربين • ان موقفنا يتسم بوجود علاقة بين الحاجة الى النصر والفرص التي يتطلبها التجديد • وليست هناك الآن فئة تتعارض مصالحها مع المصالح القومية (ونادرا ما يحدث هذا) غير ان هذه الروح لا تستمر طويلا ، ويجب على القادة ان يستغلوها أثناء وجودها ، والا فانهم سيفشلون في تحقيق الأهداف التي يسعون اليها •

- ٢ -

يقولون ان المجتمع الموجه يلغى الحرية الغاء • ويقولون انه يقضى على شخصية الانسان باعتباره فردا وكائنا بشريا يختلف عن زملائه من البشر • ويقولون ان المجتمع الموجه يقتضى وجود دولة اوتوقراطية • وانه يؤدي الى تقسيمنا وتوزيعنا الى فئات ومجموعات ، بواسطة جموع غفيرة من الرسميين • وأصحاب هذا الرأي يلفتون نظرك الى المانيا النازية ، وايطاليا الفاشية ،

وروسيا البلشفية ليؤكدوا أن هذه الدول دفعت الثمن غاليا عندما سارت على نظام المجتمع الموجه ويضيفون أن الدكتاتورية هي جوهر هذا النظام ، نظام المجتمع الموجه • وهم يطالبوننا بأن نستعيد نظام السوق الذى يعمل جهازه بطريقة موضوعية غير متحيزة ، ويحكم القانون ذلك السوق الذى نعمل داخل اطاره ، ويسعى كل واحد منا فيه وراء مغامرته • وهم يقولون اننا بحاجة - مرة أخرى - الى تلك اليد «الخفية» التى أشار اليها آدم سميث فى مديحه المشهور ، حيث ينسجم حب الذات بحب الصالح العام فى وقت واحد انسجاما رائعا ، ويتم هذا بمعجزة لم يشرحها آدم سميث للرجل العادى (١) •

واضح جدا أن هذا الرأى لم يفسر لنا عددا كبيرا من المشاكل • ان أصحاب هذا الرأى لم يفسروا لنا السبب فى تحول السوق الحرة الى مؤسسات ضخمة متكاملة ذات صبغة

(١) هذا الرأى الذى يعرضه المستر ولتر ليبمان - بفصاحته المعهودة - فى كتاب « المجتمع الصالح » - (١٩٣٧) فى هذا الكتاب يؤيد المستر ليبمان الفكرة القائلة بأن السوق الحرة وحدها هى التى تضمن الحرية وتحميها • وهو ، على هذا الاساس يرفض جميع أشكال التخطيط الجماعى ، فهو يرى أن أشكال التخطيط الجماعى تلغى السوق الحرة ، ومن ثم تلغى أكبر قسط من الحرية •

والمستر ليبمان يؤمن « بحكم القانون » - وحكم القانون هنا صورة لقانون الطبيعة أو تنقيح لهذه الصورة - ويرى ان حكم القانون سيضع لوائح اللعبة التى يجب أن يلعبها المجتمع • ولقد كان أعضاء « عصبة الحرية » فى الولايات المتحدة من أكبر المتحمسين لآرائه •

امبراطورية ، مؤسسات كاد سلطانها يقرب من سلطان الدولة .
 وهم لم يوضحوا لنا كيف تعيش حرية التعاقد مع عدم وجود
 مساواة عند المساومة . وعلى هؤلاء الذين لا يرضون عن فكرة
 المجتمع الموجه أن يردوا على السؤال الآتى :

لماذا لم ينعم بالحرية سوى الذين ينعمون بالملكيات الكبيرة؟
 وهم مضطرون فى الواقع الى الدفاع عن نظام ندر أن حبذ أى
 اصلاح اجتماعى ، وهو اذا حبذه جاء ذلك الاجراء متأخرا
 بحيث ألمات الحماسة فى نفوس ذوى الحماسة . وعليهم
 ان يثبتوا لنا كيف يمكن أن تنفذ الدولة حكم القانون بطريقة
 موضوعية مع أن وسائل الانتاج فى أيدي بعض الأفراد . الواقع
 أنهم فشلوا فى الرد على كل هذه التساؤلات سواء فى الولايات
 المتحدة او بريطانيا العظمى ، عندما كان مبدأ «عدم التدخل
 فى شئون الفرد الاقتصادية» فى أوجه . وما أكثر صيحات
 التحذير التى أطلقها امرسون وشانج ، وما أكثر الهجوم الذى
 شنه كارليل ، وديكنز وروسكين . لقد كانت كتابات هؤلاء جميعا
 تعليقا ضخما على الاذلال الذى لحق بالرجل البسيط . ما سبب
 هذا الاذلال ؟ سببه وجود مجتمع يؤمن بالسوق الحرة ايماننا
 أعمى ، ويؤمن بسياسة هذه السوق التلقائية . (على القارئ
 الذى يريد دراسة تاريخ هذا المبدأ المتحرر الذى يريد المستر

ليمان ، وأمثاله ، أحياءه ، أن يرجع الى ما كتبت تحت عنوان
«ظهور مذهب الأحرار في اوروبا» (١٩٣٦) .

لقد حققت هذه السوق الحرة انتصارات كثيرة غير أنها
أبقت على تلك الهوة التي تفصل بين القلة من الموسرين والكثرة
من الفقراء . وظلت هذه الهوة أكبر هوة في المدنية وهي قد
حالت دون تمتع الجماهير بترائثا الفكرى . وهي لم تجسر
على تزويد الناس بالانباء الصحيحة الصادقة ، وهو شئ يعتبره
المستر لييمان شرطا أساسيا للحرية (١) وهي قد أخذت تستغل
التفرقة العنصرية ، والتعصب للجنس ، والعقيدة ، وتجعل من
هذا كله سلاحا تدافع به عن مبدأ الامتلاك ، ذلك المبدأ الذى
تقوم السوق الحرة على أساسه . وهي قد جعلت طول العمر ،
والصحة ، والأمن ، والفراغ وقفا على الملاك . أما حكام الممالك
الامبراطورية ، ممالك هذه الاسواق ، فقد اشترى المشرعين
وأفسدوا القضاء والمسئولين دون أدنى شعور بالذنب ، اللهم
الا اذا اكتشف الناس جرائمهم . أما قوات الدولة المسلحة
فكانت جهازا يستغله الملاك بالقوة دون اعتبار للنتائج الاجتماعية
وفي عام ١٩٣٧ نشبت الاضرابات بالولايات المتحدة ، وكانت
أول صراع صناعى يندلع منذ الحرب الأهلية ولا يتدخل فيه

(١) ارجع الى كتابه « الحرية والابناء » (١٩٢٨) .

رئيس الجمهورية لصالح الملك ، وباسم القانون والنظام .
والسوق الحرة قد جعلت العلوم الاجتماعية (في صورتها
الأكاديمية على الأقل) تخضع لنظام يحرم المنصب الأكاديمي على
الشخص الذي يعارض الملك حقهم في الامتيازات . وفي خلال
القرن الذي أعقب صدور قانون الإصلاح ١٨٣٢ لم يجد
حزب المحافظين البريطانى وستة من العمال يختارهم للبرلمان ، مع
ان العمال ألفوا في هذه الفترة منظمات ضخمة ، مثل نقابات
العمال ، والجمعيات الودية ، والحركات التعاونية . وكلها تثبت
أن العمال يستطيعون العمل في الميدان السياسى والاقتصادى ،
ولو بصورة عادية على الأقل . وفي الديمقراطيات الرأسمالية
يفصل في المنازعات الاجتماعية والاقتصادية التي تنظر فيها
الحكومة رجال يقال انهم «غير متحيزين» ولكن ، كيف يتم
اختيار هؤلاء الرجال ؟ انهم من مهن تعتد الى حد كبير على
أصحاب الملكيات الخاصة ، ومن هذه المهن المهنة القضائية .
فاذا تجرأ هؤلاء الرجال كما تجرأ اللورد سانكى عام ١٩١٩ ،
حين قالوا ان الملكية الخاصة للمواد الضرورية لا يمكن أن تخدم
الأمة منذ الآن ، اذا فعلوا هذا قيل عنهم انهم اناس خانوا
رسالتهم ، وعوملوا على أنهم خونة .

ان المجتمع الذي يقوم على أساس سلوك السوق الحرة

يعانى من الضعف الذى أشار اليه كارليل ، وهو أنه يجعل العلاقات الأساسية بين الناس خاصة لاعتبارات المال فقط . لقد قضى هذا المجتمع على فكرة المولد باعتبارها اساسا للتمتع بالامتيازات ، غير أنه أحل محلها فكرة الثروة ، وبذلك نفتت سما زعافا فى جذوره . ويتمثل هذا السم الزعاف فى استقرار الفكرة القائلة بأن هدف الانسان الحقيقى هو امتلاك الثروات باعتبارها المصدر الأول للسلطان والنفوذ . لقد آمن الناس بهذا ولم يؤمنوا بالدين ، او الحضارة ، أو الأخوة البشرية . وكما قال السير هنرى مين ، استحوالت الحياة الاجتماعية السي «حرب خاصة مباركة» ، البقاء فيها للأصلح ، ومن ثم فإن الكون لم يكن ليعبأ بصير الفرد ، وغاب عن ذهنهم ان صلاحية البقاء هذه صارت وقفا على «التملك» الذى كان يحرك أى تنظيم اجتماعى . كان امتلاكاً مجبراً على دفع فدية يكرهها - اذا ما أريد للمجتمع ان يسير سيره . وحاولت نزعة التملك هذه فرض نفوذها على مجالات تخشى منها على كيانها ، كالدين ، والفنون . وكانت مضطرة دائماً الى فرض قيمها على أشياء لا يمكن ان نطبق عليها مسألة التملك . واضطرت دائماً الى الاهتمام بالمنافع العاجلة بدلا من الغايات البعيدة ، ذلك لأنها رأت ان حياة الفرد على هذه الأرض قصيرة . والذين شاهدوا المساكن المهجورة فى مناطق الخشب بالولايات الواقعة شمال

غربي البسفيك يكتشفون فداحة الثمن الذي يدفعه المجتمع حين يجعل غريزة التملك المبدأ الاساسى فى عقيدتنا الدنيوية . وقد يقال ان غريزة التملك ساعدت على نهضة العلم . وهذا صحيح ، غير أنها خيبت آمال العلم ايضا . وهى قد ساعدت على تعليم الناس القراءة والكتابة ، الا أنها اشارت الى العلم الغزير وحرمت الجماهير منه ، حرمتهم من نصيبهم من ثمار الخيال الابداعى ، تلك الثمار التى يعتبر الاستمتاع بها اشباعا لانسانيتهم . ولقد ارتكب مجتمع « التملك » جريمة كبرى حين عزل الفنان فجعله بعيدا عن أعماق المجتمع ، ولم يعد فى مقدور الفنان ان يعبر عن عظمة ذلك المجتمع ، وانما أصبح العوبة يتسلى بها الاثرياء فى وقت الفراغ . ولم يصبح « الجمال » المقياس الذى تقيس به عمل الفنان ، وانما الثمن الذى يستطيع ان يدفعه ثرى فيها — هذا الثرى الذى يدفعه غروره الى شراء لقب « راعى الفنون » .

لست أعنى بهذا ان مبدأ التملك شىء جديد — فالواضح أنه قديم قدم هذا العالم — ولست أقول اننا فقدنا الرجال والنساء الذين يقاومون سلطانه . كل ما أقوله ان مبدأ التملك أصبح المبدأ الرئيسى فى تنظيمنا الاجتماعى ، ولذا أدى الى مأساة ، مأساة الحرب العالمية . وقد نستطيع ان نوجه اصبع الاتهام

ضد مدينة أثينا القديمة ، غير أننا سنتراجع اذا قارنا الدفاع عن أثينا (وهو الدفاع الذى وضعه ثوسديدس على لسان بركليز) بمديح ماكولى الشهير ، الموجه الى مجتمع التملك ابان فجره الصادق (١) ولنذكر ان ماكولى كان يتحدث عن مجتمع يقف على اعتاب نصف قرن من التوسع . أما مشكلتنا نحن فأخطر من مشاكل الماضى بكثير ، فعندما يصل مجتمع التملك الى مرحلة الضمور والانكماش ، يجعل الدفاع عن مبادئه فى يد رجال من أمثال هتلر ، وموسولينى ، ولافال (٢) وأمثال هؤلاء الرجال سيفرضون مبدأ التملك فرضا عن طريق الحرب فى الخارج وعن طريق الدكتاتورية فى الخارج . لقد وصل مجتمعنا الى مرحلة يعادى فيها كل ما يضافى على روح الانسان العزة والكرامة .

واذا كانت هناك حكومات تحمى مصالح الملكية ، وكانت هذه المصالح قائمة على نظام التملك المنهار ، فلا مناص من شيوع الفساد فى جهاز هذه الحكومة . ولقد عرفنا من تجربة الفاشستية ان رجال الأعمال قد يتقبلون الديمقراطية اذا كانت مجرد

(١) خطبة • يوليو عام ١٨٣١

(٢) بيمر لافال : محام وسياسى فرنسى (١٨٨٣ - ١٩٤٥)

اجراءات سياسية رسمية ، غير انهم يرفضونها ويناهضونها اذا أصبحت أسلوبا من أساليب الحياة • وقد عرفنا ايضا أن رجال الأعمال يخافون من دينامية الديمقراطية حتى في زمن الحرب ، وهو الزمن الذي تتعرض فيه حياة الأمة كلها للخطر • ولا شك أن أصحاب الملكيات سيعلنون دائما عن رغبتهم في البذل والسخاء اذا اضطرتهم الأزمة الى الاعتماد على تعاون الجماهير • غير أن الحرب تعلم الناس درسا قاسيا ، انها تميظ اللثام عن مدى الفساد الكامن وراء وعودهم الطنانة ، فهي ترينا الاغنياء وقد خشوا ان يطالبهم الناس بتحقيق الوعود •

واذا وصل مجتمع «التسلـك» الى مرحلة الضمور والانكماش ، وتعرض الملاك للخطر ، ضاعت العدالة بين الامم والافراد الذين لا يتمتعون بالرفاهية على قدم المساواة • ذلك لان الشعور بالخطر يولد الخوف ، وهذا الخوف يتسرب الى كل ركن من أركان المجتمع • والطبقة الرسمية تود تجنب الأخطاء مهما كان الثمن ، وهي تجهل أن الناس لن ينجزوا شيئا اذا خافوا دائما من الوقوع في الأخطاء • وسيهرع الكثيرون الى الايمان بان تعدد الأوراق والملفات دليل على وجود طاقات مثمرة • وسيصرون على المطالبة بنظرة غير متحيزة ، وهي مطالبة لا أساس لها من الصحة ، وهم لا يعرفون ان الذين لا رأى لهم

يعجزون عن ايجاد هدف لتصرفاتهم • وهم يرفضون التخفيف من حدة قيود الواقع (وهو شيء تتيحه الحرب الكبرى) حتى لا يفقدوا من عرف عنهم من أصالة وتعقل • وهم لا يعرفون ان الحرب التي تنشب أثناء انهيار نظام معين تثير كوامن الحنق والسخط الذي ظنوا ان الناس نسوه — فالحرب تفتح الطريق أمام امكانيات لم تكن معروفة من قبل • نحن اذن ازاء ملاك خائفين ومسؤولين حذرين ، وفي هذه الحالة يتعذر على الحكومة ان تقدم على أى اجراء ايجابى ، فالاقدام يتطلب آراء شجاعة ، آراء تجتذب الجماهير ، وتخلق ذلك الجو الذى تظهر فيه الزعامة وتتمتع بالاستجابة الحرة الكاملة من جانب الجميع • ان قدرة الأمة الديمقراطية على تجديد كل طاقتها فى الحرب يتوقف على استعداد حكامها لتنفيذ اصلاحات ضخمة • فاذا لم تظهر هذه الاصلاحات فقد الناس ايمانهم بأهداف تتعارض مع التجربة التى يريدون تحقيقها • ولن يحول دون فقدان الايمان الا نجاح سريع ساحق •

من أجل هذا أومن بأن المسترليمان وأمثاله (ممن يرون فى المذهب الجماعى انتهاكا للحرية) قد نسوا أمرين • لقد نسوا أولا ان الحرية تتطلب اعادة تعريف الظروف التاريخية ، ذلك لأن تلك الظروف التاريخية تختلف فى تقديرها لأهمية هذه

الحرية • ان هذا الصحافي الشهير (١) الذي لم يذق أبدا طعم الفقر يهتم بحرية المستهلك في انتقاء سلعته من بين مجموعة كبيرة من السلع أكثر من اهتمامه بعامل مهاجر يهيم على وجهه ويتنقل بين مزارع القطن بجورجيا وبساتين وادي سان ووكان باحثا عن عمل • والمستر فورد يخاف من ملكية الدولة وما تنطوي عليه من «بيروقراطية» أكثر من خوف احد عماله الذي يخشى مصيره لأن أحد جواسيس المستر فورد قال ان هذا العامل له نشاط في إحدى نقابات العمال •

ان اختفاء المساواة والامن من اطار الحرية ، كما تعرفهما الجماهير ، معناه ان رأى العامل البسيط في الحرية يختلف عن رأى الاديب الناجح ، فكل منهما يحكم على هذه الحرية استنادا الى مقدمات منطقية مختلفة • ان كلا منهما يقف في مجال بعيد عن مجال الآخر ، ومن ثم لن تجد تعريفا مشتركا لمعنى الحرية ونسى المستر ليبمان وأمثاله شيئا آخر ايضا ، شيئا لا يقل عن النقطة الاولى أهمية • ان الحرية تتحقق في ظل حكم القانون ، غير أن حكم القانون هو في الواقع مبدأ ذو تاريخ طويل • واذا كان هذا التاريخ قد علمنا دوسا كبيرا فهو ان حكم القانون لا يطبق تطبيقا عادلا الا اذا كان الجميع (أفراد وجماعات)

(١) المستر رولتر ليبمان ،

على قدم المساواة فيما يتعلق بواجب الدولة نحوهم وهنالك حقيقة هامة : ان حكم القانون قد يتعرض للإيقاف في حالة الطوارئ ، وذلك عندما تهتم السلطة التنفيذية بنتيجة من النتائج بل ان لنكونن نفسه عندما أوقف قانون المشـول (الخاص باستدعاء المذنبين) ايام الحرب الأهلية • وأحب أن اقول ان حكم القانون ليس مجرد اجراء أوتوماتيكي يتم ببساطة دون اعتبار للزمان او المكان او القضاة الذين يطبقونه • ان حكم القانون يختلف لدى زنوج جورجيا عن حكم القانون لدى البيض في نفس المنطقة • وقد يكون حكم القانون واحدا في نظر الاثنين في ولاية ماساتشوسيتس ••• لقد دلت تجارب المحاكم المختلفة على أن قانون الطبيعة لا يطبق بطريقة ثابتة ، عادلة ، طوال الوقت • ان فشل جمهورية فيمار • مرجعه الى حد كبير - ان قضاتها كانوا يصدرن ضد المذنبين النازيين احكاما تخالف أحكامهم ضد المدنيين ذوى الميول الاشتراكية او الشيوعية (١) ان طبيعة حكم القانون تخضع للظروف الاجتماعية التى تسود فى مكان وزمان معينين • ولقد أثبت تاريخ العلاقات الانتاجية (وبصورة لا يتطرق اليها الشك) أنها تلعب الدور

(١) يعتبر كتاب « سقوط الجمهورية الالمانية » (١٩٣٦) للمؤلف ر. ت. كلارك • افضل ما كتب بالانجليزية فى تلك الايام»

الرئيسى فى تحديد طريقة تطبيق حكم القانون • نحن ، مثلاً ، نعيش فى مجتمع يؤمن بعقيدة عدم المساواة ، ولهذا سيختلف تطبيق القانون من طبقة الى طبقة • لهذا لا يمكن أن نقول ان القانون يعترف بالمساواة أمامه دائماً ، تلك المساواة التى تعتبر أساساً للحرية فى نظر الديمقراطية • ومن ينكر هذا فانما ينكر تاريخ القضاء • ما هو القانون ؟ انه تلك المجموعة من اللوائح التى تضع الدولة وراءها سلطانها الاجبارى الكبير • وهذه اللوائح لا تخدم معان تجريدية ، مهما بلغ حظ هذه المعانى من النبل • لقد وضعها أناس يؤمنون ، بلا شك ، بأنهم حكماء ، عادلون • غير أن هذا الايمان يخضع للمصالح التى تريد الحكومة حمايتها • واذا درسنا ، عن كثب ، هذه المصالح التى تريد الحكومة حمايتها اكتشفنا ان معظمها يخضع للعلاقات الانتاجية •

موجز القول أن المستر وولتر ليمان ، ومن يرى رأيه ، لم يكتشفوا بعد تلك الحقيقة التى اكتشفها جيرمى بنتام فتحول بعدها من محافظ معتدل الى مصلح متطرف • انهم لا يعرفون ان القانون قد يخضع بسهولة لما أسماه بنتام بـ «المصالح الفاسدة» ، وان الذين يخضعون القانون لهذه المصالح الفاسدة قد يظنون — عن حسن نية — انهم يعملون لمصالح المجتمع ، ومن أجل رفاهيته • وكلما افتر المجتمع الى المساواة ، كلما

خلط المسئولون بين المصالح الفاسدة والرفاهية الاجتماعية • ان
 الظافرين - في المجتمع القائم على امتلاك - لا يستطيعون ابدا
 أن يروا المشاكل من وجهة نظر المدحورين • واذا أردنا أن نبتعد
 عن المفهوم التجريدي للحرية ، لننتقل الى المجال التطبيقي ،
 اكتشفنا ان الظافرين ، أو أعوانهم ، هم الذين يفسرون الحرية
 وفق ما يتراءى لهم ، وهم الذين يكتبون تاريخها • • نحن لا ننكر
 أن كل مجتمع يحتوى على نفر من الرجال والنساء الذين
 يتجاهلون مصالحهم الخاصة ويضحون بها من أجل الصالح العام،
 وهم يرفضون قبول المقاييس التقليدية لعصرهم • ونحن مدينون
 لهؤلاء بالكثير • غير ان الفلسفة الاجتماعية لأى عصر من
 العصور هى فى الواقع محاولة لتبرير الطريقة التى يعيش بها
 الظافرون فى هذا العصر • وجهاز العلم المناسب مجند لخدمة
 هذه الفلسفة • وكلنا يذكر لوك ، وما اكثر كتب النقاد الأقوياء
 الذين هاجموا مؤلفاته ، لقد تراكم التراب على هذه الكتب ، ولا
 يخرجها من قبوها الساكن الا عابر سبيل ممن يهتمون
 بالعاديات • وما أقل الافراد الذين اهتموا بتلك المدرسة الشهيرة،
 مدرسة الاشتراكيين الانجليز الاول ، من أمثال هول وطومسون
 وبراي • الى أن تطورت العوامل الاشتراكية فجعلت من الحركة
 النقاية قوة تاريخية على جانب كبير من الاهمية • وجاء ماركس

وانجلز فأتاحوا لها أدلة اتهام ملتهبة موجهة ضد الخصوم ، الى
أن آمنت بأن المستقبل في جانبها .

علينا أن نهتم بهذا الاطار ونحن ندرس رأى المعارضين في
الديمقراطية الموجهة ، او بعبارة أخرى ، رأى القائلين بأن
التخطيط والتوجيه يتعارضان مع الديمقراطية . (وهو الرأى
الذى حاول المستر وولتر ليبمان اقراره) ان أقوال المعارضين
لفكرة الديمقراطية الموجهة تذكرنا بمؤلفات مينزيس والبروفيسير
روينز . فهذا النوع من المعارضة يصحب دائما اى دفاع عن
نظام منهار . وهذه المعارضة تردد من جديد - وبصفة مستمرة
الدفاع الصارخ الذى تمتع به النظام ابان ظهوره ، أيام ان كان
انشائيا ابداعيا . والبعض يناقش بحماسة قدرة هذا النظام
المنهار على تحرير الناس بفضل التوسع الذى أتاحه ، ونسوا أن
النظام فقد كل ما كان له من قوة ومحاسن في البداية . وهم
يحاولون استخلاص جوهره (أيام ازدهاره) من سلسلة
التشويهاات التى أحاطت به في فترة تقلصه وضموره . وهم اذا
أشاروا الى تلك التشويهاات قالوا انها لا تدخل في « صلب
الموضوع » انهم يطالبوننا بأن نسترجع الظروف التى صاحبت
فجر النظام ، وهم يحذروننا قائلين ان هذا هو الشرط الوحيد
الذى يحمينا من الكارثة .

غير أن هذا البحث الجديد ليس موجودا في التاريخ الفعلى على الاطلاق . ان نظام آدم سميث «نظام الحرية الطبيعية البسيط» لا يخرج عن نطاق التعميمات التى استخلصها سميث من ظروف عصره ، وهذه حال كل النظريات الاجتماعية . و جدير بالذكر أن المستر ليبمان والاستاذ روينز يتوقان الى اعادة بناء هذا النظام من جديد . لا شك أن تعميمات آدم سميث كانت ملفقة للنظر ، ولا شك أن سميث دعمها - تدعيمها هائلا بالحجج التى أحسن اختيارها . وعندما طبقت بريطانيا الخطوط الرئيسية لنظام سميث ، جنت الكثير من الثمار التى وعد بها هذا المفكر . جنت بريطانيا هذه الثمار لوجود ظروف خاصة لا تصلح بحذافيرها فى أماكن أخرى ، ولا تصلح على الاطلاق لبلد جديد مثل الولايات المتحدة ، ولا لبلد قديم مثل ألمانيا التى لم تيسر لها سبل الوحدة الاقتصادية الفعالة الى أن جاء بسمارك . وكان نفوذ نظريته ، فى المجال الفكرى ، نفوذا محدودا جدا ، حتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن نفوذها بالدرجة التى يتصورها المتحمسون . ذلك لأن تعميمات الكسندر هاملتون - التى نقلها ليست الى أوروبا - لاءمت القومية المتزيدة أكثر مما لاءمتها نظرية سميث ، وان تكن تعميمات هاملتون أقل اتجا . كانت آراء آدم سميث تناسب «أمة من أصحاب المحال» الذين يبيعون للعالم كله . ولكن ،

ليس من الغريب ان يصر مندوب يوغوسلافيا في المؤتمر الاقتصادي للعصبة (١٩٢٧) على أن القضايا التي تستند اليها آراء سميث لا تصلح الا لأمة ذات اقتصاد قوى ، أمة بلغت صناعتها من الضخامة بحيث تستطيع الصمود أمام المنافسة العالمية دون مساعدة من الدولة .

والواقع أن « نظام الحرية الطبيعية البسيط » لم يعد قابلا للتطبيق في أواسط القرن التاسع عشر . فلقد قضى عليه ظهور الشركة ذات المسئولية المحدودة ، وتطور الاختراعات التكنولوجية ، وما عرفتة الطبقة العليا والوسطى المتحالفتين في العالم القديم ، وأصحاب الملكيات في العالم الجديد ، من أن في مقدورها استغلال سلطان الدولة ، في الداخل والخارج ، لحماية مصالحها ضد أي هجوم . كان النظام قويا جدا تماما كما كان أيام ديكنز ، ومن ثم كان في مقدوره ان يفتح ابوابه لمن هم في القاعدة ، وهذا ما فعلته الارستقراطية البريطانية دائما في أوج ازدهارها . غير أن مؤلفات تشارلس ديكنز الأخيرة تصور لنا هذه الثقة بالنفس وهي تتلاشى وتذوب شيئا فشيئا . لقد احتاج النظام الى من يحميه ، وذلك عن طريق ازدياد تدخل الدولة . ان الصحة العامة ، والتعليم العام ، وظروف العمل في المصانع ، وحقوق العمال ، كل هذه الأشياء تقتضى نبذ مبدأ «عدم تدخل الدولة في شئون الأفراد الاقتصادية» ويتضح في

الولايات المتحدة (حيث لم يولد الشعور بالعزة القومية الا بعد الحرب الأهلية) ان على الدولة أن تتدخل لتصنع قيودا أمام ما أسماه تيودور روزفلت بأساليب « الاثرياء المجرمين » .
ولقد قال الروائي الانجليزى تشارلس ديكنز - فى عام ١٨٦٩ - :

« ان تثقى بالحاكمين ، لا شىء - وثقتى بالمحكومين كل شىء »

قال ديكنز هذا لأنه أحس بأن الحاكمين يمثلون مصالح بشعة فى هذا المجتمع ، مصالح لا يخفف من حدتها وفظاظتها الا رجال محسنون من أمثال أوستلر ، وشافتر يبرى .
وفى عام ١٨٤٣ ، كان تشارلس ديكنز قد فقد كل أمل فى الطبقة الحاكمة ببريطانيا . ولقد بعث ذات مرة برسالة الى المصلح ساونود سميث ، من أتباع بنتام ، قال فيها :
« ائنى ألمس بوضوح مدى الحاجة الى اجراء تغيير ضخم كبير » .

غير أن هذا التعق من جانب تشارلس ديكنز لم ينتشر الا بعد أن بات من الواضح ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، أن كبريات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعاني منها مدنيتنا تتعارض مع استمرار الديمقراطية الرأسمالية . لم تعد بالجماهير رغبة فى الاعتراف بما قاله اللورد سالزيرى من أن

« ثروة الأغنياء أمر ضرورى لاصلاح حال الفقراء » ويبدو أن سالزيرى يريد أن يقول ان على البلد أن ينتج أكثر مما يستهلك هذا اذا أراد توسيع رقعته . ولكن يبدو أنه لم يعرف ان جميع رأس المال لتحقيق هذا التطور يتطلب تدخل الحكومة - والتجربة الروسية خير دليل على هذا . ولم يكتشف سالزيرى أيضا ، ومع المستر ليبمان ، أن افساح منطقة محدودة تمارس فيها الدولة نشاطها الاقتصادى داخل الديمقراطية الرأسمالية يضع الدولة موضع المحايد ، وسيكون نشاط الدولة - فى هذه الحال - فى يد رجال يخضع سلطانهم لأهواء أصحاب الملكيات . موجز القول أن جدول الأعمال - اللاشعورى - الذى تسير عليه الديمقراطية الرأسمالية ، والذى يسير عليه خصوم التخطيط ، مبنى فى الواقع على افتراضين غامضين . أولهما ان كل مواطن يمثل فردا واحدا فى المجتمع فقط ، ولا يمثل أكبر من فرد عند صياغة القرارات السياسية . وقد دعاهم الى هذا الافتراض كون الدول الحديثة قائمة على نظام حق الانتخاب لجميع الأفراد . أما الافتراض الثانى فينادى بأن فى مقدور المواطنين بصفة عامة ، ورجال الحكومة بصفة خاصة ، أن يتخطوا حدود تجاربهم الشخصية ويتجاهلوا قيود هذه التجارب وهم يبحثون فى المسائل الهامة .

وليس لهذين الافتراضين ، بالطبع ، أساس من الصحة .

ولن تثبت صحتها لمجرد أن هناك ، في كل مجتمع ، أمثلة رائعة
لأناس تخطوا حدود تجاربهم الشخصية .

والواقع أن المواطن الفرد يشعر بالعجز في الديمقراطية
الحديثة ، اللهم الا اذا وهبه الله سلطانا غير عادي ، أو مكانة
مرموقة كفلها له المولد أو الثروة . فاذا لم يتح له هذا السلطان،
ولم تكن له مكانة مرموقة بفضل النشأة أو الثروة فانه لن يحقق
الاصلاح الذي يتوق اليه الا بمقدار تحالفه مع أناس يتشابهون
معه في تفكيره .

وحتى لو سلمنا بأن معظم رجال الحكومات الديمقراطية
يبدلون - باخلاص - كل ما في وسعهم ، فسنجد ان هذا البذل
لا يخلق لنا «المجتمع الصالح» الذي يتحدث عنه المستر وولتر
ليمان ، وسنجد ان الغالية العظمى لن تستفيد منه .

ولقد اعترف جون ستيوارت مل ، هو وصحبه ، بأن
الايثار وحب العدالة أشياء جميلة ، ومع ذلك لم يأملوا في خلاص
العالم عن طريق هذه المشاعر ، وانما عقدوا الأمل على
الفكر الذي ينير الطريق امام الأناية ولكنى أحب أن أشير
الى هذا التشاؤم الذي استبد برجال الاقتصاد بعد عهد نابليون .
ولقد قال كيرتز ان رجال الاقتصاد السياسى الاول نظروا الى
العالم نظرة سوداء ، وان ريكاردو استبعد أى تقدم جوهري
للجنس البشرى .

ان هذه النظرة وليدة آراء مالتس في مشكلة السكان ،
 ووليدة نظام الأجور الصارم . أضف الى هذا سوء الحكم في
 بريطانيا في ذلك العهد . وهكذا أجمع رجال الاقتصاد على أن
 قيام الدولة باجراء ايجابى هو عبث لا طائل من ورائه .

« والفكر الذى ينير الطريق أمام الانانية » كما يقول جون
 ستوارت مل ، لم يتحقق وهذا ظاهر في التحقيقات التى اجراها
 مجلس الشيوخ الأمريكى في موضوع وول ستريت . ان الحقيقة
 بسيطة ظاهرة للعيان : فمنطق الملاك في الديمقراطية الرأسمالية
 يختلف عن منطق العمال . فاذا انتخب العمال رئيس جمهورية
 يمثل روح الاصلاح في البيت الأبيض فان الملاك سيقولون ان
 نبدأ الحرية الاقتصادية يتنافى مع الديمقراطية .

من أجل هذا لا أومن برأى المستر ليتمان وأتباعه حين
 يقولون ان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج معناه
 الدكتاتورية . وهم يطالبون بأشياء لم يعد من الممكن تحقيقها
 فهم يطالبون باعادة الديمقراطية الرأسمالية التى سبقت ظهور
 الصناعات الهائلة . ان المستر ليتمان والمستر كيندننى يتوقون الى
 شئ واحد ، وهو أن تتدخل الدولة بسلطانها في نشاطهم .
 ليس من الغريب اذن أن يتصور رجل الأعمال أن استبداده
 هو الحرية بعينها ، وليس من الغريب أن يصاب بالدهشة
 والذهول حين يقال له ان عماله لا يرون رأيه هذا وهو يرى

أن امتلاكه لشركة التليفونات الأمريكية (على سبيل المثال) يعبر عن الديمقراطية الحققة ، أما اشراف الدولة على مشروع وادى نهر تينسى فهو الشيوعية بعينها !

ولقد قال المستر اوجرتون - الرئيس السابق للهيئة الوطنية لأصحاب المصانع - انه «لم يفكر ابدا في دفع أجور عماله وفقا لاحتياجاتهم ، وانما كان يدفع الاجور طبقا لكفاءة كل عامل ، بصرف النظر عن مدى حاجته الى النقود . أما الاشياء الاخرى ، المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية ، فكان يقصرها على نشاطه في الكنيسة . . وهو يرى أن مساعدات الكنيسة ونشاطها مسألة أخرى غير العمل .» وهكذا يتفق المستر اوجرتون مع الكاتب بيرك الذي قال «السياسة ومنبر الكنيسة شيان لا يتفقان كثيرا» وهو يرى أن الديمقراطية تتعرض للخطر حين يطالب العامل بحقوق تؤثر على المستثمرين . وفاته أن العامل يعتقد أن النظام الذي يحقق مطالبه يحقق ، في الوقت نفسه ، الحرية والديمقراطية

لقد وصلنا الى مرحلة واضحة كل الوضوح : ان فلسفة النظام الذي نعيش في ظله تحرمنا من اشباع احتياجاتنا . وهي فلسفة لا تحمي الا الاثرياء والملاك . وأصحاب المصالح يعتبرون تعديل الأوضاع اعتداء على نظام الطبيعة . أما المستر وولتير ليمان فيرى أن «المجتمع الصالح» موجود بالفعل ، وأنه متجسد

في المجتمعات التي نعيش فيها اليوم - وفاته أن اصحاب العمل لا يدفعون للعمال اجورا تسد مطالبهم •

أضف الى هذا أن المستر لييمان يخطيء في الاستنتاجات • صحيح أن المجتمعات الموجهة التي عرفناها في السنوات الأخيرة كانت مجتمعات دكتاتورية ، ولكن هذا لا يعنى - كما يظن لييمان - أن التخطيط والتوجيه لا يتم الا بالأساليب الدكتاتورية ان المسر لييمان ، ومدرسيه ، يجعلان «نظام الحرية الطبيعية البسيط» قائما على حياد الدولة ، وهى دولة تصوغ قوانين موضوعية لا تدرى أيها القارىء كيف تؤثر تأثيرا متساويا على أناس لا يتمتعون بالمساواة أصلا !

ويلاحظ ، في حالة دخول نظام اجتماعى مرحلة الانهيار ، أن الناس يسعون الى تحييد المبادئ التي أعانت على النصر في البداية • انهم يجذبون النظام القديم لا لشيء الا لأننا نخشى المجهول ، ونكره الاقدام على تجربة ضخمة ، وهكذا نضفى على الماضى من البهاء والرواء الشيء الكثير • وسيتجد أن الفلسفات الاجتماعية تحاول تبرير المكاسب التي تحققت ولا تحاول أبدا تبرير المكاسب التي تحاول أن تتحقق • وسيتم تدوين هذه الفلسفات الاجتماعية من زاوية أصحاب السلطان لا من زاوية الخصوم •

ولن يشعر العامل بخوف عندما يلحظ ازدياد عدد المسئولين

في الدولة الايجابية ، فلقد جعلته الهيئة الوطنية للعلاقات العمالية
يكشف ان حقه في الانضمام سيتيح الحرية للتعاقد في ظل
مساومات عادلة . والمقيم في منطقة وادي نهر تيسى لن يتضايق ،
فهو يتستع لاول مرة بمزايا الكهرباء الرخيصة ومياه الشرب دون
أن يكون هناك تفضيل لفئة على فئة أخرى . أما الآخرون
فسيشعرون - ازاء كل هذه المظاهر - بأن الحرية في خطر ،
وسيدافعون عن النظام القديم الذي يحمى مصالحهم .

والواقع أن المجتمع الذي لا يعترف بنظام التخطيط هو
مجتمع لا يعترف بالمساواة . والمجتمع الذي لا يعترف بالمساواة
يسير على مبدأ واحد ، الا وهو مبدأ التملك . وهكذا تخضع
جميع مظاهر الحياة الأخرى لهذا المبدأ . والدليل على هذا
سوء حال التعليم في انجلترا ، ومقدار الصعوبات التي تعرض
لها البحث العلمي ، والقيود التي كبلت الحكومة المركزية
والسلطات المحلية . والمجتمع الذي من هذا النوع يجعل المالك
محط الانظار وموضع الاعجاب وينظر الى الفقر فيعتبره
نتيجة فشل ، بل يعتبره - ايضا خطيئة ! وهكذا ينظر البعض
الى الفقير - خاصة اذا كان عاطلا - فيقولون ان أخلاقه لا
تداني اخلاق الذي يعمل .

هذه هي أكبر نقاط الضعف التي يعاني منها نظام اجتماعي
أوشك على الأفول . لقد اعتمد هذا النظام الاجتماعي على فكرة

التملك ، وبذلك أساء الى كرامة الجماهير ، وخلق هوة بين الناجحين والفاشلين ، هوة قوامها الخوف ، والهلع . كيف يسد هذه الهوة ؟ انه لا يسدها بالاصلاحات والتطورات وانما يسدها عن طريق الاحسان ، والاتفاق في وجوه الخير ! اما المقاييس التي يسير عليها نظام كهذا فهي أن الناجحين يثبتون نجاحهم بمقياس قدرتهم على بعثرة الأموال . وآمن هؤلاء بأن الخير يتمثل في الأشياء المادية التي تقبل البيع والشراء ، وأنه كلما ارتفع ثمن هذه الاشياء ازداد حظها من الخير .

ظهرت هذه الفلسفة داخل اطار من اقتصاديات الندرة . ولذا لم يكن في مقدورها ان تجمع الناس في صعيد واحد الا اذا كان هناك توسع اقتصادي ، أو أزمة — كأن يحدث زلزال أو تقع الحرب .

ولكننا نعرف أن المسؤولين في المجتمع القائم على الامتلاك يخلطون بين الحرية والأمان الذي ينشُدونه . وهم قد لا يضطهدون الجماهير ، غير أن سكوتهم مرجعه أنهم واثقون من قوتهم . فالقوات المسلحة ، والشرطة ، على أهبة الاستعداد لحماية مصالحهم وامتيازاتهم .

قلنا ان الازمات تجمع الناس في صعيد واحد ، فماذا بعد انتهاء الأزمة ؟ سرعان ما تفتح الهوة مرة أخرى ، وينفصل هذا المعسكر عن ذلك . وقد يسود أمان مؤقت ، غير انه لا يشبع

الرغبة فى المغامرة المبدعة ، تلك الرغبة التى لا بد منها فى ظل الحرية .

والذين يدافعون عن مجتمع التملك الذى انعدم فيه التخطيط والتوجيه ينسون انه سيعادى الخير ، والجمال ، والحق ، لأن هذه القيم ليست بالقيم المادية !

وربما يخيل للرأى أن الجميع مستسلمون لجبروت المجتمع القائم على التملك . غير أن هذا الاستسلام شىء ظاهرى فقط . فهناك أمل يتفتح أمامهم ، انه الأمل فى تجديد كل شىء ، وفى بعث كل شىء من جديد . انه مبدأ خطير ، لا شك فى هذا ، بيد أن الناس يشعرون بالتححرر والانتعاش لمجرد أنهم يحاولون القضاء على هذه الخطورة ، ولأن مغامرتهم نفسها هى الحرية بعينها . ان الغالبية تضيق بهذا النظام الذى لا يحقق الأمان الا للقلية المحظوظة .

وهكذا تنتهز هذه الفرصة ثورة مضادة شريرة . فالثورة المضادة تستميل — فى مراحلها الأولى — أناسا تنوى تحطيمهم بعد ذلك . هؤلاء الناس يحسون باليأس والضياع ، وهكذا يستجيبون لداعى الثورة المضادة ويلبون النداء ، وكلهم أمل فى الهرب من التفاهة التى فرضها المجتمع الرأسمالى عليهم . نحن لا نشك فى أن زعماء الثورة المضادة هم من طراز المسيح الدجال، غير أن الجماهير تستجيب «لرسالتهم» .

ومن هنا لا نستطيع مكافحة الثورة المضادة بالرجوع الى
أنظمتنا التقليدية . فهذه الأنظمة هي التي أشعلت نيران الثورة
المضادة .

على مجتمع المستقبل ان يبحث عن الحرية في ظل المساواة
عليه أن يقرر ذلك اذا رغب في تفادي حرب ثورية . وهو لن
يحقق هذا الهدف الا اذا شيد أسس الديمقراطية الموجهة .

- ٣ -

لا حاجة بنا الى أن نؤكد أن المجتمع الموجه الذي تفرضه
سلطة الدولة (في مجتمع دمرته الحرب الأهلية) قد يحرم روح
الحرية لفترة من الزمن — بالرغم من أن هدفه الأول قد يكون
الصالح العام . بل ان الاتحاد السوفيتي لا يستطيع اليوم أن
يسمح بوجود حزب ثان في بلاده . من أجل هذا يقول أعداء
التخطيط ان التخطيط يقضي على الحرية .

ولكن ، علينا ألا نتخبط في أقوالنا . فالذي يدرس تجربة
الاتحاد السوفيتي — حين بنى نفسه وسط عالم يعاديه —
سيكتشف أن الحرية والمجتمع الموجه لا يتعارضان . أضف الى
هذا أن «الحرية» التي تتحدث عنها الطبقة المهيمنة في الديمقراطية
الرأسمالية ليست هي الحرية كما نعرفها . والذين يهاجمون

الديمقراطية الموجهة قائلين ان قراراتها هي قرارات استبدادية تنافي الحرية يتجاهلون الحقيقة ولا يصلون الى أسس المشكلة ان هناك من يزعم ان الديمقراطية الموجهة عبارة عن مجتمع يعص بالمسؤولين ، مجتمع تشيع فيه روح يروقراطية تكسر الحرية ، ان من يزعم هذا أشبه بالرجل الذي قال عنه برنارد شو انه يرى في وجود الشرطي انتهاكا للحرية الشخصية ! ان هذا النفر من نقاد الديمقراطية الموجهة يعقدون مقارنات بين ندرة السلع الاستهلاكية في أحد محلات موسكو أو طشقند ووفرتها في «الشارع الخامس» أو في «بوند ستريت» . غير أنهم ينسون ان الاتحاد السوفيتي اضطر الى اختيار أحد أمرين ، وهم ينسون أيضا أن السلع الوفيرة التي يزخر بها «الشارع الخامس» و «بوند ستريت» وقف على الأغنياء فقط .

وهناك من يقول ان الحرية تتعرض للخطر حين تتدخل السلطة السياسية لتقرر الانتاج المطلوب ، والاسعار التي يجب ان يباع بها هذا الانتاج . وهم يقولون أيضا ان الاشخاص الذين يديرون رأس مال لا يملكونه سيفتقرون الى الحافز الذي يدفعهم الى الكفاءة والابتكار ، وان الفئة الحاكمة قد تستغل موقعها وتتمتع بامتيازات ضخمة .

ولكن ، نسي هؤلاء أن السلطة السياسية تتدخل سبواء أكان هناك تخطيط أم لا . فالسلطة السياسية تتدخل في المجتمع

الرأسمالى على النحو التالى : انها تقف فى صف القاة المحظوظة وهى تحمى مصالحها وأرباحها • من هذا يتبين لنا أن حكام الديسقاطيات الرأسمالية يزودون عن أصحاب الملكيات ، ويحمون ممتلكاتهم •

اما اذا تدخلت السلطة السياسية ففرضت نظام البطاقات فى زمن الحرب مثلا فليس معنى هذا ان الحرية لفظت آخرا أنفاسها •

أما الذين يقولون ان الاشخاص الذين يديرون رأس مال لا يملكونه سيفتقرون الى الحافز فرد عليهم بالاشارة الى الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ، فلقد نجح هذا الاقتصاد فى ميدان الاسعار بصورة لا تقل عن نجاح الاقتصاد الرأسمالى فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة • ان المجتمع الذى يؤمن بالملكية يستخدم أساليب دعائية للدفاع عن مصالح القلة ، فينادى بأن الملكية العامة — التى يديرها موظفون يتقاضون رواتب محددة — أقل شأنا من الملكية الخاصة ، ونرد عليهم بقولنا ان هذا الموظف الذى يدير شيئا لا يملكه قد يتخمس للعمل تخمس صاحب الملكية الخاصة ، فالاول سيسير بدافع من حب المصلحة العامة •

ان المشكلة ، فى المجتمع الموجه ، هى مشكلة ايجاد موظفين أكفاء ، ووجود مجتمع يحترم هؤلاء الأفراد ، ومادام العمل

شائقا بالنسبة لهم فلن يتوانوا عن بذل أقصى ما في جهدهم
لخدمة مصالح الجميع . ان المقياس في هذه الحالة سيعتمد
على مدى ما يقدمه المسئول من خدمات ، لا على مدى ما يجمعه
من الثروة — كما هو الحال في الملكيات الخاصة .

والمعروف أن الطبقة المهيمنة قد تستغل وضعها للحصول
على امتيازات تفصلها عن بقية المواطنين — وهذا الخطر ، بطبيعة
الحال ، قديم قدم التاريخ . فطالما وجدت السلطة كان هناك
احتمال بفساد هذه السلطة . أضف الى هذا ان المسئولين الذين
أشرفوا على التخطيط في الدول التي انتصرت فيها الثورة المضادة
انتهزوا الفرصة ليجمعوا ثرواتهم الخاصة ، وهناك من الدلائل
الكافية ما يثبت هذه الظاهرة . غير ان اقطاب الرأسمالية
ليسوا معصومين من هذا الخطأ . مثال هذا تلك الثروات الهائلة
التي جمعها البعض في الولايات المتحدة وكندا ، ونظام «المائتي
أسرة» في فرنسا . ان هذه الظواهر لدليل على فساد المشرعين
والمسئولين الذين جندوا أنفسهم لخدمة مصالح الأثرياء
المحظوظين .

يبد أنها من الظواهر النادرة في الاتحاد السوفيتي ، واذا
حدث واكتشف أحد شيئا من هذا القبيل فالعقاب الصارم هو
جزاء الانتهازين . وسنجد أنه كلما ازدادت أهمية المسئول
كانت حياته خشنة قانعة . ولقد كان لينين أنموذجا للبساطة .

ولست أصدق قول القائلين بأن الديمقراطية الموجهة تقدم مصالح المنتج القوى على مصالح المنتج الضعيف - عن طريق ممارسته لسلطانه الصناعي والسياسي . فليس لهذا القول أساس من الصحة . فمن الظواهر النادرة أن تستغل مجموعة من المسؤولين الإداريين أو الصناعيين مركزها ، والأوضاع الاقتصادية للمسؤولين في بريطانيا وأمريكا خير شاهد على ذلك . أما المواقف التي تتكرر في الديمقراطيات الرأسمالية فتحدث عندما تطالب إحدى الهيئات بأن تحقق لها الحكومة شيئاً من الحماية ، وهذا ما فعله المزارعون في إنجلترا (عام ١٩٢٩) ، وما فعله العمال في أمريكا بعد الحرب بشأن قوانين الهجرة . ولكن يجدر بنا أن نشير إلى أن الحكومات حققت هذه المطالب .

غير أن الذي يدرس صناعة الفحم في بريطانيا منذ عام ١٩١٩ سيكتشف أن نظام الملكية كان يفتقر إلى الكفاءة والنوايا الحسنة . بل لقد رفضت بريطانيا مبدأ التأمين والحرب مشتعلة الأوار ، لأن أصحاب المصالح لا يريدون التنازل عن امتيازاتهم ولقد اضطر الرئيس روزفلت أن يفرض تشريعاته على الكونجرس وكان يعبر بذلك عن تمرد الرجل البسيط على أصحاب الأعمال الذين خابوا في سنوات الكساد .

أما التجربة الروسية فلا تلقى إلا أضواء جزئية على هذه المشكلة وسبب هذا أن السلطة العليا ظلت في يد الحزب البلشفي

كان الحزب البلشفي هو الذي يتخذ القرارات بالرغم من أخذه رأي الجهات غير الحزبية . وكان هناك - في نظر الحزب - توازن بين المصالح ولست أقر رأي القائلين بأن التخطيط - في الاتحاد السوفيتي - يتعارض مع الديمقراطية والحرية . ولا يسعنا الا ان نقول ان ظروف الاتحاد السوفيتي جعلته لا يعترف بالمعارضات البرلمانية التي تعرفها بريطانيا ، فلو كانت هناك معارضات لما حقق الحزب البلشفي برامج التخطيط التي كان ينشدها .

وهذا يقودنا الى الحدود التي يجب أن تقف عندها المعارضة في مجتمع من المجتمعات ، وبهذا وحده نستطيع أن نفهم معنى الحرية . يقول ماركس « تتمثل الحرية في الاعتراف بما هو ضروري » فالمعروف أن كل مجتمع يستند الى قضايا معينة ، وعلى أفراد المجتمع الاعتراف بهذه القضايا والتسليم بوجودها وبقائها - أما حريتهم فمحصورة داخل هذا النطاق .

ولنضرب لذلك مثالا . تسير بريطانيا العظمى على النظم الملكية الدستورية ، ونحن لا نتصور حياة بريطانيا اذا ما حدثت وتحولت - في الانتخابات - الى جمهورية - وقس على هذا مسألة التخطيط . فقبولنا لنظام الاقتصاد الموجه يقتضي منا أن ننظر الى الحرية داخل اطار التخطيط . ولن يستقيم حال المجتمع اذا حدث مثلا ان استولى أفراد على مشروع وادي تينسي .

ولن يستقيم حق المعارضة في مجتمع من المجتمعات الا اذا احترم الناس مبادئه الجوهرية • ولا يمكن تغيير هذه المبادئ او تعديلها الا اذا وافق الناس على ذلك • ويجب أن يتم التغيير دون انتهاك للاساليب الديمقراطية • وستتعدم الحرية والديمقراطية في المجتمع اذا لم يوافق الناس على التغيير ، أو اذا كانت هناك فئة قوية تناوى هذا التغيير •

وهكذا نصل الى النتائج التالية ، اذا ارادت الديمقراطية الرأسمالية ادخال التخطيط في مجتمعها مع المحافظة على روح الحرية فيجب أن يتم هذا برضا المواطنين • أما اذا شك الأفراد في جدوى التخطيط ومدى نجاحه تعرضت الحرية للخطر •

ما هي الحرية ؟ انها القدرة على التصرف وتحقيق عنصر المبادرة باستمرار ، ولن يتحقق هذا الا اذا كان المجتمع متفقاً حول المبادئ الأساسية • وبدون هذا الاتفاق يفشو الصراع السافر في جميع العلاقات السياسية والاقتصادية • ومعنى هذا أن عنصر المبادرة سيتعرض لبعض القيود • يحدث هذا عندما تكون هناك حرب في الخارج ، فالرغبة في النصر تضطر المسؤولين الى وضع بعض القيود حول المعارضة •

واذا قبل المجتمع مبدأ التخطيط اتجه بهذا الى هدف كبير ووجب على جمهرة المواطنين الاعتراف بمبادئه العامة • وفي هذه الحال تخضع حريتهم لظروف التخطيط • والتخطيط يتطلب

تحديد الأشياء التي يحتاج اليها المجتمع أكثر من غيرها . والمجتمع مضطر الى أن يقول انه في حاجة الى هذا الشيء قبل ذلك ، وان من الواجب تجنيد المصادر لتحقيق هذا الشيء . وهكذا يتغير معنى الحرية في المجتمع الموجه ويصبح مختلفا عن معناه في المجتمع العادي . فالمصادر ، في المجتمع العادي ، تخضع لمبدأ العرض والطلب داخل السوق . أما المجتمع الموجه فيتطلب اخضاع القروض للإشراف العام ، وبهذا تختفى حرية المستثمر التقليدية . وستحتكر الملكية العامة بعض مناطق النشاط الاقتصادي ، ولن يدخل المواطن هذه المناطق الا باعتباره خادما للمجتمع . واذا أردنا للتخطيط أن يحقق الرفاهية للجميع وجب أن تتسع رقعة هذا النشاط الاقتصادي بحيث تشمل الأشياء الحيوية .

نستنتج من هذا ان ملائمة التخطيط للحرية ، وعدم تعارضهما ، أمور تخضع لسيكلوجية السياسة . فالتخطيط معناه تسليم مفاتيح السلطان الاقتصادي للأيدي العامة بعد أن كانت هذه المفاتيح في يد الخاصة . ومعنى هذا أن أصحاب الملكيات الخاصة لن يتسلموا بعد الآن تلك المفاتيح التي كانت تقودهم الى بعض مناطق الامتيازات .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن الآن هو :

هل نستطيع ادخال نظام التخطيط ، والملكية العامة ، فى ظل روح من الرضا والاتفاق ؟

الواقع أتنى لا أدرى • فالمسألة تتوقف الى حد كبير على الفترة التى سيتم فيها هذا النظام • والمسألة تتوقف ايضا على طريقة التنفيذ • ولقد أوضحت - على صفحات هذا الكتاب - أن السنوات الحالية هى أنسب فترة لتحقيق نظام التخطيط ، فظروف الحرب جعلت الغالبية على استعداد لقبول أى تغيير كبير ولكنى أوضحت أيضا أن التجربة دلت على أن هذه الروح لا تستمر طويلا بعد زوال شبح الحرب ، وهكذا يجب استغلال الفرصة قبل فوات الاوان •

ذلك لان الاحساس بالامان ، وزوال شبح الحرب ، يجعلان الناس يفكرون مرة أخرى فى أسلوب الحياة القديم ، ذلك الأسلوب الذى اعتادوه •

وجدير بالذكر أن نظام تفضيل انتاج على انتاج آخر قد يتطلب ادخال نظام التخطيط على نطاق واسع • ونظام التخطيط يتطلب بدوره ان تلتقى المطالب الفردية بالصالح العام • لقد اكتشفنا ان فتح الباب على مصراعيه امام مطالب المستهلكين سيؤثر على الأهداف التى نرئو اليها •

اما الذين يهاجمون الديسقاطية الموجهة فانى الفت نظرهم الى ثلاث نقاط لا تعمل فيها «السوق الحرة» لصالح المجتمع •

ان المنتج ، فى السوق الحرة هو الذى يتخذ الخطوات الأولى ،
أما المستهلك فلا يسعه الا ان يختار من بين الأشياء التى فرضها
عليه المنتج فرضا • فعامل المنجم فى ويلز الجنوبية لم يكن يختار
البيت الذى يريد ان يعيش فيه •

وأحب أن أؤكد ان نقاد الديمقراطية الموجهة أنفسهم يعترفون
بان هناك مرافق يجب أن تشرف عليها الدولة كالصحة العامة ،
والتعليم ، ومنع الجرائم ، والتأمين ضد الحريق •

نتقل الآن الى المظهر الثالث ، ويتعلق بالسلع التى اذا اختار
منها المستهلك شيئا تطلب هذا منه ان يدفع سعرا أكبر ، فهل هذه
هى الحرية التى يتحدث عنها المستر ليبمان ، ان الحرية هنا هى
حرية تبديد المال فى الترف •

موجز القول أن الديمقراطية الموجهة تتميز بأنها تخضع
السوق لهدف أو نظام اتفق عليه الناس • وسيقول الناس رأيهم
كمواطنين لا كألعوبة فى يد العرض والطلب • وسيتوقف الطابع
الديمقراطى على طريقة التخطيط وقدرته على لم شمل طبقات
المجتمع بأكملها • ويجب أن يتم التخطيط فى ظل روح من الرضا
والاتفاق والا فان الطابع الديمقراطى لن يشيع فيه • ولست
أعتقد أن تحول الديمقراطية من ديمقراطية رأسمالية الى
ديمقراطية موجهة سيجعلها تفقد حريتها لحين من الوقت او الى
الأبد • ولنتساءل : ما هى الحرية ؟ انها ادراك كل شخص

لوجوده كفاية ، لا كوسيلة فقط ، وأن هناك — في المجتمع الذي نعيش فيه — مجالا للاختيار وللتجربة . وهكذا تتمثل حريتنا في احساسنا بان هناك آفاقا واسعة نستطيع أن نستكشفها ، وان الفرص الطليقة متاحة أمامنا . والانسان ينعم بالحرية في مجتمعه عندما تفتح له المنظمات المختلفة باب الأمل . من أجل هذا أقول ان الاتحاد السوفيتي ينعم بحرية حقيقية . صحيح ان العامل الروسى لا يستطيع أن ينقد ستالين بالطريقة التى ينقد بها العامل البريطانى المستر تشرشل او الرئيس روزفلت ، غير أن العامل الروسى يستطيع ان ينتقد «الأسطى» او مدير مصنعه بصورة لا تتاح لزميله البريطانى ابدا . واذا كانت الوسائل المتاحة لديه ضئيلة ، واذا كان مسكنه حقيرا ، الا انه لا يخشى التعطل او الشيخوخة . والأمة تعتنى بحالته الصحية وتعتبرها أمرا يهمها ، والدولة تهتم برفاهية ابنائه ، وهو يخدم المجتمع وبذلك يشعر بالعزة والكرامة ، أما العامل فى المجتمع الرأسمالى فيشعر بان عمله سلعة تباع وتشترى .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى أن انتهاج المجتمع لسياسة التخطيط والتوجيه يقوم على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج ولتقارن بين وظيفة رقابة العمال فى المجتمع الموجه ووظيفتها فى الديمقراطية الرأسمالية . ان تقابات العمال فى أمريكا وبريطانيا تحمى حقوق أعضائها بأساليب تخضع لطابع الملكية الخاصة ،

حيث نجد ان باعث الحصول على الربح هو الباعث الذى يتحكم فى انتاج المالك ، ويندر ان تجد نقابة عمالية تهتم بتدريب عمالها ليكونوا أكفاء فى أعمالهم بمصانعهم . وأندر من هذا أن تجد نقابة عمالية تدخل الميدان الذى يحتكره المديرون وأصحاب الأعمال . ان نقابة العمال ، فى بريطانيا أو أمريكا ، لا تهتم الا بحماية العامل فى عمله ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية له . أما صاحب العمل فحريص على استغلال العامل أقصى استغلال ، والسلاح النهائى بين المعسكرين هو الاضراب أو الاغلاق . وفى هذا ، ما يهدد السلام الاجتماعى ، ويضطر الدولة الى التدخل احيانا . ولن تقف الدولة الرأسمالية حينئذ فى صف نقابة العمال ، وانما ستحمى أصحاب المصالح .

غير أننى لا اذكر أن نقابات العمال فى بريطانيا وأمريكا حققت مكاسب كثيرة لعضائها . غير أن هذه المكاسب لا تتناسب مع ما يبذاه كل عضو فى نقابة العمال .

فاذا انتقلنا الى وضع النقابات العمالية فى الاتحاد السوفييتى وجدنا أنها لا تستطيع المساومة فى الاجور الا بمقدار . أما سلاح الاضراب فلا يمكن استخدامه . ولقد أكد احد المراقبين أن «الحركة النقابية فى الاتحاد السوفييتى لا تحمى الفرد من العمل المرهق» . ويبدو أنه لا مناص من الاعتراف بأن نقابات العمال الروسية تهتم بزيادة كمية الانتاج أكثر من اهتمامها

بمصالح أعضائها • والواقع ان الاتحاد السوفييتى اضطر الى هذا الوضع اضطرارا ، لقد كان فى سباق مع الزمن ، وكان يريد حماية الصناعات الموجودة به •

والآن ، وقد أوضحنا هذه النقاط ، نستطيع أن نقول ان النظرة النقابية السوفييتية تصلح للديمقراطية الموجهة أكثر من صلاحية نظريات البريطانيين والأمريكيين • فما ان نعرف بمبدأ الانتاج الموجه من أجل الاستهلاك الشامل حتى نكتشف أن مهمة النقابة العمالية هي زيادة الانتاج ، ذلك لان زيادة الانتاج ستعود بالنفع على العمال أنفسهم •

ويجدر بنا أن نشير الى أن معظم القيود التى تفرضها الحركة النقابية فى المجتمع الرأسمالى مردها الى اقتصاديات الندرة وذلك الجيش الكبير من المتعطلين • وليس هناك ظل كبير من الواقع لمجتمع يعتمد على أسلوب السوق الحرة ، ويفترض وجود منافسة نزيهة ، ونبل فى ميدان العمل • ولقد خضعت تقابلات العمال — دون وعى منها — للنزعة الفردية ، تلك النزعة التى يتميز بها المجتمع الرأسمالى • وقد تهتم بعض المنظمات المدنية بحال الفتيات اللاتى يعملن فى مخازن نيويورك التجارية ، أما منظمات رجال السكك الحديدية فلن تهتم بحالهن • وهكذا تنعدم الصلة بين العمال لاختلاف الميادين التى يعملون فيها • ولقد حدث فى عام ١٩٤١ ان رفضت فئة من عمال السكك

الحديدية محاولات فئة اخرى لتأليف منظمة موحدة لحماية مصالحهم المشتركة • وهكذا تتسم النقابات العمالية في الديمقراطيات الرأسمالية بطابع الفردية •

وأعتقد أن أسلوب المساومة الجماعية في الديمقراطية الموجهة سيغير من مفهوم حرية العامل في الميدان الصناعي بصورة تختلف عن الوضع في النقابات العمالية بالديمقراطيات الرأسمالية • لاشك ان الاوضاع ستتغير ، فالديمقراطيات ستصبح موجهة ، كما أن هذا التوجيه يخدم المجتمع بأكمله لا مجرد قلة تنعم بالامتيازات • وهكذا تتحول الاقتصاديات من اقتصاديات الندرة الى اقتصاديات الوفرة •

ان نقابة العمال في المجتمع الرأسمالي تواجه مصالح الملاك الذين يتحكمون في السلطان الاقتصادي كما يتحكمون ايضا في السلطان السياسي • وهكذا تنعدم حرية العامل في المجتمع الرأسمالي ، ويصبح مفهوم الحرية مفهوما سلبيا •

أما مفهوم الحرية في المجتمع الموجه فمفهوم ايجابي • فنقابات العمال تسهم في تطوير رقعة لا تخضع لأصحاب المصالح وستكيف العلاقات الانتاجية مع القوى الانتاجية ، وستتخذ طابع الاستهلاك شكلا جديدا ، فعندما ظهر البرجوازيون مثلاً رفضوا انماط الملابس ، والمساكن ، والرياش ، والأطعمة التي لازمتهم في عهد الاقطاع •

والديموقراطية الموجهة تتحرر من طابعها الطبقي القديم
وتتخذ شكلا جديدا من أشكال الاستهلاك . وبالرغم من القيود
المبجنة التي فرضتها روسيا في ظل الظروف التي واجهتها الا أن
العامل الروسى يحس بأن آفاقا جديدة من الفرص قد انفتحت
أمامه ، وهو يرفض الرضوخ للمقاييس القديمة . ولقد أصبحت
النقابات العمالية تشارك جهاز الدولة في رفع مستوى العامل
من حيث كمية الانتاج ، والكفاءة . وبالرغم من العيوب الكثيرة
التي يعانى منها العامل الروسى اذا ما قورن بالعامل البريطانى
أو الأمريكى ، الا انه يمتاز عنهما بأنه لا يخشى التعطل ، ولا
يخشى المرض ، او الشيخوخة . وهو يعرف ان في مقدور اطفاله
أن ينعموا بأرفع مستوى من التعليم وهو يتقاضى أجورا في
اجازته . وهو يحس بأن الحاضر ملك له ، وان المستقبل سيكون
ملكه ايضا . موجز القول أن من حقه ان يحترم ذاته ، وهذا
لا يتأتى الا اذا شعر المواطن بأن حقوقه وآماله جزء من الاهداف
الاجتماعية . وقد يكون فقيرا من الناحية المادية الا أنه غنى من
الناحية الروحية فليس لآماله حدود . كل هذه الاشياء جزء
من المجتمع الموجه الذى يعتبر هو جزءا منه .

- ٤ -

أعتقد ، كما سبق أن أوضحت ، أن الديمقراطية الموجهة
 مستضع مفهومها جديدا للحرية في المجال الاقتصادي • فسيتحرك
 الناس من الحاجة ، وعدم الشعور بالامن ، وهكذا تفتح أبواب
 الامل ، بدلا من اضاءة الجهود في مكفحة الخوف ، الخوف من
 الحاجة وعدم الشعور بالامن • وستغير الوظائف التي تقوم بها
 الهيئات المختلفة وتتحول من مهمة الحماية الى مهمة أخرى وهي :
 رفع مستوى الصناعات المختلفة • ولتصور نقابة عمالية مثل اتحاد
 عمال المناجم ، فهذه المنظمة لن تكفى بحماية أعضائها من المظالم
 التي عانوها أيام الرأسمالية ، وانما ستهتم أيضا بأحدث المخترعات من
 أجل رفع مستوى السلع التي تنتجها • بل قد تلعب دورا ايجابيا من
 أجل تطوير صناعة التعدين ، والهندسة ، والوقود • أما اقتصاديات
 الندرة فلا تفكر في هذه الاشياء • ولن تغلب على الفقر والشعور
 بعدم الامان الا اذا وصلنا الى اقتصاديات الوفرة ، وحينئذ سيفكر
 الناس في الاهداف الايجابية التي يمكن أن تحققها الحرية التي
 ينعمون بها •

واذا كانت الديمقراطية الموجهة ستحدث تغييرا في مفهوم
 الحرية الاقتصادية فانها ستحدث أيضا تعديلات كبرى في مفهوم
 الحرية السياسية • فمن المحتمل أن تتعرض الانظمة السياسية في

الديمقراطية الرأسمالية لتغيرات جوهرية في أمسها - ذلك لان هذه الانظمة - في شكلها القديم - تمثل الحرية السلبية • لقد كانت تحمي مصالح طبقة خاصة من الملاك ، وتنظر الى الحقوق باعتبارها حقوق الملكية • أما وظيفتها الثانية فتتمثل في رسم الحدود التي يجب ألا يتعداها المواطنون في مطالبهم ، بحيث تحمي بذلك الملكيات الخاصة •

ومما يؤكد الطابع السلبي للحرية في ظل الديمقراطية الرأسمالية ذلك التلكؤ الذي سارت به في ميدان التعليم • فالطبقة التي تمتلك كانت تخشى فتح نوافذ المعرفة للجماهير • والواقع أن النظام التعليمي يخضع لنوع الوظيفة التي سيؤديها المواطن بعد ذلك •

ومما يؤكد الطابع السلبي للحرية في ظل الديمقراطية الرأسمالية ، ذلك التلكؤ الذي سارت به في ميدان التعليم فالطبقة التي تمتلك كانت تخشى فتح نوافذ المعرفة للجماهير • والواقع أن النظام التعليمي يخضع لنوع الوظيفة التي سيؤديها المواطن بعد ذلك •

ويتضح هذا الطابع أيضا في النظام الديمقراطي للاحزاب السياسية • فهذه الاحزاب تبدأ برجال ينتمون الى طبقة الملاك ولا ينتمون الى طبقة غيرها ، وقد يكونون من المحامين ، غير أن المحامين

يعتمدون - بدورهم - على هذه الطبقة • ولقد اتضح من تاريخ
 الاحزاب فى كل مكان أنها لا تقوم بواجباتها الا اذا كان هذا
 لا يؤثر على أصحاب الملكيات • وما ان يشك أصحاب الملكيات فى
 نوايا هذه الاحزاب حتى يشلون حركتها • ولم يكن فى مقدور
 النظام الحزبى أن يصدر قانونا الا اذا تأكد الملاك من أن هذا القانون
 لا يصيبهم بأذى •

يجب أن يكون هناك ، اذن ، اتفاق حول المبادئ الأساسية ؛
 ولقد قال اللورد بلفور ان هذا الاتفاق هو جوهر النظام الحزبى -
 ومما يؤكد هذه الحقيقة ذلك التاريخ الذى مرت به الاحزاب
 الاشتراكية فى الديمقراطيات الرأسمالية • فهذه الاحزاب لن
 تثير أية مشاكل طالما أن أهدافها تتفق وأهداف الاحزاب التى تمثل
 الملاك • أما اذا انتهكت سياسة اشتراكية فسرعان ما تحس طبقة
 الملاك بالذعر والرعب ، وتلوح فى الافق سحب الصراع الاجتماعى •
 هذا هو الموقف الذى تعرض له حزب العمال البريطانى عام ١٩٤٢ •
 فهذا الحزب يريد احداث تغييرات ضخمة فى نظام ملكية وسائل
 الانتاج • وزعماء الحزب يكررون وعودهم بعالم جديد نعم فيه
 العمال بالامن الاقتصادى والمستوى اللائق فى الحياة • غير أن ممثلى
 الحزب العمالى فى حكومة تشرشل لم يطالبوا بهذه الاشياء ! ذلك لانهم
 يعرفون أن مستر تشرشل وزملاءه المحافظين سيقضون مطالبهم •

هكذا يدفع زعماء العمال الى الرضوخ لسياسة تنكر أهمية مبادئهم وهم يقبلون أساليب التنظيم الاجتماعي التي لا تتماشى مع المجتمع الذي يعملون على تحقيقه • وهم يدافعون عن موقفهم هذا بطرق مختلفة فيقولون انه لا بد من عدم التعرض للوحدة القومية في أوقات الازمات ، وان الشعب لن يغفر لهم هربهم من المسؤوليات وان كانوا لم يستشيروا الشعب في ذلك • هكذا تفسر مسئولياتهم على أنها تعنى شن الحرب بما يتفق وهوى حزب المحافظين • ويقولون ان الشعب يستطيع أن يختار بعد انتهاء الحرب بين سياسة المحافظين السياسية الاشتراكية على الرغم من أن هذا الرأي يتجاهل الحقيقة الغالية وهي أن الدافع الذي يتزع الرضا والموافقة لسياستهم سيكون قد زال بعد الحرب •

وربما لجأ حزب العمال الى تبرير آخر لموقفه فيقول زعماءه ان سياسة « الاخذ والعطاء » هي الشرط اللازم للحكومة الائتلافية • وقد يشهدون على ذلك بقائمة طويلة من الاصلاحات الاشتراكية وزيادة معاشات العاجزين وغير ذلك من المشروعات التي كان سوف يستغرق تنفيذها زمنا طويلا في رأيهم لو لم يتم التآلف بين الحزبين في خلال سنوات الضيق •

ولكن لو نظرنا بامعان الى طابع الاصلاحات الاشتراكية التي حققها حزب العمال يتضح لنا أنها جميعا لا تفترض احداث أى

تغيير في العلاقات الانتاجية في فترة قيام الحكومة الائتلافية • والواقع أن هناك مبدأ ثابتاً في صميم سياسة حزب العمال يتلخص في أن الانتصار في الحرب لن يكون ذا أهمية لو لم تتم هذه التغييرات قبل نهاية الحرب • ويساعد زعماء العمال أنفسهم على تطبيق سياسة من شأنها القضاء على الامل في سبيل تحقيق الاهداف التي تعهدوا بتحقيقها •

وانني أعتقد أن سبب هذا التناقض واضح ، فمصدر قوة المجتمع هو طابع العلاقات الانتاجية التي يجب على الدولة حمايتها • ولا بد أن تتطور الانظمة السياسية بحيث تتفق مع هذا الطابع ، والحزب اليساري الذي يعمل على تغييره يعتمد على موافقة الطبقة الحاكمة التي تستحوذ على قدرة المجتمع الحيوية على التغييرات التي يقترحها • وقد يعجز زعماء العمال عن الحصول على هذه الموافقة ولذلك يجب عليهم إما أن يقبلوا الوضع الراهن بحيث يحققوا منه ما يمكنهم تحقيقه أو أن يقاتلوا قتالاً مريراً من أجل تغييره • ويتطلب الحل الأخير الخروج من الحكومة الائتلافية • ولما كان هذا الحل عسيراً فانهم يضطرون الى ارضاء الطبقة الحاكمة •

انني أقصد بالمثل السابق أن أثبت أن طابع الدولة سيضع حدود العمل السلمي في نظام تفرضه العلاقات الانتاجية بغض النظر عن تقسيمات الحزب في المجتمع • ولا شك أنه مستوفر بعض المرونة في

الحركة اذ أن اختلاف مستوى الضريبة ومركز كل من الصناعة والزراعة وكمية الخدمات الاجتماعية التي تحميها الدولة ونطاق التعليم المجاني - كل هذه الاشياء ستكون مقبولة طالما ظلت حدود نطاق العلاقات الاجتماعية مقيدة برضا الاشخاص الذين يضعونها. والواقع أن الامر الحيوى هو تكيف سلوك الحزب مع ذلك الرضا بفعل طبيعة النظام البرلماني فى الديمقراطية الرأسمالية • أما الخلاف بين الاحزاب فى مجال العمل فانه يتخلف عن الخلاف فى مجال الافكار. وهذا هو السبب الذى يجعل فى مستطاع السير جون سيمون التكيف فى أية وزارة بغض النظر عن فلسفة رؤسائها. وبمجرد دخول مجال العمل تختار تلك العناصر التى تدخل فى نطاق العلاقات الانتاجية التى أشرت اليها سابقا •

وأعتقد أن هذا الامر ينطبق أيضا على الديمقراطية الموجهة بمجرد أن تحدد طبيعة الدولة الحقيقية التالية وهى الملكية العامة لا الخاصة لوسائل الانتاج فلا بد من أن يرتبط مجال عمل الحزب الذى يتميز عن فلسفات الاحزاب بالنتائج التى ينطوى عليها هذا المبدأ • ويمكننا أن نصور حزب المحافظين فى الديمقراطية الاشتراكية على أنه يبحث على التخلص من الاشتراكية وعلى العودة الى المزايا التى تحققها الملكية الخاصة من الناحية الرسمية • غير أن هذا الحزب سوف يتقيد عمليا بالنظام الذى يجمده الطابع الاشتراكي

لقوة الدولة • بل ان أفكار حزب المحافظين فى هذا المجتمع ستكون أشبه بالأفكار التى يحافظ عليها الحزب الشيوعى فى الديمقراطية الرأسمالية • وستكون هذه الأفكار محتملة طالما لم تعتبر خطرا على المجتمع ولكنها ستعرض للاضطهاد بمجرد تهديدها للأسس التى يقوم عليها المجتمع •

وتقوم الأحزاب السياسية فى الديمقراطية الموجهة على أساس مبدأ الحرية الذى يختلف كل الاختلاف عن مثله فى الديمقراطية الرأسمالية ، وفى الأخيرة تكون فكرة الحرية سلبية ونظرا لقيامها فى نطاق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فلا بد من أن تحمى حقوق الملاك من أى خطر ولو لم تفعل ذلك لما أصبحت ديمقراطية رأسمالية • وتنطوى فى جوهرها على التحرر من تدخل سلطة الدولة • غير أن فكرة الحرية فى الديمقراطية الموجهة هى فكرة ايجابية تقوم فى نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وكلما زاد ما يستطيع أن يقدمه الانسان زاد أيضا ما يستطيع أن يأخذه حيث ان زيادة حجم الانتاج ترفع مستوى المعيشة • ويصبح من واجب الحكومة فى الديمقراطية الموجهة أن تبين أنه كلما زادت قدرة الانسان على التخلي عن المزايا التى قد ينعم بها كلما زاد مقدار الرفاهية التى ينعم بها غيره من المواطنين • وهكذا يحتمل أن تتخلف الأحزاب السياسية فى الديمقراطية الموجهة عن بعضها البعض من حيث رأيها فى تطوير الملكية العامة نظرا لاختلاف القيم التى يقبلها كل حزب •

ومن اليسير أن تتبين مثلاً أن جماعة من المواطنين تختلف مع جماعة أخرى في الرأي فيما إذا كان من المفضل التخلي عن بعض المتع من أجل رفع المستوى المادي • ومن المحتمل أن تفضل جماعة الإخالة إلى المعاش في سن مبكرة في الصناعة أو في الزراعة لو أتيح لنا التخلص من اقتصاديات الندرة والتمتع باقتصاديات الوفرة دون دفع الثمن بقيام ثورة هدامة • وقد يقوم الخلاف أيضاً حول السن التي يبدأ عندها الشبان حياتهم العملية • ولو سلمنا بأن الحرية ذات طابع إيجابي فيبدو أن مهمة الحزب السياسي ستكون عامة دون أن يعنى بالنقط الخاصة • ولن يكون الحزب وسيلة لشن الحرب دون الالتجاء إلى العنف مما يتطلب إقامة منظمات دائمة تقوم بالاستعداد للمعركة وهي تعلم أن المنتصر هو الذي يستولى على الغنائم كما هو الحال في المنازعات التي تنشأ بين الأحزاب في الديمقراطية الرأسمالية •

ولا بد في هذا المجال من تأكيد أهمية هذه الصفة الإيجابية للحرية • فيرى كل من يدرس الحرية في المجتمع غير الموجه الذي تشيع فيه الديمقراطية الرأسمالية أن الطابع السلبي الذي يسبب المنازعات الحزبية يؤدي إلى صراع ذي طابعين فهو من ناحية صراع لحماية أصحاب الأملاك من مطالب جماهير الشعب التي لا تمتلك شيئاً وهو من ناحية أخرى صراع داخل العائلة المالكة لدفع توازن

سلطة الدولة الى جانب مصلحة معينة دون المصلحة الاخرى • ويتجلى ذلك فى تطور موقف الدولة من الفقراء والطريقة التى أخضع بها الفقراء للنظام المتبع فى المصانع والاعتراف تدريجيا بالقانون بأن اتحاد الفقراء لحماية أنفسهم يجب ألا يعتبر مؤامرة تقف فى سبيل التجارة •

أما النوع الثانى فيوضحه لنا تاريخ بعض الحجج التى قامت حول موضوع التعريف الجمركية وما تعود به على الصناعة والزراعة • والواقع أن التعريف الجمركية كانت الوسيلة التى مكنت الطبقة الارستقراطية الالمانية من تأكيد سيادتهم فى ألمانيا ضد قوة الطبقة الوسطى الناهضة بل انها تتجلى أيضا فى تاريخ بعض الشركات الضخمة التى منحت امتيازات هائلة جعلتها تتحكم فى وسائل النقل فى الولايات المتحدة •

ان سياسة الحرية السلبية هى فى الحقيقة داخليا وخارجيا سياسة القوة ، فهى تضم بالقوة - سواء علنا أم فى الخفاء - الامتيازات التى يحصل عليها بعض الناس دون غيرهم • والواقع أن جوهر الحرية السلبية فى ادخال أكبر عدد ممكن من عناصر عدم المساواة هو السبب الذى يحول دون تحقيق الرأسمالية للمبادئ الديمقراطية فهى تتقدم دائما نحو الثورة المضادة •

أما الحرية الايجابية فتهدف بصفة رئيسية الى تنظيم الفرص التى

توجد التوافق بين غاية الفرد وغاية المجتمع • ومن ثم فهي تعمل على خلق تلك البيئة التي تتيح الجو لظهور شخصية متكاملة لجمهور المواطنين • ولا يمكن أن يتحقق هذا التكامل في ظل اقتصاديات الندرة • فلا بد في اقتصاديات الندرة أن يسيطر على المجتمع القلق والفقر والخضوع • ولا يمكن أن تزول هذه العناصر الثلاثة الا عندما يدخل معظم الشعب في طبقة أصحاب الاملاك • وينطوى هذا على خيبة آمال الناس لان القانون يخيرهم بين الخضوع والتحدى •

ويترتب على ذلك أن الشرط الذي يمكن أن يساعد الرأسمالية على خدمة الجماهير هو تخليها عن الطابع السلبي للحرية والتمسك بالطابع الايجابي • ولكي تتحقق ذلك لا بد أن تكون قادرة على ربط الحقوق التي تحميها بالشخصية لا بالملكية غير أن هذا الارتباط يتنافى مع المبدأ الرأسمالي • لان الرأسمالية تعمل على زيادة اعتماد الجماهير على القوانين غير الشخصية التي توجه السوق في المجال الاقتصادي وعلى القيم التي يتطلبها طابع الرأسمالية ولن تعبر هذه القيم عن تجربة الجماهير أنفسهم بل عن تجربة طبقة الملاك التي تسيطر على المجتمع الرأسمالي • لذلك لا بد أن تشعر الجماهير بتفاهتها ولا يمكن أن تثبت كيانها الا بتحدى الانظمة التي تعتبر أفراد الشعب مجرد وسائل تتحكم فيهم • وهذا هو السبب الذي يثير التبرم في نفوس العمال •

والواقع أن ظهور الحرية الايجابية فى روسيا نتيجة للملكية
العسامة من أهم الاشياء التى يجب الاهتمام بها على الرغم من
الصعوبات الكبيرة والضغط العظيم الذى اضطر حكامها الى فرضه •
فيجب أن يفعل الانسان شيئاً لا أن يملك شيئاً ليكون انساناً • والواقع
أن مساهمة العامل عظيمة الاهمية للمجتمع وهى لا تهدد مبدأ الامن
كما هو الحال فى الديمقراطية الرأسمالية • فقد يوجد بعض التفاوت
فى الاجور والمساكن غير أن هذا التفاوت لا ينفى فكرة المساواة فى
المجتمع الروسى •



هيئة قناة السويس

معديات بور سعيد

همزة وصل بين آسيا وأفريقيا

تتولى ثلاث معديات نقل الركاب والعربات بين الضفة الأفريقية (بورسعيد) والضفة الآسيوية (بور فؤاد) وبالعكس ، وبينما تقوم معديتان بعملهما المنتظم ، ترسل الثالثة إلى الورش العمومية حيث تجرى لها عمرة شاملة كاملة ، تعود بعدها إلى الخدمة وترسل معدية أخرى إلى الورش وهكذا دواليك ، بحيث تكون المعديات دائما في حالة جيدة تؤهلها للقيام بعملها المرهق على أكمل وجه .

وتقوم المعديات يوميا بنقل حوالى ١٥٠٠٠ راكب و ٦٠٠ سيارة و ١٢٠٠ دراجة و ٣٠٠ عربة أخرى من جميع الأحجام والأشكال ، ويمر هذا البسيل المتواصل تحت إشراف مستخدمى قسم النقل التابع للورش العمومية لهيئة قناة السويس الذين يؤدون مهمتهم هذه باخلاص وتفان أصبحا مضرب الأمثال .

وينتاب أحيانا العطب محركات المعدية ، مثل أى عاتمة أخرى مع فارق بينهما ، فالمعدية لا تستطيع أن تتوقف كغيرها لبضع ساعات ، أو حتى لبضع دقائق حتى يتم إصلاحها ، فالحاجة إليها مستمرة لا تحتمل الانتظار . وعندها يتعين على المهندس المكلف بالقيام على سيرها ومساعديه اتخاذ أى إجراء مؤقت يضمن استمرار سير العمل ، إلى أن يحل الليل وتبدأ الحركة فى الهدوء نوعا ، فيجرب إصلاح المحرك بصورة نهائية فى أثناء الهزيع الأخير من الليل ، بحيث تكون المعدية مستعدة لاستئناف رحلاتها فى الصباح المبكر .

الجمعية التعاونية للبريد

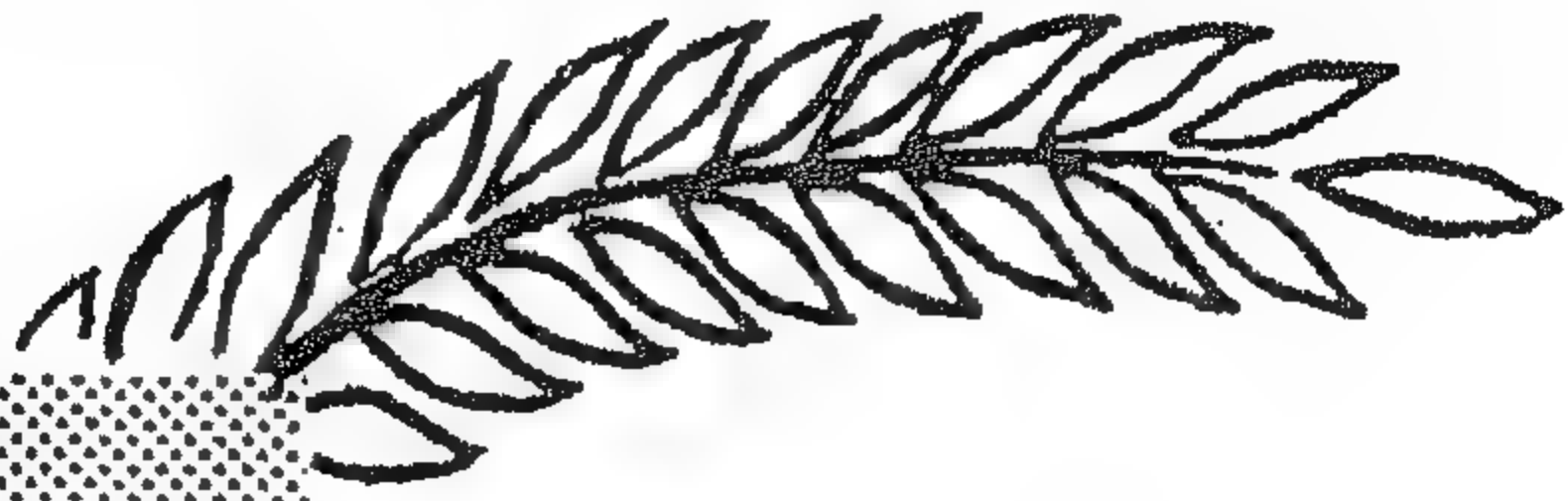


محطات التعاون



أحدث محطات الخدمة والتدريب
مزودة بالمعدات الحديثة والأعمال الفنية

تجددك في كل مكان



عيد النصر



أسيرة سبيل
وآبار الزيت
نشأ طر
الجمهورية العربية المتحدة
فنرحبها
وتجدد ولاءها
فنا
عيد النصر
وقت استعاد
الوطن أرضه
والشعب مجده



مطابع شركة الاعلانات الشرفية

مجموعـة
اخترنا لك
تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية
يشترك في تحريرها وإعدادها
لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر

٣٠ شارع منصور - ص ٥ ب ٢٣٦٨

Bibliotheca Alexandrina



0684691

مطابع شركة الاعلانات الشرقية